وزارة التعليم العـــــالي والبحـــــث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا وأثره على تحقيق التنمية في القارة الإفريقية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة :
عاشور نبيل
بودرع احمد

إشراف الاستاذ:
د. شلغوم عميروش

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.بودخدخ كريم	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	رئيسا
د.عميروش شلغوم	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	مشرفا ومقررا
د.بوبلوطة بلال	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

وزارة التعليم العـــــالي والبحـــث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا وأثره على تحقيق التنمية في القارة الإفريقية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة :
عاشور نبيل
بودرع احمد

إشراف الاستاذ:
د. شلغوم عميروش

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.بودخدخ كريم	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	رئيسا
د.عميروش شلغوم	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	مشرفا ومقررا
د.بوبلوطة بلال	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

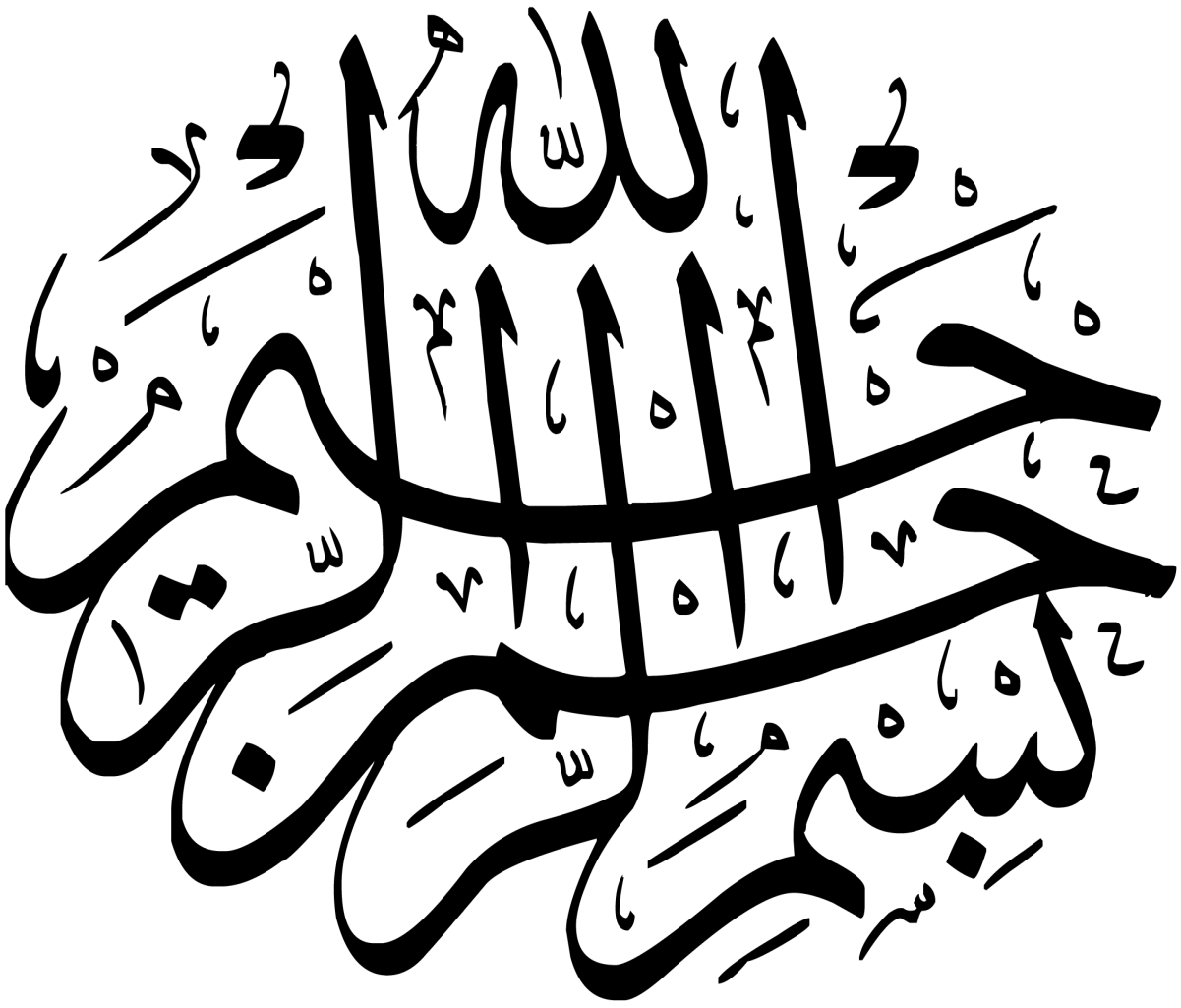
بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ولا تعسر رب تمم بالخير

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خاتم الأنبياء المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

أشكر الله العلي القدير على توفيقه لإنجازي هذا العمل المتواضع فهو جلّ وعلا أحق بالشكر سبحانه وتعالى.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننسب هذا الفضل لأصحابه ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور" عميروش شلغوم " الذي شجعنا على اختيار هذا الموضوع، كما لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة فله، جزيل الشكر والعرفان.

لا ننسى أن نشكر أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل الأساتذة، وبالخصوص أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

كما نتوجه بخالص شكرنا إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل وإتمامه من قريب أو من بعيد.

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا

بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين و كل العائلة.

إلى كل من مدّ يد المساعدة وساهم معنا في تذليل

ما واجهتنا من صعوبات.

أحمد 2022

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي هذا العمل المتواضع إلى وطني الذي

أتمنى له إن يستفيد من ديناميكية المحيط الدولي اقتصاديا وعلى جميع الأصعدة

..وأتمنى إن يكون هذا البحث إضافة للحاضر والمستقبل.

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين متعهما الله بالصحة والعافية.

وأهدي هذا العمل إلى الزوجة الكريمة التي شجعتني على العودة إلى مقاعد الدراسة الجامعية بعد عقدين من مغادرتها.

وإلى أبنائي : محمد إسلام، عبد الجليل، تسنيم، وكوثر متمنيا لهم جميعا النجاح في الدراسة ...

وأخيرا تحضرني أجواء التخرج الأول سنة 1996 بجامعة عنابة تخصص اعلام آلي للتسيير ...

وكذلك أجواء التخرج الثاني سنة 1999 بجامعة قالمة تخصص مالية ....لتمتزج بأجواء التخرج هذا الموسم 2022

فشكرا لكل من ساعدني وشجعني من أساتذة في جميع الأطوار التعليمية.

نبيل 2022

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الأراضي القابلة للزراعة في منطقة جنوب صحراء افريقيا (1962-2015).	17
02	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي بمنطقة جنوب صحراء افريقيا (1970-2020)	18
03	تطور الناتج المحلي GDP بإفريقيا (2000-2016)	23
04	تطور معدل نمو الاقتصاد الافريقي مقارنة بالمعدل العالمي (2015-2019)	24
05	تأثير وباء كورونا على تطور الناتج المحلي بالقارة الافريقية(2020-2021)	34
06	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا (2006-2016)	62
07	تطور الميزان التجاري في تركيا (2018-2021)	65
08	تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين و افريقيا(2002-2020)	81
09	تطور التنافس الامريكي الصيني تجاه افريقيا في المجال التجاري(2000-2013)	83
10	منحنى تطور المبادلات التجارية بين روسيا و افريقيا للفترة 2013-2020	84
11	حجم الصادرات نحو افريقيا 2018	86
12	تطور حجم الصادرات و الواردات بين تركيا و الجزائر (2011-2020)	115
13	حجم التبادل التجاري بين تركيا و مصر (1994-2020)	119
14	تركيبة الصادرات المصرية الى تركيا 2019	120
15	تطور حجم الصادرات و الواردات بين تركيا و دول جنوب الصحراء (2000-2018)	127

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور نمو السكان في العالم و افريقيا(2015-2050)	11
02	حجم انتاج الذهب في افريقيا سنة 2020	13
03	أهم البلدان الافريقية التي تحتوي على احتياطات نفطية هامة 2020	14
04	حجم انتاج البلدان الإفريقية للنفط لسنة 2020	15
05	تقرير التنمية البشرية 2020HDI(بيانات 2019)	20
06	العناصر المكونة للمؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد	21
07	ترتيب الدول الافريقية حسب مؤشر التنافسية العالمي 2019	25
08	مؤشر الابتكار العالمي 2021	26
09	مؤشر مدركات الفساد 2021	28
10	تطور الاستثمار في البنية التحتية في القارة الافريقية (2009-2016)	30
11	توزيع التكتلات الاقتصادية داخل القارة الإفريقية	37
12	حجم الصادرات في العالم و وجهتها حسب المجموعات الاقتصادية 2020	44
13	تطور الناتج المحلي الاجمالي بتركيا (2000-2010)	57
15	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي(2010-2020)	59
16	تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي(2010-2020)	60
17	تطور حجم التجارة الخارجيةلتركيا(2002-2015)	64
18	ترتيب تركيا في مؤشر التنمية البشرية (2020 حسب معطيات 2019)	67
19	تطور معدلات البطالة بتركيا (2002-2021)	68
20	تطور معدلات التضخم بتركيا (2002-2021)	69
21	تطور الديون التركية 2015-2018	71
22	تطور سعر صرف الليرة التركية الى الدولار ، 2016-2022	72
23	مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1980-1994)	77
24	أهم المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد التركي للفترة 1995 -2001	78
25	تطور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا و افريقيا من خلال الزيارات رفيعة المستوى	99
26	تطور حجم التبادل التجاري بين تركيا و افريقيا 2003-2021	102
27	تطور التبادل التجاري بين تركيا و افريقيا 2003-2021	106
28	تطور حجم الاستثمارات التركيا في افريقيا (2000-2020)	107
29	تطور حجم مساعدات تركيا الى افريقيا من خلال مؤسسة "تيكا" (2006-2012)	111
30	عدد مشاريع مؤسسة "تيكا" خلال الفترة (2021/2016)	111
31	حجم المساعدات الانسانية التي قدمتها تركيا للدول الافريقية من خلال مؤسسة تيكا(2005-2019)	112

32	إحصائيات التجارة الثنائية بين تركيا و الجزائر (2011-2020)	115
33	أهم مجالات الاستثمار التركي و أثره على تحقيق التنمية في الجزائر	116
34	حجم التبادل التجاري بين ليبيا و تركيا(2015-2021)	123
35	تطور التجارة بين تركيا و دول جنوب الصحراء بافريقيا (2000-2018)	130
36	تطور حجم التبادل التجاري بين تركيا و الصومال (2010-2020)	132

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول : مكانة وأهمية القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي	
تمهيد	07
المبحث الأول : المكانة الاقتصادية للقارة الإفريقية	08
المطلب الأول: مدخل إلى جغرافيا القارة الإفريقية	08
أولا: الموقع والمساحة والسكان	08
ثانيا: التضاريس والمناخ	09
ثالثا : الأصول العرقية واللغات المتداولة	10
المطلب الثاني:مقومات القارة الإفريقية ومصادر تمويل التنمية	10
أولا: الموارد البشرية	11
ثانيا : الموارد المعدنية والطاقة	12
ثالثا: الموارد المائية	15
رابعا: الموارد الزراعية	16
خامسا: الاستثمارات الأجنبية	17
المبحث الثاني :واقع التنمية في إفريقيا وأسباب التخلف الاقتصادي	19
المطلب الأول:واقع التنمية في إفريقيا من خلال المؤشرات الدولية	19
أولا :المؤشرات الاجتماعية	19
ثانيا: المؤشرات الاقتصادية	23
المطلب الثاني : أسباب التخلف الاقتصادي في القارة الإفريقية	27
أولا: الأسباب السياسية	27
ثانيا: الأسباب الاقتصادية	29

فهرس المحتويات

ثالثا: الأسباب الأمنية	30
المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في إفريقيا	31
أولا : القطاعات الاقتصادية المتضررة من الإغلاق العام	31
ثانيا : المساعدات الدولية للقارة الإفريقية في مواجهة وباء كورونا	34
المبحث الثالث : السياسة الإفريقية المتبعة للخروج من التخلف الاقتصادي	36
المطلب الأول : تجارب التكتلات الاقتصادية في إفريقيا	36
أولا: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "COMESA"	39
ثانيا: تجمع دول الساحل والصحراء "SAD-CEN"	40
ثالثا: تجمع التنمية الجنوب إفريقي "SADC"	40
رابعا: التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا "ECOWAS "	41
خامسا: الاتحاد الإفريقي لإفريقيا الوسطى" ECCAS"	42
المطلب الثاني : تقييم تجارب التكامل الاقتصادي	42
أولا: مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي	43
ثانيا:أسباب فشل التكامل الاقتصادي الإفريقي	47
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني : بروز تركيا كقوة اقتصادية صاعدة واهتمامها بإفريقيا	
تمهيد	52
المبحث الأول : الملامح الأساسية للاقتصاد التركي	53
المطلب الأول: لمحة تعريفية حول الدولة التركية	53
أولا : مدخل إلى جغرافيا الدولة التركية	53
ثانيا : مدخل الى تاريخ الدولة التركية	54
المطلب الثاني: المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في تركيا	56
أولا :المؤشرات الاقتصادية	56
ثانيا : المؤشرات الاجتماعية	67
ثالثا : التحديات الكبرى التي تواجه التنمية الاقتصادية في تركيا	68
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في تركيا ودورها في تعزيز مكانتها الدولية	74
أولا- تحليل أسباب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا	74

فهرس المحتويات

ثانيا : سيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا	75
ثالثا: . مسيرة الإصلاحات من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا	77
المبحث الثاني: اهتمام الدول الكبرى بالقارة الإفريقية والتنافس عليها	80
المطلب الأول : أهم الدول الكبرى المتنافسة على القارة الإفريقية	80
المطلب الثاني : بواعث التنافس الدولي على القارة الإفريقية	86
المبحث الثالث : الاهتمام التركي بالقارة الإفريقية	89
المطلب الأول : العلاقات التاريخية بين تركيا وإفريقيا	89
المطلب الثاني :الأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية	91
المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بالنسبة لتركيا	94
المطلب الرابع : مميزات التواجد التركي في إفريقيا عن غيرها من الدول الإقليمية	96
المطلب الخامس: محاور ومجالات التعاون التركي الإفريقي بعد 2002	97
خلاصة الفصل	103
الفصل الثالث : أثر التعاون الاقتصادي التركي الافريقي على التنمية في إفريقيا	
تمهيد	105
المبحث الأول :أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في عموم القارة إفريقيا	106
المطلب الأول : أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في المجال التجاري	106
المطلب الثاني : أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في مجال الاستثمارات	107
المطلب الثالث : أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في المجال الاجتماعي والإنساني	110
المبحث الثاني :أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في دول شمال افريقيا	113
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر	113
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر	118
المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي بين تركيا وليبيا	122

فهرس المحتويات

المبحث الثالث : أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في دول جنوب الصحراء	125
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول جنوب الصحراء	126
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي بين تركيا والصومال كحالة خاصة	130
خلاصة الفصل	135
الخاتمة	137
قائمة المراجع	143
الملخص	

مقدمة

لم تعد إفريقيا اليوم هي إفريقيا الأمس، فلطالما وصفت بالقارة العذراء القابعة في سكون وسط محيط متحرك استنزف واستهلك ثرواته، فبعد ظهور الثورة الصناعية في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر التي أنتجت مجموعة من الدول المتقدمة، ثم بعدها بروز نمو اقتصادي لافت للانتباه منذ منتصف الثمانينات في كل من القارة الآسيوية وأمريكا الجنوبية أنتج مجموعة من الدول الصاعدة، بقيت القارة الإفريقية تصارع نفسها بالحروب الداخلية والانقلابات المتتالية واللاّإستقرار الذي أنتج الجهل والأمراض والتخلف المقرون بالتبعية، ورغم مرور سبعة عقود عن استقلالها لم تستفد منه افريقيا في تنمية ذاتها، ووجدت نفسها مجددا أمام أطماع الدول المتقدمة والصاعدة تتنافس عليها بأساليب جديدة.

وتكتسب القارّة الأفريقية أهمّيتها الآن من كونها تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة والأحجار النفسية التي يشتدّ الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلّص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

ان تعدد الدول التي أوجدت لنفسها تموقعا في القارة الإفريقية أفرز أهدافا متعددة ونوايا تختلف من دولة إلى أخرى وهذا ما يجعل الملاحظ يتساءل عن مكاسب القارة الإفريقية من هذا التنافس الدولي عليها، وهل هو شكل جديد من أشكال الاستعمار الذي يأخذ الخيرات ويترك الخيبات، أم أن إفريقيا المستقلة اليوم تمتلك القرار الذي يستثمر في الانفتاح الدولي عليها ويجعله محركا للتنمية فيها.

و تعتبر تركيا هي إحدى الدول التي انفتحت على إفريقيا بشكل كبير، وهي محور هذه الدراسة، التي نحاول من خلالها تسليط الضوء على التعاون الاقتصادي بينهما، في ظل خطة " إستراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية " المعلن عنها سنة2003، وسنحاول أن نبين مكاسب القارة الإفريقية من تعاونها الاقتصادي مع تركيا وذلك في مجال التنمية الاقتصادية.

أولا : إشكالية الدراسة: من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا على تحقيق التنمية في القارة الإفريقية ؟

للإجابة على السؤال الرئيسي يتعين علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

– ما مدى تأثير المقوّمات الاقتصادية للقارة الإفريقية على إثارة الاهتمام التركي بالقارة الإفريقية ؟

– ما هي الآثار المحتملة لخطة الانفتاح التركي على تنمية القارة الإفريقية ؟

– ما هو مستقبل العلاقات التركية الإفريقية في ظل التنافس الدولي على القارة ؟

ثانيا : فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية :

– تزخر القارة الإفريقية بثروات مادية وبشرية مقرونة بنمو اقتصادي سريع حفّز الدولة التركية على الانفتاح عليها.

– تقوم خطة الانفتاح التركي على القارة الإفريقية على مجموعة من المبادئ التي تضمن المصلحة المشتركة للطرفين.

– حجم التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا ضعيف مقارنة بدول أخرى، لكن معدلات تطوّر حجم هذا التعاون هو الأعلى من نوعه بسبب تأثير البعد التاريخي والديني، وبالتالي فمستقبل العلاقة بين تركيا وإفريقيا هو تعاون اقتصادي أكبر.

ثالثا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في وجود مشروع تركي مدروس معتمد من طرف وزارة الخارجية التركية يسمى " إستراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية " المعلن عنه سنة2003، يهدف إلى الانفتاح على القارة الإفريقية وفق جدول زمني محدد وآليات سياسية واقتصادية واجتماعية (القوة الناعمة). وكون الجزائر جزء من هذه القارة فان تسليط الضوء على تفاصيل هذا المشروع التركي من جوانبه الاقتصادية يسمح بإبراز الفرص المتاحة أمام الدول الإفريقية من أجل الاستفادة من التنمية والتطور التي تشهدانه تركيا، وكيف يؤثر هذا الانفتاح الاقتصادي على التنمية داخل القارة الإفريقية، كما أن تقييم المنجزات التي تحققت كفيل باستشراف مستقبل هذه العلاقات.

رابعا :أهداف البحث

– تحليل سبب التناقض بين المقدرات التي تزخر بها القارة الإفريقية والتخلف الذي تعيش فيه.

– تسليط الضوء على أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للعالم بصفة عامة وتركيا بصفة خاصة ومدى تأثير التنافس الدولي عليها.

– التعريف بجذور الاهتمام التركي بالقارة الإفريقية وسبب التذبذب والقطيعة لاحقا ثم العودة مجددا بحسم وإصرار.

– التعريف بالأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية تجاه افريقيا وإبراز الملامح الأساسية للاقتصاد التركي، وربط كل ذلك بطموح الدول الإفريقية للاستفادة من الفرص المتاحة التي توفرها الإستراتيجية التركية في مجال التعاون الاقتصادي معها.

– إبراز حجم التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا في مجال التبادل التجاري والاستثمارات، وأثره على التنمية داخل الدول الإفريقية.

– إبراز مستقبل وآفاق التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا، وأهم التحديات التي تواجه هذا التعاون داخليا وخارجيا بالنسبة للطرفين.

خامسا: منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع بحيث:

المنهج الوصفي: من خلال إعطاء نظرة حول واقع السياسات المتبعة في كل من تركيا وافريقيا على المستوى الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل أثر التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا على التنمية بالقارة الإفريقية.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في التطرق لهذا الموضوع من باب التخصص في الاقتصاد الدولي.

- وجود كثافة في المعلومات والدراسات لكن أغلبها في تخصص السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ولهذا جاءت هذه الدراسة في إطار تخصص الاقتصاد الدولي كمحاولة لتسليط الضوء على الموضوع من الجانب الاقتصادي المكمّل للجانب السياسي.
- موضوع العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإفريقيا هو من المواضيع الحيّة والتي ستبقى مثارة لسنوات قادمة، وبالتالي يمكن البناء عليها معرفيا في المستقبل.

سابعا: حدود الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حددت الدراسة بإطار مكاني وآخر زماني، فبالنسبة للحدود المكانية فقد تناولت دراستنا الاقتصاد الإفريقي من جهة والاقتصاد التركي من جهة أخرى. أما بالنسبة للحدود الزمانية فهي محدودة أساسا بين 2002 و2021، وسبب تحديد هذه الفترة الزمانية كون عام 2002 هو تاريخ بداية الانفتاح الفعلي لتركيا على القارة الإفريقية، ولأن الإحصائيات متاحة بشكل كبير فقد أنهيناها بسنة 2021 مع التنويه بإدراجنا آخر المستجدات التي لها علاقة بدراستنا والتي أعلن عنها في سنة 2022، سواء مما جاء في التقارير الاقتصادية الفصلية، أو بعض ما أوردته وكالات الأنباء الرسمية من مستجدات في الأرقام التي تخص موضوع الدراسة.

ثامنا : صعوبات الدراسة

– نقص الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا خاصة في تخصص الاقتصاد، وأغلب ما وجدناه هو من تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

– بالنسبة للإحصائيات، على الرغم من توفرها إلا أن تبويبها لا يتناسب مع موضوع بحثنا، مثلا شمال إفريقيا تدمج مع منطقة الشرق الأوسط في إحصائيات البنك الدولي، منفصلة عن جنوب صحراء إفريقيا.

– ضيق الوقت المخصص للدراسة.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى 3 فصول:

– الفصل الأول تناول مكانة وأهمية القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي، وقد تم عرض مقومات القارة الإفريقية المادية والبشرية، مع التطرق إلى واقع التنمية فيها استنادا إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة دوليا،كما أشرنا إلى أسباب التخلف في إفريقيا والسياسات التي بذلت في سبيل الخروج من هذا التخلف لا سيما من خلال تجربة التكاملات الاقتصادية والتي انتهت جميعها بالفشل.

– الفصل الثاني تناول بروز تركيا كقوة اقتصادية صاعدة واهتمامها بإفريقيا، حيث تطرقنا إلى إبراز الملامح الأساسية للاقتصاد التركي من خلال مؤشراته الرئيسية، ثم تعرضنا إلى مسيرة التنمية الاقتصادية في تركيا وطموحاتها المستقبلية. وبخصوص الانفتاح التركي على القارة الإفريقية، فقد أبرزنا ابتداء اهتمام الدول الكبرى بالقارة الإفريقية وحمّى التنافس عليها مع ذكر أبرز هذه الدول، وذلك من خلال التطرق إلى بواعث هذا التنافس كلّ بحسب مصالحه الخاصة. ومن هذا الباب دخلنا إلى جوهر الدراسة وهي تركيز الاهتمام على إحدى هذه الدول المتنافسة على إفريقيا وهي الدولة التركية، مبرزين العلاقات التاريخية بين تركيا وإفريقيا وذلك من ضمن الأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية التي قمنا بتوضيحها، كما تطرقنا إلى الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بالنسبة لتركيا ومحاور ومجالات التعاون بينهما.

– الفصل الثالث : تطرقنا فيه إلى أثر التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا على التنمية في إفريقيا وذلك في المجال التجاري ومجال الاستثمارات والمجال الاجتماعي والإنساني كذلك، حيث أبرزنا أهم المنجزات بالأرقام والعناوين.

و أخير وكأمثلة حية تطرقنا بالدراسة والتحليل إلى التعاون الاقتصادي بين تركيا وثلاث دول من شمال إفريقيا، وهي كل من مصر والجزائر وليبيا، كما تطرقنا كذلك بنفس الطريقة إلى دول منطقة جنوب الصحراء مع إفراد الحالة الصومالية بدراسة خاصة

الفصل الأول

مكانة وأهمية القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي

تمهيد

لقد تحوّلت نظرة العالم إلى القارة الإفريقية بشكل كبير منذ بداية الألفية الجديدة، فبعدما كان ذكرها مقرونا بالتخلف والمجاعة وانتشار الأوبئة والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية مما جعل العالم لا يولي لها أي اهتمام، فبقيت تحت سيطرة القوى الاستعمارية التقليدية تستنزف ثرواتها في صمت بعيدا عن الأضواء، حتى أصبحت اليوم محلّ أنظار العالم تتنافس البلدان الاقتصادية الصاعدة من جهة، فيما تحاول بلدان الاستعمار التقليدي التشبث بنفوذها من جهة أخرى. كل هذا يكشف أن إفريقيا اليوم أصبحت ثروة مكشوفة للجميع، مما سمح لأبنائها استغلال هذا النزاع من أجل تحريك التنمية التي وصلت معدلاتها الى أرقام قياسية متبوئة المرتبة الثانية بعد القارة الآسيوية، متخطية المعدل العالمي ومتجاوزة معدل نمو الدول المتقدمة كذلك، ناهيك عن المورد البشري المقدر ب 1.3 مليار نسمة ، وهو ما يمثل سوقا واعدا يزيد من أهمية القارة الإفريقية.

و على هذا الأساس سنتطرق في الفصل الأول إلى مكانة وأهمية القارة الإفريقية عبر ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المكانة الاقتصادية للقارة الإفريقية نتطرق فيه إلى جغرافيا القارة الإفريقية وما تختزنه من موارد معدنية في باطن الأرض وموارد بشرية على سطحها.

المبحث الثاني : واقع التنمية في إفريقيا وأسباب التخلف الاقتصادي نتطرق فيه إلى واقع التنمية الاقتصادية في افريقيا ، ونحاول تفسير أسباب التخلف الاقتصادي رغم كل هذه الموارد والمقدرات.

المبحث الثالث : السياسة الإفريقية المتبعة للخروج من التخلف الاقتصادي نتطرق فيه الى المحاولات الجماعية التي قامت بها الدول الإفريقية للخروج من التخلف عبر التكتلات الاقتصادية الجهوية، مع تقييم نتائج هذه التجارب من خلال مؤشرات وإحصائيات ذات دلالة واضحة.

المبحث الأول : المكانة الاقتصادية للقارة الافريقية

تمتاز القارة الافريقية بمجموعة من المقومات الاقتصادية و الجيوسياسية جعلتها تحضى بمكانة هامة في العالم، سنحاول في هذا الفصل ابراز هذه المقومات بدءا من موقعها الجغرافي و مساحتها و تضاريسها وصولا الى ثرواتها الباطنية و مواردها البشرية الهامة .

المطلب الأول : مدخل الى جغرافيا القارة الافريقية

تعتبر افريقيا ثاني أكبر القارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان. كما تمتلك افريقيا أكبر الاحتياطيات من الموارد الطبيعية والمعادن الثمينة في العالم، وثلثي مجموع الاراضي الزراعية غير المستغلة في العالم توجد في افريقيا، وهذه الاحتياطات من الثروات الطبيعية تدعم بشكل كبير اقتصادات البلدان الافريقية، وتعزز فرص النمو وتدعم مؤشرات التنمية في القارة.

أولا: الموقع والمساحة والسكان

أفريقيا هي القارة التي تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثاني قارات العالم مساحة، تبلغ المساحة الاجمالية للقارة 30.4 مليون كم^2 تقريبا (11.7 مليون ميل مربع)، أي ما يعادل خمس (5/1) مساحة اليابسة على كوكب الارض. وبإضافة مساحة الجزر المرتبطة بها، فإن مساحتها تزيد عن 31 مليون كم^2.و بالتالي فهي تلي قارة آسيا من حيث المساحة، وتعادل مساحة اوروبا ثلاث مرات. يحدّها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق البحر الاحمر والمحيط الهندي، من الغرب المحيط الاطلسي، ومن الجنوب التقاء مياه المحيط الهندي والمحيط الاطلسي[1]. وعدد دولها يبلغ 54 دولة جميعها مستقلة باستثناء جمهورية الصحراء الغربية.

و يبلغ عدد سكان افريقيا حوالي 1.3 مليار نسمة، بنسبة 17.5% من سكان العالم. وتتميز بالتنوع الثقافي والفكري والديني، حيث تتحدث شعوبها لغات عديدة كالعربية والإنجليزية والفرنسية والنيلوصحاري للسكان الاصليين. كذلك تضم ثقافات عربية واسلامية، وأخرى اورومتوسطية وأوروبية، نتيجة الاستعمار الاوروبي لشعوب القارة لفترة من الزمن[2].

[1]– الموسوعة البريطانية https://www.britannica.com/place/Africa/Orange-basin تاريخ الاطلاع 2022/05/01.

[2]– سماح خالد زهران، افريقيا إمكانيات وتحديات، مجلة مصريقيا، جامعة عين شمس، مصر، ص3.

ثانيا: التضاريس والمناخ

من الناحية الجيولوجية تتكون افريقيا من هضبة عظيمة الاتساع ذات قدم تاريخي، فأجزاء كبيرة من القارة يزيد عمرها عن 500 مليون سنة، كما ان ثلثها ينتمي إلى التكوينات الأركية التي يزيد عمرها عن 800 مليون سنة، فالنصف الشمالي عبارة عن صخور رسوبية ظهرت نتيجة لتراجع ساحل البحر الابيض المتوسط، ويشمل نصف مساحة الصحراء الكبرى، أما النصف الجنوبي فيمتد غالبا في شكل أشرطة ساحلية حديثة التكوين، ولا يتعدى طول هذه السواحل 19.000 ميل. وتشغل سطح هذه الهضبة عدد من الاحواض التضاريسية الكبيرة مثل : حوض النيجر الأوسط، حوض التشاد وحوض النيل (السودان الجنوبي والأوسط)، حوض اوغندا (تحتل بحيرة فكتوريا معظمه)، حوض الكونغو وحوض كلهاري. تتميز كذلك بعدد من الهضاب العالية (هضبة الحبشة، هضبة افريقيا الوسطى وهضبة الحجاز في الصحراء الكبرى). أما الجبال فهي قليلة مقارنة بأوروبا ذات المساحة الصغيرة، وتتركز في أقصى جنوب القارة في اقليم الكاب (سلسلتي جبال لانج برجن وزفارتبرجن)، وفي شمال غرب افريقيا تمتد سلاسل الأطلس المختلفة (الاطلس الكبرى – الأطلس البحرية أو الشمالية – أطلس الريف والأطلس الصحراوي)[1].

كذلك تضم افريقيا العديد من الأنهار المهمة وهي: نهر النيل الذي يتصدر أنهار القارة من حيث طول المجرى بحوالي 6650 كم، نهر الكونغو: يتصدر أنهار افريقيا من حيث اتساع مساحة الحوض ب 3457 كم2، ويأتي في المرتبة الثانية بعد النيل من حيث طول المجرى ب 4700 كم. نهر النيجر: يعد ثالث اطول أنهار افريقيا ب 4180 كم، وينبع من النطاق الشمالي لهضبة فوتاجالون. نهر الزامبيزي: يصل طول مجراه إلى 3540 كم، وينبع من اقليم شابا (الكونغو الديموقراطية وشمال زامبيا).نهر السنغال: من أهم أنهار افريقيا وأطولها بحوالي 1633 كم، ينبع من هضبة فوتاجالون من التقاء نهري بافنج وباكويي[2].

أما المناخ فينقسم إلى نطاق حار ونطاق معتدل:

1- **نطاق المناخ الحار**: وفيه نجد فيه المناخ الاستوائي، ويشمل حوض الكونغو وساحل غاناو قسما من الساحل إلى الجنوب مباشرة من خط الاستواء.و المناخ المداري القاري يحيط بالإقليم الاستوائي من الشمال والجنوب وهضبة البحيرات الاستوائية من الشرق.و المناخ المداري البحري ويشمل معظم الساحل الشرقي للقارة

1- محمد رياض وكوثر عبد الرسول، افريقيا دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص72-73.

2- الموسوعة الجغرافية: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/geography/sec1123.htm

إلى الجنوب من خط الاستواء وجزيرة مدغشقر. والمناخ المداري الموسمي ويشمل هضبة الحبشة. والمناخ الصحاري الحار في الصحراء الكبرى وصحراء كلهاري وصحراء ناميبيا الساحلية.

2- **نطاق المناخ المعتدل:** وفيه نجد مناخ البحر المتوسط ويتمثل في شمال القارة في شريط ضيق يمتد على طول ساحل البحر المتوسط.و مناخ ناتال: في شرق القارة. والمناخ المعتدل القاري الذي يعرف كذلك بمناخ الاستبس وهو يتمثل في اقليم الفلد (جنوب افريقيا)[1].

ثالثا: الأصول العرقية واللغات المتداولة

وفيما يتعلق بالأصول العرقية للسكان فهناك عدة أجناس بشرية ممثلة في القارة. ويمثل الزنوج غالبية السكان (حوالي 70%) يليهم الجنس المغولي الذي يتركز في مجموعة الجزر الواقعة جنوب شرق القارة، فالجنس القوقازي الذي يتركز في شمال أفريقيا بين العرب والبربر وفي القرن الأفريقي, ثم الأقزام وهم السكان الأصليون للجنوب الأفريقي[2].

وتنتشر في القارة عدة لغات حيث تشمل القارة بصفة عامة ست مجموعات لغوية رئيسية هي اللغات الزنجية التي يتعامل بها الجنس الزنجي الذي ينتشر في غرب وجنوب ووسط القارة، واللغات الحامية السامية (الأفريقية الآسيوية) التي يتحدث بها البربر والعرب والجماعات الموجودة في شمال القارة، ولغة وسط الصحراء وهي لغة انتقالية بين اللغتين، واللغة السودانية التي يتحدث بها الزنوج الحقيقيون في أعالي النيل، ولغة الملايو بولونيز التي يتحدث بها المغول، ولغة الكوي سان وهي لغة الأقزام. هذا بالإضافة إلى بعض اللغات التي تطورت للتعامل التجاري (لغة السواحيلي في شرق القارة، ولغة الهوسا في الغرب[3].

المطلب الثاني : مقومات القارة الإفريقية ومصادر تمويل التنمية

تشكل الموارد الطبيعية في أفريقيا أحد أهم مقوماتها والمصدر الرئيسي لتمويل التنمية فيها، فهي تمتلك موارد كبيرة في جميع المجالات مثل الموارد البشرية، والمعدنية والنفطية، والزراعية، وغيرها، وتمثل هذه الموارد مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء، ومنشآت أساسية

[1]- عبد العزيز طريح شرف،الجغرافيا المناخية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة11، ص ص438- 439.

[2]- محمد رياض وكوثر عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3]- المرجع السابق، ص89.

أخرى في مجال الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم[1]. وعلى هذا الأساس، تمثل الموارد في أفريقيا المصدر الأول لتمويل التنمية في مختلف بلدان القارة، وهو ما يجعل من الاهتمام بها، والعمل على استغلالها أفضل استغلال مسألة بالغة الأهمية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستقلة المنشودة، بعيدا عن التبعية التي تفرضها الجهات الدولية المانحة، والتي تفرض العديد من الشروط التدخلية.

أولا: الموارد البشرية

بحسب التقرير السنوي **UNCTADstat** التابع للمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2020، فان عدد سكان العالم بلغ 7.8 مليار نسمة في سنة 2020 بزيادة سنوية قدرها 1 % مقارنة بسنة 2015، ومن المتوقع أن يرتفع نمو السكان في آفاق 2050 بنسبة 0.7 % ليصل العدد الإجمالي للسكان حينها 9.7 مليار نسمة[2].

الجدول رقم (01) : تطور نمو السكان في العالم وافريقيا

المجموعة الاقتصادية	عدد السكان بالمليون			معدل نمو السكان		
	2015	2020	2050	2015-2020	2020	2020-2050
العالم	7 380	7 795	9 735	1.1	1.0	0.7
الاقتصاديات المتقدمة	1 271	1 288	1 299	0.3	0.2	0.0
الاقتصاديات النامية	6 108	6 506	8 436	1.3	1.2	0.9
افريقيا	1 181	1 339	2 488	2.5	2.5	2.1
امريكا	619	650	759	1.0	0.9	0.5
أسيا	4 308	4 517	5 189	0.9	0.9	0.5

المصدر: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT UNCTADstat 2021 p(64)

[1]– محمد المختار، الاستثمار في أفريقيا ...آمال وتحديات " مجلة قراءات أفريقية"، القاهرة :المنتدى الإسلامي، العدد:4 سبتمبر 2009، ص 06.

[2] **UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT UNCTADstat 2021 p(64)**

و اذا كانت قارة آسيا تحتل المركز الأول من حيث عدد السكان في العام 2020 يقدر ب 4.5 مليار نسمة ونسبة نمو مقداره 0.9 %، فان القارة الافريقية سجلت اعلى نسبة نمو على الكرة الأرضية، حيث بلغت النسبة 2.5 %ليقفز عدد سكانها من1.1 مليار نسمة في 2015 الى 1.3 مليار نسمة في 2020، ويتوقع التقرير ان يصل العدد الى 2.5 مليار سنة 2050 بنسبة نمو مقدارها 2.1 %، في الوقت الذي يتوقع التقرير الدولي ان يصل عدد سكان قارة آسيا الى 5.2 مليار نسمة بنسبة نمو تقدر ب0.5 % فقط. لذلك فان القارة الأفريقية تشكل سوقا مربحة للمنتجات الاستهلاكية بالإضافة إلى إمكانية استغلال مواردها البشرية للإسراع بوتيرة التنمية، بعد تدريبها وصقلها، سواء أن كان ذلك على مستوى دول القارة نفسها، أو بقية دول العالم التي تعاني شحا في هذه الموارد، وهذا ما جعل تعداد السكان بالقارة الافريقية محفّز أساسي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وترسيخ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والتجاري كون افريقيا اكبر سوق في العالم اذا نجحت في تجسيد تكتل اقتصادي موحّد.

ثانيا: الموارد المعدنية والطاقة

تمتلك أفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي، وبمساحة إجمالية تبلغ 30.190 مليون كم^2 أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية، فمن بين 50 معدنا هاما في العالم يوجد 17 معدنا منها في أفريقيا باحتياطيات ضخمة، وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي " البوكسيت، والغروكروم، والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية، والتيتانيوم، والفاناديوم[1]. وفي هذا السياق، تعد أفريقيا موطن 45% من احتياطي البلاتين العالمي، و78% من الألماس، و40% من الكروم، و28% من المنجنيز في نحو 19 دولة، وتتوافر كذلك في أفريقيا كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتوافر في غانا، جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وشرق السودان، والكونغو[2].

تبلغ حصة أفريقيا من قيمة احتياطي الذهب 1.3 تريليون دولار[3]. وقدر مجلس الذهب العالمي حجم إنتاج المعدن النفيس بإفريقيا بنسبة 26.8% من إنتاج الذهب عالميا خلال 2020، حيث أنتجت دول القارة

[1]– محمد المختار، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2]– سالي محمد فريد، " تأثير الموارد الإفريقية في مسارات التنمية " مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد : 216، المجلد54 ، أفريل2019 ، ص112 .

[3]– تقرير الجزيرة، " هذه أكبر الدول المنتجة للذهب بأفريقيا" www.aljazeera.net. تاريخ التصفح 2022/04/29

931 طنا من إجمالي نحو 3480 طن الإنتاج العالمي. وتصدرت غانا الدول الأفريقية من حيث إنتاج الذهب بـ138.7 طن مزيحة جنوب افريقيا من الصدارة[1].

جدول رقم (02) : حجم انتاج الذهب في افريقيا سنة 2020.

الدولة/الاقليم	العالم	افريقيا	غانا	جنوب أفريقيا	مالي	بوكينافاسو	السودان	غينيا	تنزانيا
حجم الانتاج الطن	3480	931	138.7	99.2	93.8	93.4	60.9	56.9	45.9

احصائيات موقع الماسح الجيويوجي الأمريكي ,U.S. Geological Survey, Mineral Commodity Summaries" 2020

و تحظى الدول الافريقية شراكات متعددة مع دول أجنبية لاستخراج الذهب وفق اتفاقيات معلنة في حين كثير من المناجم خرجت عن سيطرة الدولة بسبب الحروب الأهلية وتمرد المجموعات المسلحة مثل مالي وافريقيا الوسطى وبوركينافاسو.

هذا بالإضافة إلى مخزون مهم من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب أفريقيا والنيجر، وناميبيا، بنسبة 17% من اجمالي الإنتاج العالمي لهذه المادة، ولديها خزان احتياطي يبلغ ثلث اجمالي احتياط العالم، كما تعد أفريقيا من أكبر المنتجين للألماس العالمي الذي يرتكز في أنغولا، وبوتسوانا، والكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وناميبيا[2].

كما أن 46 دولة إفريقية لديها احتياطيات مهمة من النفط والغاز، والفحم، ومعادن أخرى، ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من نيجيريا والسودان والجزائر، وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطي الغاز، فنجده بنسبة كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسبة أقل في نيجيريا وليبيا، كل هذه المقدرات النفطية تناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط، ما يمثل 12% من الاحتياطي العالمي[3].

يتمتع النفط الإفريقي بالعديد من الميزات التفضيلية، فهو من النوع الخفيف، ويتميز بسهولة استخراجه وتكريره مقارنة بخام الشرق الأوسط الثقيل نوعا ما، بالإضافة إلى تواجده في مناطق بحرية بعيدة عن اليابسة، مما يسهل تعبئته ونقله عبر السفن إلى موانئ أوروبا وأميركا، بعيدا عن مخاوف السرقة، أو الاضطرابات

[1]– من يملك الذهب في العالم؟موقع العين الاخبارية، – https://al-ain.com/ تاريخ التصفح 2022/04/29

[2]– سيدي أعمر شيخنا، " تحولات الطاقة ..ومستقبل إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 2016 ، ص 08.

[3]– سالي محمد فريد .مرجع سبق ذكره، ص 112.

السياسية والحروب في الدول المنتجة له. [1]وهي ميزات تفضيلية يبحث عنها جميع المستهلكين للنفط، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى تحاول الاستثمار في النفط الأفريقي لتتخلص من الفاتورة المرتفعة لحماية امدادات نفطها في الخليج العربي.

بالنسبة إلى المقدرات النفطية في أفريقيا، فقد ورد في آخر الإحصاءات المنشورة عام2020 ضمن تقرير **ادارة معلومات الطاقة الامريكية** ، العديد من الأرقام المؤكدة حسب التقرير للاحتياطات النفطية في بلدان القارة، وبناء على المعطيات الواردة في هذا التقرير نرسم الجداول التوضيحية الآتية:

جدول (03) : أهم البلدان الافريقية التي تحتوي على احتياطات نفطية هامة

الدولة	ليبيا	نيجيريا	الجزائر	انغولا	السودان	مصر	الكونغو	اوغندا
حجم الإنتاج مليون طن متري	48.4	36.9	12.12	7.8	5.0	3.3	2.9	2.5

المصدر : الموقع الاخباري الألماني /https://www.dw.com نقلا عن ادارة معلومات الطاقة الامريكية تاريخ الاطلاع :2022/04/29

من خلال الجدول، نلاحظ أن أربع دول أفريقية تمتلك احتياطات ضخمة من النفط، وهو ما يسمح لهذه الدول بإحداث ديناميكية اقتصادية كبيرة، وانتاج ثروة مالية يمكن أن تنعكس بصورة إيجابية على تمويل ودعم التنمية في بلدانها، خاصة في ظل تطوير الاستثمارات البتروكيماوية، وفتح المجال أمام الدول الصناعية الرائدة في هذه الصناعات، مما يساهم في نقل التكنولوجيا، وتدريب المورد البشري وتطويره بما يتماشى ومتطلبات التنمية الشاملة في العالم. وعلى العموم، تسمح الموارد المعدنية والطاقة بما توفره من ثروة حقيقية في تمويل التنمية بالقارة الأفريقية.

و قد شهد انتاج النفط في افريقيا 327.3 مليون طن متري لسنة 2020 حسب شركة "BP" موزعة كالآتي :

[1]- سيدي أعمر شيخنا .مرجع سبق ذكره، ص05.

جدول (04) : حجم انتاج البلدان الافرقية للنفط لسنة 2020

الدولة	نيجيريا	انغولا	الجزائر	مصر	ليبيا	الكونغو	الغابون	باقي الدول
حجـــم الانتـــاج مليون طن م	86.9	64.5	57.6	30.0	18.3	15.8	10.8	43.7
المصدر : شركة bp-energy احصائيات 2020								

ثالثا: الموارد المائية

تشتهر أفريقيا بمواردها المائية، حيث يجري فيها 13 نهرا هي: (زامبيزي، وشيري، وبونجولا، ولونجوا، أوجوى، وساند، وليبمبوبو، وروفيجي، وأكوكافانجو، ومارا، وفكتوريا، والنيل، وأوليفانتس)، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ 6695 كلم، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، هذا كما تقدر الطاقة الكامنة للري في القارة الأفريقية بأكثر من 42.5 مليون هكتار، مع مراعات الطاقة الكامنة للري لكل من الأحواض، والموارد المائية المتجددة[1].

يبلغ متوسط كمية المياه السطحية المتجددة سنويا في أفريقيا حوالي 4050 بليون م^2، وهي تمثل 9% من مستوى العالم، بالرغم من أن أفريقيا تشكل 15.4 % من إجمالي سكان العالم، ونحو 22.2 % من مساحة القارات مجتمعة، ويبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه الأفريقية حوالي 3681 م مكعب في السنة، وهي تمثل تقريبا نصف نصيب الفرد العالمي 6305 م/ سنة[2].

يبلغ متوسط سقوط الأمطار في القارة الأفريقية حوالي 837 مم سنويا بإجمالي 22.3 بليون كم، مع الارتفاع الشديد في معدلات التبخر التي تصل إلى 80% في المتوسط، وتشكل الموارد المائية المتجددة فقط حوالي 20% من إجمالي كمية المطر، وهي غير متجانسة في التوزيع المكاني أو الزماني، حيث ترتكز في وسط وغرب القارة الأفريقية بنسبة تتجاوز 71% من إجمالي مياه القارة، حيث تحتوي جمهورية الكونغو الديمقراطية بمفردها على حوالي 5814 بليون م^3 مياه أمطار يجري منها على السطح 1300 بليون م^3 بنسبة 32 %من المياه السطحية في القارة، وتمثل حصيلة التصريف السنوي لنهر الكونغو على مدار العام، تصرف جميعها في المحيط الأطلنطي لعدم حاجة الكونغو لها بسبب ديمومة تساقط الأمطار طوال سائر العام، ومن هنا

[1]– سالي محمد فريد .مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2]– عباس محمد شراقي، " الموارد المائية في أفريقيا والعالم العربي "،المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، جامعة القاهرة، المجلد02 ، العدد 01، 2014، ص05

جاءت فكرة ربط نهر الكونغو بنهر النيل، وعلى النقيض من ذلك فإن شمال القارة يحصل على أقل من 2% من المياه الأفريقية، حيث تعاني الكثير من الدول خاصة في الصحراء الكبرى من قلة المياه[1].

و تعتبر المياه غاية في الأهمية للإنتاج، لذا فإن تناقص إمدادات المياه يترجم إلى تباطؤ في معدلات النمو، وقد تشهد بعض المناطق انخفاضا في معدلات نموها بنسبة تصل إلى 6% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2050 نتيجة للخسائر المرتبطة بالمياه في الزراعة، والصحة، والدخل، وتحقيق الرخاء، ويعد ضمان توفير إمدادات كافية وثابتة من المياه في ظل ندرة متزايدة غاية في الأهمية لتحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في تخفيف وطأة الفقر[2].

رابعا: الموارد الزراعية

تتمتع افريقيا بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لتكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء، ونظرا لاتساع رقعتها الجغرافية فهي تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، الأمر الذي يجعل منها بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضراوات، حيث تقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بنحو 35% من اجمالي مساحة القارة، لكن باستغلال لا يتجاوز 7% فقط من هذه المساحة، ولا تزيد مساحة الزراعة المروية في الجزء الواقع جنوب الصحراء على 50 مليون كم من اجمالي 23 مليون كم[3].

لذلك يمثل الاستثمار في المجال الزراعي أفضل الخيارات التي تقدمها أفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي في أفريقيا والعالم، بالإضافة إلى أن ثلثي سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وكما هو موضح في الشكل رقم (01)، فان نسبة الاراضي القابلة للاستصلاح ظلت منخفضة لم تتجاوز 10 بالمئة رغم 70 سنة من استقلالها.

وتسهم موارد الزراعة بنحو 20% إلى 60% من اجمالي الناتج القومي لكل دولة أفريقية. كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعي، دون الحديث عن ما توفره الموارد

[1]– نفس المرجع السابق .ص 06.

[2]– دراجي هشام، أمننة التنمية في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021، ص 94.

[3]– سالي محمد فريد .مرجع سبق ذكره، ص 113.

الغابية التي تزخر بها القارة، ومخزونها من الثروة السمكية، فهي تنتج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب أفريقيا فقط[1].

الشكل رقم (01) : الأراضي القابلة للزراعة في منطقة جنوب صحراء افريقيا (1962-2015)

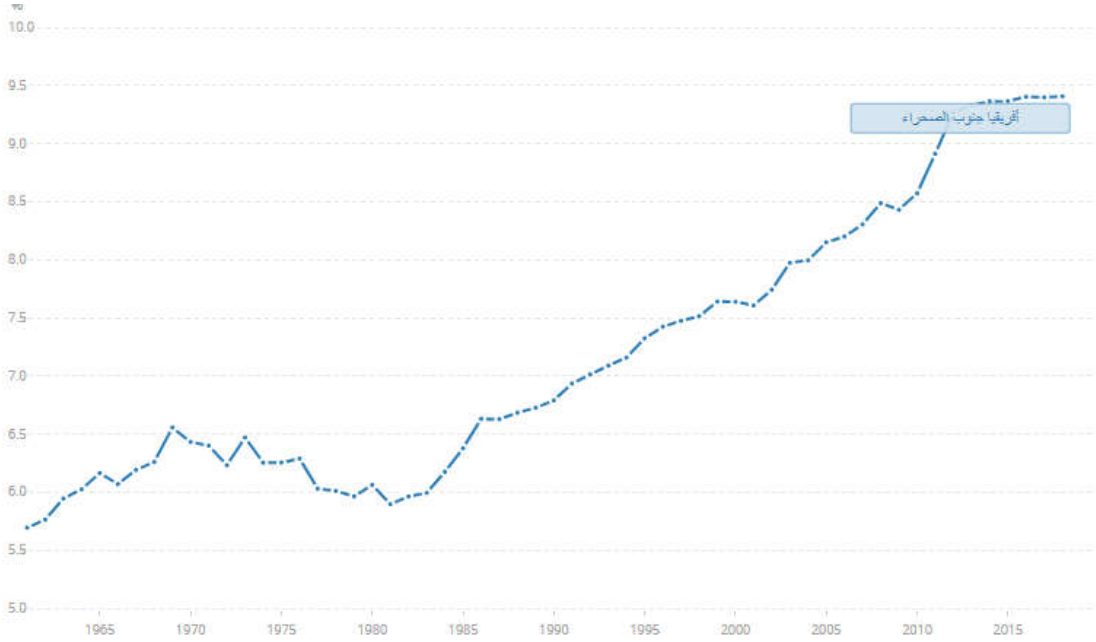

المصدر : معطيات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org الأراضي القابلة للزراعة في منطقة جنوب صحراء افريقيا، تاريخ الاطلاع 2022/04/23.

خامسا: الاستثمارات الأجنبية

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في الاقتصادات الأفريقية، حيث تعد مصدرا أساسيا للنقد الأجنبي، إلى جانب دورها في التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا، وقد سعت الدول الأفريقية إلى الاستثمار في مواردها لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية من أجل توفير السيولة المناسبة لتحريك عجلة التنمية بالقارة، لكن وبالرغم من هذه الجهود شهدت القارة تراجعا ملحوظا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بنحو 21% اتساقا مع ما شهدته تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم من انخفاض ملحوظ في عام

[1]- نفس المرجع السابق، ص 114.

2017، ليبلغ إجماليها نحو 42 مليار دولار، ممثلة نحو 2.9 % من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم[1].

الشكل رقم (02) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي بمنطقة جنوب صحراء افريقيا (1970-2020)

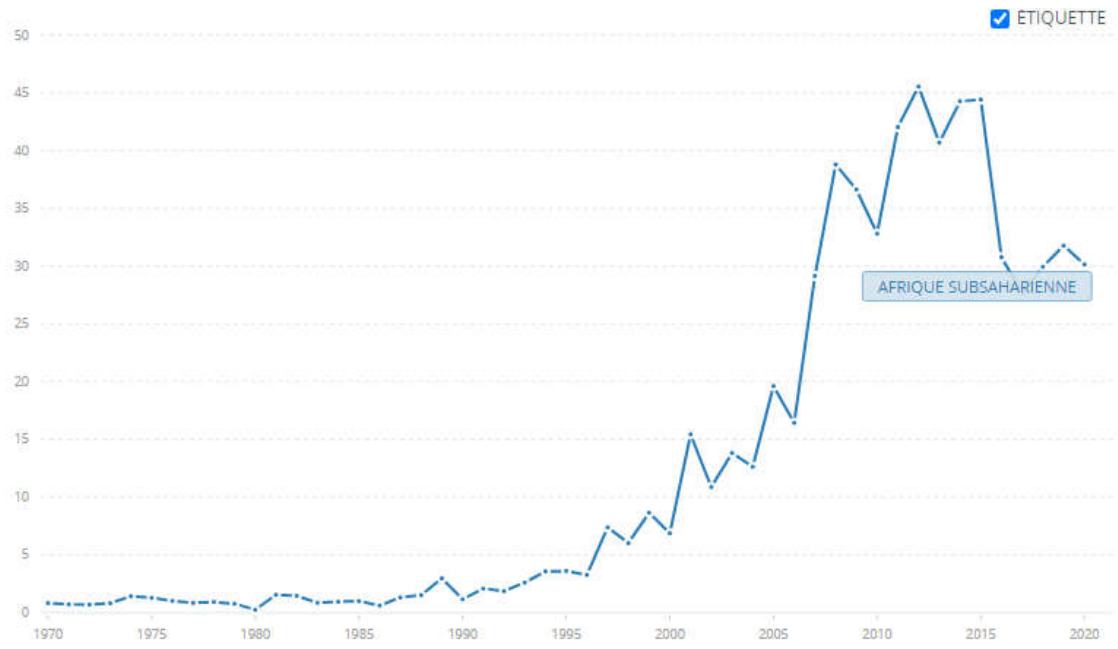

المصدر : معطيات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي بمنطقة جنوب صحراء افريقيا** ، تاريخ الاطلاع **2022/04/23**.

و كعيّنة على واقع الاستثمارات الاجنبية في القارة الافريقية، وحسب الشكل رقم (02) الدي يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي بمنطقة جنوب صحراء القارة الافريقية، فرغم كل الموارد البشرية والطبيعية والطاقوية التي تزخر بها القارة، فإن أقصى حجم للتدفقات الاستثمارات الأجنبية لم يتجاوز 45 مليار دولار سنة 2011، وبالتالي يمكن القول أن افريقيا لم تحسن استغلال كل تلك الموارد بالشكل المناسب، والذي يسمح لها بخلق ديناميكية اقتصادية، وتوفير السيولة النقدية اللازمة التحقيق التنمية، بل على العكس من ذلك تماما، كان التوجه في الغالب في الكثير من الدول الأفريقية نحو الاستدانة وطلب القروض المالية، بالإضافة إلى محاولة تمويل

[1]– سمر حسن الباجوري، " تحديات الاستثمار والتنمية في أفريقيا " مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 216، المجلد54 ، أفريل2019 ، ص 132.

التنمية من خلال المعونات، وهو التوجه الذي يعكس فشل هذه الدول في تسيير مواردها وحسن الاستفادة منها بالدرجة الأولى، واستمرار سيطرة القوي الاستعمارية القديمة على النخب الحاكمة.

المبحث الثاني: واقع التنمية في القارة الأفريقية وأسباب التخلف الاقتصادي

شكلت التنمية في أفريقيا اللغز الأبرز على مدار أكثر من نصف قرن على استقلال معظم بلدانها، فقد كانت السؤال الأول على أجندة السياسيين والتساؤل الأبرز لدى شعوب المنطقة، كما أنها شكلت محور جميع التقارير الدولية إلى غاية اليوم، وكانت الهدف الأكبر للدعم المادي لأغلب المؤسسات الدولية المانحة، غير أنها لم تنجح في تحقيق أي أرقام إيجابية قياسا بالأرقام المنجزة لدى دول أقل أهمية من خارج القارة. رغم ما تحتويه القارة من خيرات ومقدرات، وموارد طبيعية كبيرة لا زالت الاكتشافات تزيد من رصيدها في مخزون الاحتياطات العالمية. فالمتتبع لمسار التنمية في أفريقيا، يفاجئ بالعديد من التناقضات التي تثير الحيرة، في بلدان غنية بمقدراتها، تعاني من مظاهر الفقر والمرض، والتخلف، وهذه هي الصورة النمطية لإفريقيا في منظور العالم الذي يتابع باهتمام متزايد الأوضاع في إفريقيا خصوصا في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا من خلال المؤشرات الدوّلية والإقليمية

تمتلك القارة الأفريقية موارد طبيعية كبيرة في جميع المجالات المعدنية والنفطية، والزراعية، والسمكية، بالإضافة إلى موارد الغابات، لكن رغم ذلك ظلت بلدانها ولعقود طويلة بعد استقلالها عن القوى الاستعمارية التقليدية عاجزة عن تحقيق التنمية المطلوبة.

أولا: المؤشرات الاجتماعية

1- مؤشر التنمية البشرية HDI

تعتبر الموارد البشرية من أهم مجالات الاستثمار التي تقام بها ثروة الأمم في العالم، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته بمثابة العامل الحاسم في تحقيق التقدم، ولا يزال الاستثمار في أفريقيا التي يبلغ عدد سكانها نحو 1.2 مليار نسمة محدودة في المجالات البشرية، بالرغم من الاهتمام المتزايد لبعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع والبيئة، والصحة، وزيادة المعرفة الفردية للأشخاص، والارتقاء بدرجة وعيهم وقدراتهم، وزيادة مواهبهم الفرجية عن طريق التعليم والتدريب. وفي هذا السياق، يمثل الجدول التالي تصنيف بعض الدول الأفريقية وفقا لدليل التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة لسنة 2020:

جدول (05) : تقرير التنمية البشرية HDI 2020(بيانات 2019)

الترتيب الافريقي	الدولة	الترتيب العالمي	قيمة HDI
1	موريشيوس	66	0.804
2	سيشل	67	0.769
3	الجزائر	91	0.748
4	تونس	95	0.740
5	بوتسوانا	100	0.735
6	ليبيا	105	0.724
7	جنوب افريقيا	114	0.709
المصدر : تقرير التنمية البشرية HDI للأمم المتحدة 2020			

بالنظر إلى الجدول رقم (05) نجد أن الدول الإفريقية استطاعت ان تحجز لنفسها مكانة ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة جدا من حيث التنمية البشرية لأول مرة في تاريخها من خلال دولة موريوشيوس، أما الدول الست التالية فهي ضمن درجة مرتفعة حيث كانت الجزائر هي المتبوئة بالمرتبة الاولى بتصنيف 83 عالميا لتتدحرج الى المرتبة 91. ويرجع الإهمال الواضح لأهمية الموارد البشرية في أفريقيا إلى الانعكاس الضعيف للأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. حيث يساهم الأداء القوي للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي في تحسين جودة الموارد البشرية، فمسألة ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية في أي بلد ما تتوقف على نوعية مواردها البشرية، وهو ما يقودنا إلى التأكيد على أهمية الموارد البشرية في جذب الاستثمارات الأجنبية، هذه الأخيرة التي تساهم مساهمة نوعية من خلال توفير السيولة اللازمة في تمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية في القارة الأفريقية[1].

2- المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد (MPI) : هو مقياس دولي للفقر الحاد متعدد الأبعاد الذي يغطي أكثر من 100 دولة نامية، وذلك وفقا للدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعطي الفقر المتعدد الأبعادMPI كمؤشر لقياس الفقر من خلال قياس مستوى الحرمان وفقا للدرجة التي تحصل عليها الأسرة من جميع المؤشرات الثلاث وهي: التعليم والصحة والظروف المعيشية (المياه الصرف الصحي المسكن والتغذية). وهي موزعة كالاتي :

[1]- دراجي هشام، مرجع سبق ذكره، ص90.

الجدول رقم (06) : العناصر المكونة للمؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد

المعايير ونسبها	المؤشرات ونسبتها					
الصحة 3/1	التغذية 6/1			معدلات وفيات الأطفال 6/1		
التعليم 6/1	سنوات الدراسة 6/1			الحضور في المدرسة 6/1		
الظـــــروف المعيشية 3/1	وقود الطبخ 8/1	**الصـــــرف الصـــــحي 8/1**	مياه الشرب 8/1	الكهربـــاء 8/1	الســـكن 8/1	الممتلكـــات 8/1

المرجع : مدني ليلى، دراسة نقدية لواقع التنمية في افريقيا والرهان على مكافحة الفقر المتعدد الابعاد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، العدد 15، ديسمبر 2002، ص ص 54، 66.

تشير الإحصائيات حول الفقر في افريقيا من خلال مبادرة أكسفورد للبشر والتنمية البشرية سنة 2016 إلى أن حوالي 544 مليون شخص يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في 46 بلدا في افريقيا بالاعتماد على مجموعات البيانات من المسوحات الوطنية للأسر المعيشية للفقر العالمي متعدد الأبعاد، ومن بين هذه البلدان هناك 30 دولة خفضت الفقر وكان أداء رواندا ممتاز، حيث سجلت تخفيضات جيدة في بعض الأماكن غير المتوقعة في 19 منطقة دون وطنية، وكان أسرع تخفيض للفقر المتعدد الأبعاد في ليكوال في جمهورية الكونغو، بالمقابل يحتوي الساحل الأفريقي والسافانا السوداني حزام معظم أفقر المناطق في العالم 12 وهو ما يلخص أن جغرافيا الفقر تتوافق مع مناطق اللاستقرار في افريقيا. ويمكن تقسيم وترتيب البلدان الأفريقية مناطقيا وفقا للفقر المتعدد الأبعاد كما يلي[1]:

1- تعتبر منطقة شرق أفريقيا من أكثر المناطق التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد.

2- تليها منطقة غرب أفريقيا واستخدام الفقر النقدي لا يعطي نتائج مماثلة لهذا الترتيب.

3- وتأتي منطقة وسط أفريقيا بأقل من المنطقتين السابقتين.

[1]- مدني ليلى، دراسة نقدية لواقع التنمية في افريقيا والرهان على مكافحة الفقر المتعدد الابعاد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، العدد 15، ديسمبر 2002، ص ص 54، 66.

4- جنوب إفريقيا بنسبة فقر تقدر ب 36% كما أن الأبعاد المتوسطة للفقر في جنوب أفريقيا تصل إلى 49%، بالمقارنة مع منطقة شمال أفريقيا باعتبارها المنطقة الأقل فقرا ب8 % من الفقراء يعانون من متوسط الحرمان الذي يصل إلى 44.% انطلاقا من التحليل دون الوطني.

3- المؤشر الافريقي للفقر:على الرغم من الارتفاع الملحوظ لنسبة النمو في بلدان القارة الأفريقية خلال بداية العقدين الماضيين مقارنة بسنوات التسعينات إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على الدخل الفردي لسكان هذه البلدان، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول علاقة النمو الاقتصادي بمحاربة الفقر في القارة الأفريقية. لا تزال معدلات النمو الاقتصادي في افريقيا غير كافية للحد من الفقر، فعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر من 54 % عام 1990 إلى 41 % عام 2015، إلا أن معدل النمو السكاني البالغ 2.6 % سنويا بدد كل هذه المكاسب وأنتج زيادة كبيرة في عدد الفقراء بمقدار 130 مليونا[1].

وفي هذا السياق، تتداخل العديد من الأسباب وراء حالة الاختلال بين ارتفاع معدلات النمو في افريقيا، وبين ارتفاع نسبة الفقر في القارة، غير أن الكثير من الباحثين والخبراء يرجعون السبب الرئيسي وراء هذه الحالة السلبية إلى مشكلة الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل نسبة تتراوح بين 60 % و70% من الناتج المحلي، وهو ما يعني غياب الحماية الاجتماعية، وسيادة الأجور غير العادلة[2]. وبالتالي استمرار معاناة الأفارقة رغم ارتفاع معدلات النمو، فهم يعملون خارج أطر الاقتصاد الرسمي الذي يسمح بحماية دخلهم الفردي بالدرجة الأولى. في العام 2015 حدد العالم لنفسه هدف القضاء على الفقر العالمي بحلول العام 2030، ولكن التقييم الحالي للوضع في أفريقيا وآفاقه المستقبلية يؤشر على استمرار عدد الفقراء في الازدياد، ومع الوصول إلى سنة 2030، لن تنخفض نسبة الفقر في أفريقيا بمراعات جميع السيناريوهات عن 20% وسيرتكز الفقر العالمي بشكل متزايد في أفريقيا[3].

تظهر تجربة أفريقيا الحديثة أن معدل الفقر فيها لم يكن أعلى من مثيله في بلدان العالم الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بل إن المسألة تتعلق أكثر ببطء انخفاضه مقارنة بالبلدان الأخرى، وهو ما ساهم في الوصول إلى هذه الوضعية التي ساعدت جملة العوامل أهمها[4]:

[1]- التقرير السنوي، إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص، واشنطن :البنك الدولي،2019، ص 18.

[2]- مدني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3]- دراجي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[4]- مدني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 66.

– النمو السكاني القوي: حيث نما دخل الفرد بوتيرة أبطأ لأن النصيب الأكبر من النمو يتأكل بفعل النمو السكاني السريع.

– سوء الظروف الأولية: حيث يساهم الفقر في حد ذاته في إعاقة تحويل النمو داخل الأسرة.

– تكوين النمو: كانت أفريقيا أقل فعالية في تحويل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو في داخل الأسرة، ولعل السبب الرئيسي في هذه الحالة يرجع إلى تكوين عملية النمو على مدى العقدين الماضيين الذي كان مدفوعا باستغلال الموارد الطبيعية أكثر من الزراعة والتوجه نحو التصنيع والعمل الفني[1].

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية

1– مؤشر النمو الاقتصادي: لقد سجلت معظم الاقتصادات الأفريقية معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية، فإجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى معدلات نمو الصادرات كانت تزداد بنسب ملحوظة. الشكل رقم (03).

الشكل (03) : تطور الناتج المحلي GDP بافريقيا (2000–2016).

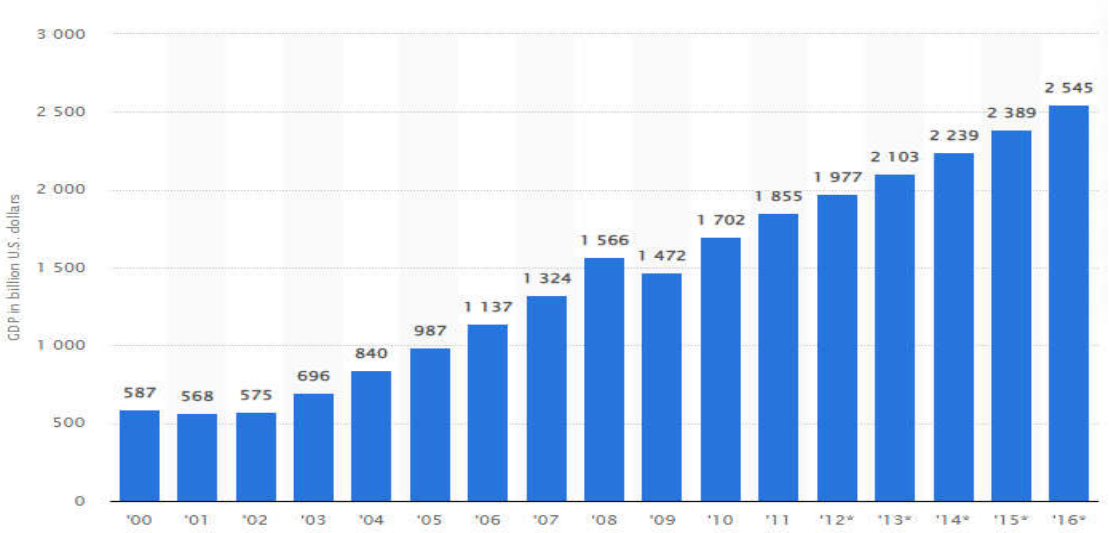

المرجع : موقع الاحصاءات العالمية https://www.statista.com/ تاريخ الاطلاع 2022/04/04

كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمر في الزيادة، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات العلمية وجود الكثير من العوامل المعوقة لهذا النمو في العديد من البلدان الأفريقية، ومن جهة أخرى فإن هذه المعدلات الخاصة بالنمو في حد ذاتها تتباين تباينا ملحوظا من دولة افريقية إلى أخرى، فالدول الأكثر هشاشة، والتي

[1]– نفس المرجع، ص 73.

تبلغ نحو 25 % من اجمالي الدول الأفريقية، سجلت معدلات نمو أقل من 4 %، بينما الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية في صادراتها فقد قفزت في نموها إلى نسبة 6 %[1].

الشكل رقم (04): منحنى تطور معدل نمو الاقتصاد الافريقي مقارنة بالمعدل العالمي(2015-2019)

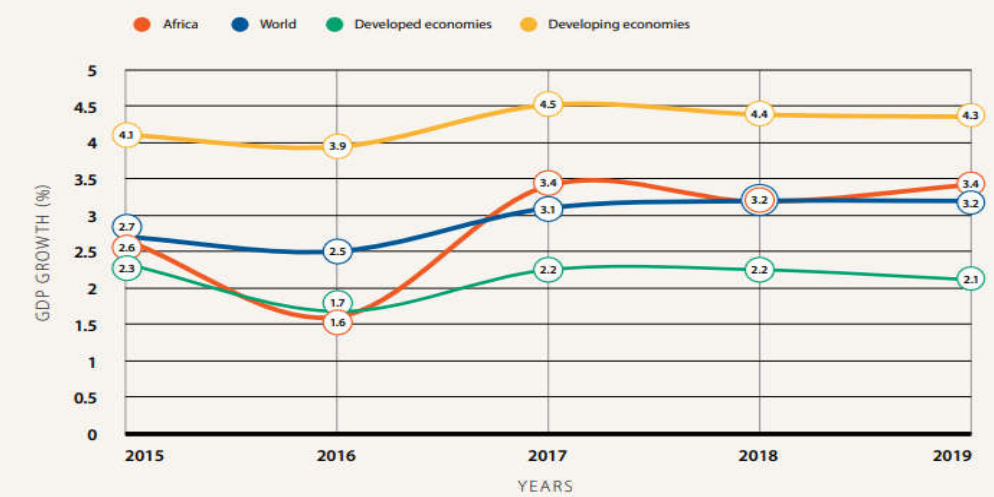

المصدر : **Based on data from UNDES(2019)**

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن الاقتصاد الافريقي بات من بين الاقتصاديات الاسرع نموا في العالم، حيث تجاوز المعدل العالمي سنة 2017، اذ وصل الى 3.4 بالمئة مقارنة ب 3.1 بالمئة المعدل العالمي، متجاوزا معد نمو الدول المتقدمة بفارق كبير (2.2 بالمئة)، وهو ما جعل الدول الكبرى تغير نظرتها اتجاه إفريقيا وتجعل لها مكانة تختلف عن المكانة الموروثة منذ العهود الاستعمارية. لكن هذا المستوى من النمو لا ينسحب على الدول الافريقية بنفس المستوى، حيث لاحظ الخبراء عدم التجانس الكبير في أداء النمو بالقارة الأفريقية، فقد حققت الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز نموا مرتفعا جدا بلغ 6.3 % سنويا في الفترة 2000-2008 بفضل ارتفاع أسعار تصدير المعادن الخام والمواد الهيدروكربونية، هذا في حين عانت أكثر من غيرها من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية حيث انخفض النمو إلى 2.6 % في الفترة 2015-2017[2].

في المقابل، حافظت البلدان قليلة الموارد على نمو مستقر منذ عام 2000، حيث تحوم حول نسبة 4% سنويا، وفي هذا السياق أدى النمو القوي في قطاع الزراعة والخدمات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في

[1]- حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحولات النظام الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2017 ، ص03.

[2]- دراجي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 72.

العديد من هذه البلدان، هذا بالإضافة أيضا إلى استفادتها من انخفاض أسعار الطاقة باعتبارها دول مستوردة للوقود[1].

2-مؤشر تقرير التنافسية العالمي

حسب مؤشر تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019، فان موريشيوس هي الرائدة في قارة أفريقيا، بنتيجة عالمية 64.3 والرتبة 52. تحسن أداء الدولة بنسبة 0.6 نقاط، ومع ذلك، يتغلب عليها الآخرون الأسرع تطورًا الاقتصاديات.

كما استعادت القدرة التنافسية لجنوب إفريقيا الزخم بعد التحول الأخير في المشهد السياسي وتسلقت 7 مراكز إلى المرتبة 60. وتعتبر جنوب أفريقيا أيضاً واحدة من أكثر الدول تطوراً من خلال البنى التحتية المتطورة للنقل في المنطقة وهي من بين أفضل الدول في إفريقيا من حيث حجم السوق.

و احتلت الكونغو الديموقراطية وتشاد المراكز الأخيرة في التصنيف الافريقي والعالمي.

جدول رقم (07): ترتيب الدول الافريقية حسب مؤشر التنافسية العالمي 2019

الترتيب الافريقي	الدول	الترتيب 2019	النتيجة	فرق الترتيب عن 2018	فرق النتيجة عن 2018
1	موريتوس	141/52	64.3	3-	0.5+
2	جنوب افريقيا	141/60	62.4	7+	1.7+
3	المغرب	141/75	60.0	0	1.5+
ما قبل الاخيرة	الكونغو الديموفراطية	139/ 141	36.1	4-	2.1-
الأخيرة	تشاد	141/ 141	35.1	1-	0.4-

المصدر : تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2019 https://www.weforum.org/ .

3- مؤشر الابتكار العالمي 2021

هناك اتفاق دولي على أن تنفق الدول ما يزيد على 1% من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تطوير البحث العلمي، وقد تفاوتت دول العالم في هذا الإنفاق، فتجاوز بعضها 1%، وبلغت بعض الدول أكثر من

[1]- نفس المرجع السابق، ص 72.

4% من الناتج المحلي الإجمالي أنفق على البحث العلمي، أما في الدول الإفريقية، فيلاحظ ضعف التمويل الموجه للبحث العلمي[1].

الجدول رقم (08): مؤشر الابتكار العالمي 2021

الترتيب الافريقي	الدول	الترتيب العالمي	النتيجة
01	جنوب افريقيا	132/61	32.7
02	كينيا	132/71	30.7
03	تنزانيا	132/77	29.3
المراتب الثلاثة الأخيرة افريقيا	النيجر	132/129	17.8
	غينيا	132/130	16.7
	انغولا	132/132	15.0
المصدر : مؤشر الابتكار العالمي 2021, الإصدار رقم 14 –.www.wipo.://			

ومن الجدول رقم (08) يلاحظ أن هناك تسع دول دخلت ضمن قائمة ترتيب 90 دولة تهتم نسبيا بالابتكار العلمي، أولى الدول الإفريقية في هذا الترتيب، كانت جنوب إفريقيا، حيث ترتيبها رقم 61، تليها كينيا (71)، ثم تنزانيا (77). فيما يخص نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أن كل الدول الإفريقية تنفق أقل من 1% على البحث العلمي، بما في ذلك الدول التي وردت في الجدول رقم (08)، والتي تعتبر أكثر الدول الإفريقية اهتماما وإنفاقا على البحث العلمي على قلته.

وفي التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في عام 2015، فإن نصيب الدول الإفريقية من براءات الاختراع لم يتجاوز 0.1 %، بينما بلغ في القارات الاخرى 52.2 % في أمريكا الشمالية، و17% في أروبا، و30 % في أسيا، مما يؤكد ضعف مساهمة القارة الإفريقية في براءات الاختراع[2].

[1]– يوسف خميس ابو رفاس، الاستثمار في البحث العلمي في إفريقيا :التكلفة والعائد، مجلة التكامل الاقتصادي، السودان، العدد01، جوان 2018، ص 16.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 18..

المطلب الثاني : أسباب التخلف الاقتصادي في القارة الإفريقية

تتداخل العديد من الأسباب وراء فشل التنمية في افريقيا، ما هو سياسي كظاهرة الانقلابات العسكرية المنتشرة بكثرة، ومنها ما هو اقتصادي كضعف البنية التحتية، وفشل البرامج الاقتصادية، وغياب البيئة المحفزة للاستثمار، بالإضافة إلى العديد من المعوقات الاجتماعية الأخرى على غرار الفقر، وطبيعة المجتمعات الإثنية والعرقية التي تقدم ثقافة القبيلة على ثقافة الدولة، وهو ما يؤدي الى توفر اسباب الحروب الاهلية، والنزاعات المسلحة.

أولا: الأسباب السياسية

تتداخل العديد من العوامل السياسية في تعطيل مسيرة التنمية في البلدان الأفريقية، حيث يرى العديد من الباحثين في دراسات التنمية أن الفساد" هو السبب الرئيسي فيما آلت إليه القارة من ركود وانتكاس تنمويين عبر عقود عديدة من تاريخ الدولة الوطنية المستقلة في مرحلة ما بعد الاستعمار، هذا بالإضافة أيضا إلى أسباب سياسية أخرى ترتبط بالاستعصاء الديمقراطي، والانقلابات العسكرية التي لازمت الدولة في أفريقيا.

1- الفساد

حسب دراسة أجراها مؤشر الأفروبارومتر سنة 2019 حول الفساد في أفريقيا، أن غالبية المواطنين الأفارقة بنسبة 55% يعتقدون أن الفساد في بلدانهم في تزايد مستمر خلال 12 شهر الماضية، وقد أبلغت عن زيادة الفساد في 22 دولة من 35 دولة شملها الاستطلاع، وجاءت جمهورية الكونغو الديمقراطية في طليعة هذه البلدان، حيث يرى 85% من المواطنين ارتفاع الفساد في بلدهم، أما في السودان والغابون فيعتقد ثمانية من كل عشرة مواطنين أن الفساد قد زاد بنسبة 83% و80% على التوالي[1]. وهو يعني أن المواطن الأفريقي وصل إلى مراحل جد متقدمة من فقدان الثقة في الحكومات والنخب الحاكمة.

[1]- دراجي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الجدول (09) :مؤشر مدركات الفساد 2021

الدولة	النسبة	الترتيب مقارنة ب 180 دولة	النسبة الافريقية
السيشل	100/70	180/23	%33
جمهورية الرأس الأخضر	100/58	180/39	
بوتسوانا	100/55	180/45	
غينيا الاستوائية، ليبيا	100/17	180/172	
الصومال	100/13	180/178	
جنوب السودان	100/11	180/180	
المصدر : مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية			

و حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، فإن 44 دولة افريقية من أصل 54 تحصلت على أقل من 50 نقطة، فمن بين 180 دولة شملتهم الدراسة فإن ثلاثة دول تبوّأت مراتب محترمة وهي جهورية السيشل 70 نقطة، وجمهورية الرأس الأخضر 58 نقطة، وبوتسوانا 55 نقطة، في حين دولة كبيرة مثل ليبيا تتحصل على 17 نقطة فقط بسبب الفوضى السياسية والتنازع على الثروات الكبيرة، مثلها مثل جنوب السودان 11 نقطة حديث الانفصال عن السودان والذي استحوذ على الحجم الأكبر من الثروات النفطية ورغم ذلك جاء ذيل الترتيب العالمي من حيث انتشار الفساد داخل دوائره الحكومية.

و بالعموم، و حسب **الجدول (09)** كان المعدل العام لقارة إفريقيا هو 33 بالمئة، وهي نسبة تعبّر عن درجة تفشي الفساد، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على تنمية القارة الإفريقية وبالخصوص استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

2: الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي

أصبحت الانقلابات العسكرية ظاهرة لصيقة بالقارة الافريقية لكثرتها خلال العقود الأخيرة، فقد بلغ عددها منذ الاستقلال حوالي 80 انقلابا، بعضها نجح في الإطاحة بالحكام، والبعض الآخر فشل في بلوغ أهدافه. وفي هذا السياق، سجلت زيمبابوي في نوفمبر 2017 أخر الانقلابات الناجحة في أفريقيا كما سجلت الغابون خلال عام 2018 كذلك عملية انقلابية فاشلة، وهي استمرار لسلسلة من الانقلابات التي رافقت عمر الدولة منذ الاستقلال، ويرى الكثير من الباحثين في العلاقات المدنية العسكرية أن مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا

لا يمكن أن ينتهي طالما هناك صراع حقيقي على السلطة بعيدا عن مسالك الديمقراطية. إن استمرار الانقلابات العسكرية في أفريقيا، هو تمديد للاستعصاء الديمقراطي في القارة، وهو كذلك تأجيل صريح للتنمية، هذه الأخيرة التي لا يمكن لها أن تنموا وتزدهر في البيئة الحالية لأفريقيا، بيئة الفساد والصراع العنيف على السلطة، فالتنمية الحقيقية تحتاج إلى بيئة الحكم الراشد، أين تبرز الشفافية، والنزاهة، والرقابة، وسيادة القانون، وحسن الاستجابة، والمشاركة، والرؤية الاستراتيجية[1].

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

على الرغم من كونها ركيزة أساسية للتنمية في أفريقيا، فإن البنية التحتية الأساسية للقارة لا تزال إحدى أبرز المعضلات والمشكلات القارية التي تواجه بلدانها، خاصة أن مستقبل القارة الأفريقية يعتمد بشكل كبير على تطوير وتحديث بنيتها التحتية، والعلاقة بين البنية التحتية والتنمية علاقة ارتباطيه [2].و تنطلق عملية تشخيص حالة البنية التحتية في أفريقيا من جمع مجموعة بيانات شاملة لقطاعات مختلفة تغطي الطاقة والنقل والري والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لقد أسهمت البنية التحتية الموروثة عن الاستعمار في أفريقيا بشكل فعال في دعم الاقتصاديات الأفريقية الناشئة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بل وساعدت الكثير من دول القارة في مواجهة الصدمات النفطية والأزمات الاقتصادية التي ظهرت في بداية السبعينات، لكن ومع بداية الثمانينات بدأ يظهر عليها العجز في ظل عدم الصيانة، وإطلاق المشاريع الجديدة، وهو ما تسبب مع نهاية التسعينات في نمو الفجوة بين البنية التحتية ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى درجة وصول بعض التقديرات إلى الإشارة بضرورة تجاوز النفقات السنوية للبنية التحتية (الصيانة والاستثمار) لسقف 09% من الناتج المحلي بين عامي 2005 و2015 حتى تستطيع تجاوز العجز المسجل. وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن العجز في البنية التحتية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أدى إلى انخفاض إنتاجية الشركات بحوالي 40% في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

[1] نفس المرجع السابق، ص107.

[2] – أحمد عسكر، " إشكاليات البنية التحتية الافريقية وسياسات تطويرها " مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد216 ، المجلد54 ، أفريل2019 ، ص126

الجدول (10) : تطور الاستثمار في البنية التحتية في القارة الافريقية 2009-2016

	الهاتف الثابت/100نسمة	الهاتف المحمول/100نسمة	الانترنيت التاح /100نسمة	الانترنت التدفق العالي /100 نسمة
2009	3.3	45.2	7.7	0.4
2016	2.1	81.5	23.9	1.2

المصدر : تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات https://www.itu.int/ 2017

وتشير التقديرات في أفريقيا إلى أن متوسط الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الطرق على سبيل المثال يصل إلى نحو 4.6 مليار دولار سنويا، بإجمالي 87 مليار دولار حتى عام 2030، في إطار جميع المبادرات الإقليمية والخطط الاستراتيجية الوطنية، كما أن قيمة المشروعات في مجال البنية التحتية بالقارة بلغت نحو 81 مليار دولار في عام 2017، ومع ذلك تحتاج القارة إلى استثمار نحو 130 إلى 150 مليار دولار من أجل تلبية احتياجات تطوير البنية التحتية في بلدانها.

ويعد الارتباط بخطوط الطيران هو الأدنى في العالم، ويتركز في حوالي 328 مركزا فقط من اجمالي مساحة القارة، وهو ما يجعل السفر بين البلدان الأفريقية مكلفا، ويستغرق الكثير من الوقت[1]. كل هذا بسبب تردي شبكات الطرق والموانئ البرية والبحرية، والجوية، وعدم قدرة الحكومات الأفريقية على تغطية تكاليف صيانتها، ما أدى إلى انعدام شبكة الربط بين أرجاء القارة. وهذا ما يجعل من البنية التحتية في أفريقيا إحدى أهم العقبات أمام الاستثمار والنمو في القارة، حيث تعاني معظم البلدان الأفريقية فجوة كبيرة في البنية التحتية انعكست بشكل مباشر على التكامل الإقليمي في القارة.

3: الأسباب الأمنية

تعد القارة الأفريقية من أكثر الدول تضررا من التعددية الإثنية وإشكالاتها المختلفة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وذلك بسبب ما انجر عن مؤتمر" برلين" المنعقد في أواخر عام 1884 وبداية 1885، الذي مثل بداية تقسيم القارة بين القوى الأوروبية الغربية الفاعلة آنذاك خاصة فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إسبانيا، البرتغال، دون مراعاة الوقائع والحقائق الاجتماعية لمختلف الدول الأفريقية[2]. ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف

[1]- كارلوس لوبيز، " التقدم ببطء نحو التكامل " مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد53 ، يونيو2016 ، ص 17.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، " التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في أفريقيا :القرن الأفريقي أنموذجا ." المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 03، المجلد03 ، العدد06 ، جوان2016 ، ص 39.

بالمصالح الأفريقية، وهو ما جعل هذه الحدود الموروثة عن الاستعمار تقسم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها وضعت العديد من الجماعات الإثنية ذات التاريخ العدائي والصراع فيما بينها داخل حدود إقليمية واحدة، وهو ما شجع على تزايد حدة الصراعات الإثنية والعرقية في كثير من المواقف[1]. وأصبح عدم الاستقرار المجتمعي السمة الطابعة على المجتمع في القارة. فقد شكلت الصراعات الداخلية على أسس اثنية وعرقية السمة الأبرز للمشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي طيلة عملية بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار، هذا المشهد الذي تحولت فيه بعض الدول الأفريقية إلى ساحات للحروب الأهلية، مثل ما جرى في رواندا والبحيرات العظمى بين الهوتو والتونسي، وما وقع في أفريقيا الوسطى بين المسيحيين والمسلمين، والتشاد، ومالي، وأنغولا، وليبيريا، والسودان.. وغيرها.

و قد أدت الصراعات والحروب الإثنية على مدار عقود طويلة في أفريقيا إلى نشوء ما يعرف باسم اقتصاديات الحرب، حيث يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستثمرون عائدات بيع تلك الثروات في تكريس الثروة وتدبير تكاليف الصراع، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتصارعة أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب، بما في ذلك سلب مواد الإغاثة الإنسانية، وذلك كبديل عن دفع رواتبهم.

المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في إفريقيا

أولا : القطاعات الاقتصادية المتضررة من الإغلاق العام

تماشيا مع البروتوكول الصحي المعتمد من طرف منظمة الصحة العالمية، أعلنت الحكومات الافريقية على غرار كل حكومات العالم حزمة من الاجراءات الوقائية لمكافحة انتشار الفيروس المستجد كوفيد 19، وعلى رأس هذه الاجراءات الحجر الصحي والإغلاق العام. وهو ما أدى إلى تعثر عدة قطاعات حيوية تمثل مصدر دخل أساسي لبعض الدول. ونتائجها إفلاس بعض المؤسسات، وتوقف الكثير من المشاريع، وزيادة كبيرة في نسب البطالة. كما أن توقف النقل الجوي، وتعثر النقل البحري سيعيقان التجارة العالمية، وهذا بدوره يمثل إشكالات إضافية أمام جهود مكافحة الجائحة، وكذلك مزيد من إضعاف تصدير وتوريد المواد الأولية والغذائية والمعدات الصحية. في هذه الظرفية بالذات انهارت أسعار المحروقات، وهي المورد الرئيس لدول مثل نيجيريا

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن، " الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا :الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل ." مجلة قراءات أفريقية، القاهرة :المنتدى الإسلامي، العدد01 ، أكتوبر2004 ، ص46

والجزائر وغيرهما، وهذا القطاع في طليعة القطاعات المتأثرة بالأزمة المخيمة على الاقتصاد العالمي. هذه الأزمة الحالية قد تكون انعكاساتها الاقتصادية كارثية على الكثير من دول أفريقيا عموما، وبلدان جنوب الصحراء خصوصا، وذلك بسبب تراكم الديون وتبعية اقتصاداتها للأسواق المالية العالمية. ومهما يكن من أمر، ومهما كان اتساع رقعة انتشار الوباء في القارة فإن الإغلاق التام أو الجزئي سيؤدي حتما إلى توقف محركات النمو من استثمار وإنتاج واستهلاك وتصدير وتوريد. وقد تخسر أفريقيا نصف الناتج المحلي، وستتراجع نسب النمو للقارة من 3.2 ٪ إلى 2٪.و هو ما أدى الى انخفاض حجم الناتج المحلي من 1148 مليار دولار سنة 2019 الى 952 مليار دولار في سنة 2020 حسب الشكل رقم (04). لكن بعض الدول قد تكون نسبة النمو فيها السنة 2020 سالبة. فالحركة التجارية الأفريقية تأثرت كثيرا بتعثر الاقتصاد الصيني الذي يعد أهم شريك تجاري للقارة. وكانت المبادلات التجارية بين الصين والقارة السمراء تقدر ب 208.7 مليار دولار سنة 2019، كما ستتأثر اقتصادات القارة بالتباطؤ الذي أصاب بقية شركائها مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأسيوية[1].

و أكثر القطاعات تضررا من هذه الأزمة العالمية بعد قطاع المحروقات هو قطاع الاستثمار في القارة والذي سيحدد نسب النمو في السنوات المقبلة، وهو ما يعني تعطل السياسات التنموية التي وضعت في السنوات الماضية في سياقات اقتصادية مختلفة، وعلى أساس توقعات مغايرة. كما ينتظر انهيار مداخيل بعض الدول الأفريقية بسبب تراجع الطلب على المواد الأولية في قطاعات المعادن والمناجم والمحروقات، وكذلك بسبب التداعيات السلبية للأزمة العالمية على القطاع السياحي والخدمات. فاقتصاد دولة جنوب أفريقيا تأثر مباشرة بالأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا باعتبار أهمية صادراتها من الحديد والمنغنيز والكروم إلى الصين، وهي مواد تمثل ثلثي إجمالي صادراتها للصين. فالاقتصاد الصيني يستوعب كل شهر ما قيمته 450 مليون يورو من المعادن الجنوب أفريقية.

و في غرب أفريقيا تبدو تجارة الكاكاو من بين القطاعات التي تأثرت بتداعيات جائحة كورونا من الجهتين، أي الطرف المنتج – أي الأفريقي – والعالم المستهلك. ساحل العاج وغانا يمسكان بأكثر من ثلثي الإنتاج العالمي. حيث لوحظ في الأسواق العالمية انخفاض نسبي في الأسعار بسبب تراجع الإقبال على الكاكاو

[1]– محمد السبيطلي، مبارك احمد محمد، التداعيات الاقتصادية والامنية لجائحة كورونا في إفريقيا، مجلة تقدير موقف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، عدد ماي 2020، ص6.

نتيجة الإغلاقات العامة في البلدان المتضررة من الجائحة وخاصة الغربية منها، وتمثل تجارة الكاكاو بالنسبة لساحل العاج قطاعا استراتيجيا. إذ ينتج هذا البلد 40٪ من كميات الكاكاو المتداولة في العالم، وتمثل عائداته 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، و80٪ من مداخيل الصادرات. ويستفيد من هذا المنتج خمسة ملايين شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا ينطبق أيضا على غانا ثاني أكبر منتج للكاكاو في العالم بعد ساحل العاج. وهو قطاع زراعي يشغل 800 ألف عائلة. وتبلغ مداخيله قرابة ثلاثة مليارات دولار أمريكي[1].

و في منطقة القرن الإفريقي، فكانت تداعيات الجائحة على اقتصاده هو انخفاض حاد في حجم التحويلات المالية ومع تأثر مجتمعات الشتات أو المغتربين بحالات الإغلاق والتسريح المؤقت من العمل والمرض، يتم تخفيف شريان الحياة الخاص بالتحويلات المالية الذي يحافظ على أكثر من 40٪ من حياة الصوماليين. وكذلك الأمر في إثيوبيا وبقية دول شرق أفريقيا. ووفقا لمصدر سوق شركات الحوالات المالية، انخفض حجم التحويلات بنسبة تصل إلى 50٪ خلال فترة الوباء. وتقدر التحويلات المالية من الصوماليين في الخارج إلى بلادهم بما يتراوح بين 1,3 مليار إلى 2 مليار دولار أمريكي سنويا. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي ب 6 مليارات دولار أمريكي. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 40% من الأسر في الوطن الأم تتلقى هذه الأموال مباشرة. إن تلقي التحويلات المالية يجعل من السهل الوصول إلى الائتمان، وسداد الديون، وإجراء الاستثمارات التجارية وتخفيف التقلبات في إجمالي نفقات الأسرة. ويعد تمويل الشتات مصدرا رئيسا لتمويل قطاع الرعاية الصحية الخاص. ويلعب المغتربون دورا رئيسا في إعادة الإعمار في البلاد.

وفي أثيوبيا، تقدر التحويلات المالية من المهاجرين الأثيوبيين في أنحاء العالم إلى البلاد، خلال العام 2010، 3.7 مليار دولار. ووصل عدد المهاجرين الأثيوبيين الذين يعيشون في أنحاء مختلفة من العالم، إلى 2 مليون أثيوبي. وتساهم هذه التحويلات بشكل كبير في دعم وتطوير المشاريع التنموية في البلاد[2].

و يعد قطاع السياحة كذلك من أكبر القطاعات المتضررة جرّاء وباء كوفيد 19، وهو من أكبر مصادر ايرادات العملة الصعبة بعد الزراعة في كثير من دول القرن الأفريقي مثل كينيا وأثيوبيا. وله أهمية كبيرة في كل من تونس ومصر والمغرب... وكانت كينيا هي الدولة الأكثر استقبالا للسياح في دول القرن الأفريقي، حيث فازت بجائزة أفضل وجهة سياحية في معرض السفر العالمي في شنغهاي بالصين في أبريل عام 2008. وقد تضرر

[1] نفس المرجع السابق، ص 7

[2] نفس المرجع السابق، ص 8

قطاع السياحة بسبب تفشي الفيروس أو جائحة كورونا في العالم. حيث بلغ عدد السياح ذروته عند 2 مليون زائر عام 2018 وتجاوز الدخل المليار ونصف المليار دولار، وكان ذلك بزيادة 37٪ عن السابق 2017[1].

الشكل رقم (05) : تأثير وباء كورونا فيروس على تطور الناتج المحلي بالقارة الافريقية

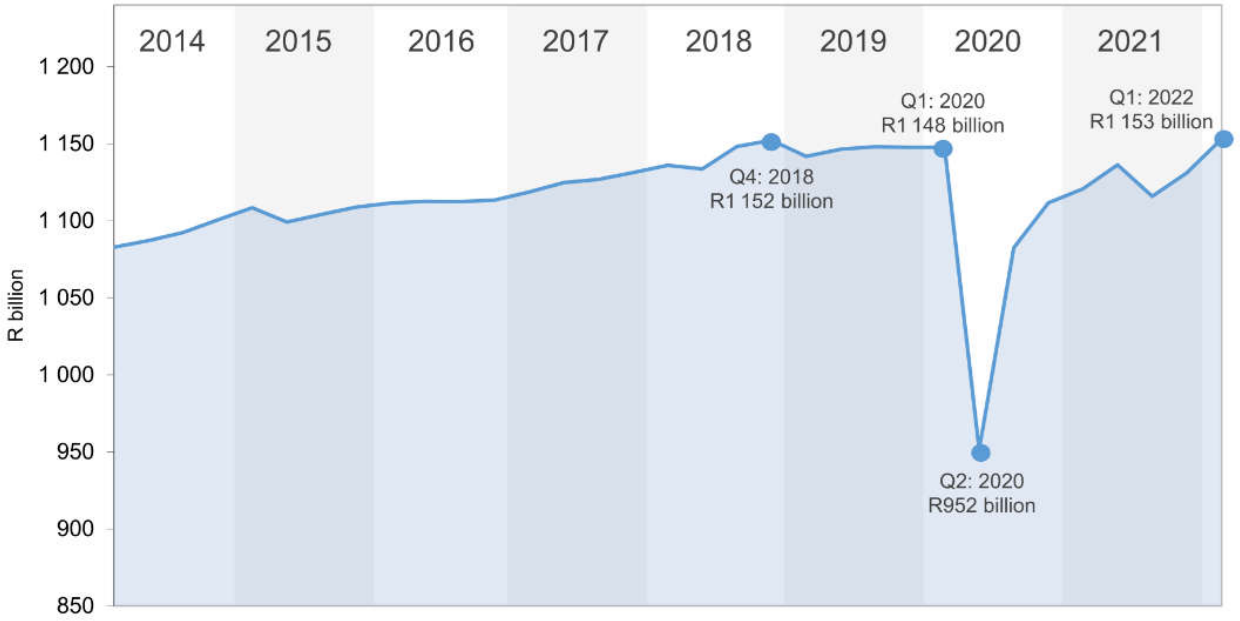

المصدر : الموقع الاحصائي https://www.statssa.gov.za/ تاريخ الاطلاع 2022/04/25.

ثانيا: المساعدات الدولية للقارة الإفريقية في مواجهة وباء كورونا

استشعرت جهات وحكومات ومنظمات دولية وإقليمية الخطر الذي يتهدد القارة الأفريقية بسبب جائحة كوفيد – 19. فأعلنت تخصيص مبالغ مالية لدعم النظام الصحي ومساعدة الحكومات على مواجهة التداعيات الاقتصادية للوباء.

فقد خصص البنك الأفريقي للتنمية مبلغ 10 مليار دولار لمساعدة الدول الأعضاء لمواجهة كورونا. هذا ما تم الإعلان عنه يوم 8 أفريل 2020. في حين كان في أواخر شهر مارس قد أطلق سندا استثنائيا باسم "مكافحة كوفيد–19 "، بقيمة 3 مليار دولار. وتأتي تفاصيل توزيع مبلغ العشر مليارات دولار إلى 5.5 مليار دولار مخصصة للعمليات السيادية في دول عمليات البنك. و 3.1 مليار دولار للعمليات السيادية والإقليمية في إطار صندوق التنمية الأفريقي الذي يمنح قروضا ميسرة للاقتصاديات الضعيفة، بينما يستفيد القطاع الخاص

[1] نفس المرجع السابق، ص 9

من مبلغ 1.35 مليار دولار كما ان دول عدة في غرب أفريقيا استفادت أيضا من قروض عاجلة أسندها إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1]. فقد حصلت غانا على مبلغ مليار دولار من صندوق النقد الدولي و35 مليون دولار من البنك الدولي. كما حصلت دولة الرأس الأخضر على مبلغ 5 ملايين دولار من البنك الدولي. في حين أسند مبلغ 10 ملايين دولار لغامبيا من صندوق النقد الدولي. أما السنغال فكان نصيبه من القروض المستعجلة 442 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و20 مليون دولار من البنك الدولي، وحصلت سيراليون على 7.5 مليون دولار من البنك الدولي.

ومهما كانت المساعدات والاعتمادات والتسهيلات المالية التي حظيت بها مختلف دول قارة أفريقيا، إلا أنها لن تكون كافية لمواجهة التداعيات الاقتصادية الكارثية للوباء. وكان قد قدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش حاجة أفريقيا لمواجهة وباء كورونا ب 200 مليار دولار أمريكي. في الوقت الذي طالب وزراء المالية الأفارقة في مارس 2020 من المجموعة الدولية 100 مليار دولار لمكافحة وباء كورونا في القارة، ويخصص منها 44 مليار دولار لتسديد الديون. وقدر صندوق النقد والبنك الدوليان حاجة قارة أفريقيا المواجهة آثار جائحة تفشي الوباء ب 44 مليار دولار. وقد خصصت المؤسستان الدوليتان مع أطراف دائنة أخرى مبلغ 57 مليار دولار لدعم الأنظمة الصحية وخطط التعافي الاقتصادي في القارة لسنة 2020.

وفي هذا السياق كان لا بد من مساعدات عينية للقارة الأفريقية لدعم النقص الفادح الذي يعاني منه القطاع الصحي في أغلب البلدان الأفريقية وإن بتفاوت ملحوظ. ولعل الصين كانت الأسرع والأكثر استجابة لهذا الأمر. تلتها دول عدة أخرى سواء بصورة مباشرة أو بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. أبرزها دولتي تركيا والإمارات[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص9.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 11.

المبحث الثالث : السياسة الإفريقية المتبعة للخروج من التخلف الاقتصادي

بهدف الخروج من الفقر والتخلف الذي تسبب فيه الاستعمار ، حاولت منظمة الوحدة الافريقية اتباع اسلوب التعاون البيني بين الدول الافريقية، فقامت بتقسيم القارة الى مجموعة من الدول بهدف اتباع سياسة التكمل الاقتصادي بينها، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على هذه التجارب وتقييمها، مع ابراز سبب فشلها.

المطلب الأول : تجارب التكاملات الاقتصادية في إفريقيا

أصبح الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة من أهم خصائص النظام العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وتنسيق لوائح السياسات الاقتصادية داخليا وخارجيا[1].

و لهذا لم تتخلف الدول الإفريقية على ركوب موجة التكتلات الاقتصادية للتغلب على مشكلة العدد الكبير من الدول الفقيرة والأسواق صغيرة الحجم المنتشرة في القارة، فعملت دول المنطقة منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي على تأسيس العديد من منظمات التكامل الإقليمية معتمدة على التقسيم الجهوي للقارة موزعة بشكل متفرق على كل من شمال، شرق، وسط وغرب إفريقيا. وهو ما ذهبت إليه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وأقره ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. واتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الفرعية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية[2].

و يمكن تقسيم الدول الأفريقية وفق اتفاقيات التجارة الحرة بين الأقاليم المختلفة إلى تجمعات مختلفة وفق الجدول التالي :

[1]– حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 90.

[2]– شليحي الطاهر، تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات الافريقية المعاصرة، مجلد 03، عدد 06، ص 68.

الجدول (11) :توزيع التكتلات الاقتصادية داخل القارة الإفريقية

اسم التكتل	نوع التكتل	تاريخ التأسيس والانشاء	الدول المشكلة للتكتل	الهدف من التكتل
اتحاد المغرب العربي UMA	منطقة تبادل حر	02/17/ 1989	الجزائر، ليبيا، المغرب،موريتانيا،تونس	اتحاد اقتصادي كامل
الكوميسا COMESA	منطقة تبادل حر	08/12/ 1994	أونغولا، بورندي، جزر القمر، جيبوتي، مصر، اريتيريا، اثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريسيوش، ناميبيا، أوغندا.الكونغو، رواندا، السيشل، السودان، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي.	سوق مشتركة
تجمع دول الساحل والصحراء CEN– SAD	منطقة تبادل حر	04/08/ 1998	بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، مصر، اريتيريا، غامبيا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، جمهورية افريقيا الوسطى، السنغال، الصومال، السودان، تشاد، توغو، تونس.	منطقة تبادل حر وتكامل في بعض القطاعات.
الجمعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى CEFAC	منطقة تبادل حر	07/01/ 2007	أنغولا، بورندي، الكاميرون، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، افريقيا الوسطى، رواندا، سان تومي، برينسيبي، تشاد.	اتحاد اقتصادي كامل.
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا CEDEAOبالفرنسية ECOWASبالانجليزية	منطقة تبادل حر	07/24/ 1993	بنين، بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، السينيغال، سيراليون، التوغو.	اتحاد اقتصادي كامل
الهيئة الحكومية للتنمية IGAD	منطقة تبادل حر	11/25/ 1996	جيبوتي، إريتيريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان.	اتحاد اقتصادي كامل.

الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC	منطقة تبادل حر	09/01/ 2000	جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان.	اتحاد اقتصادي كامل.
الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول إفريقيا الجنوبية CEMAC	إتحاد جمركي	06/24/ 1999	جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان.	اتحاد اقتصادي كامل.
جماعة إفريقيا الشرقية CAE	إتحاد جمركي	17/17/ 2000	بورندي، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا	إتحاد جمركي
الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الجنوبية UDAA	إتحاد جمركي	07/15/ 2004	جنوب افريقيا، بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، سوازيلاند.	إتحاد جمركي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا UEMOA	إتحاد جمركي	01/10/ 1994.	بنين، بوكينافاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو.	إتحاد جمركي
الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا NEPAD	شراكة	أكتوبر 2001	جميع الدول الافريقيا	شراكة

المصدر : عبد الجليل جميل، اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الإفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس بلعباس، 2015، ص (58).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التكتلات الاقتصادية في إفريقيا تميزت بكثرة العدد وتعدد الانتماء بالنسبة للكثير من البلدان، مما يبين درجة التشابك الاقتصادي والتجاري، لكن في الأمر الواقع هي مجرد اتفاقات غير ملزم بها وهذا ما أدى إلى تعطل وتخلف الكثير من هذه التجمعات عن التزاماتها والوصول إلى أهدافها[1].

[1]– عبد الجليل جميل، اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الإفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس بلعباس، 2015، ص60.

و رغم وجود أكثر من 12 تكتل اقتصادي في افريقيا، وان كان اغلبها لم يحقق الاهداف المرجوة، الا ان بعضها ترك بصمات واضحة في تنمية افريقيا، نذكر أهمها :

أولا: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا COMESA)

تعتبر الكوميسا أكبر تجمع اقليمي في افريقيا من حيث العضوية ، ظهرت على مراحل منذ عام 1960 إلى أن تحققت بالصورة التي نراها اليوم في شكل منظمة الكوميسا. حيث تم التوقيع على المعاهدة الجديدة لسوق الكوميسا الإفريقي في 8 ديسمبر 1994 في ليونجوي عاصمة مالاوي. وتضم 21 دولة من شمال وجنوب القارة.

و قد تم وضع أهداف اقتصادية غداة تأسيسها أهمها إقامة اتحاد نقدي عام 2025 وإقامة منطقة التجارة الحرة والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية. والاتفاق على إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2004 بهدف وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه السلع الواردة من الدول غير الأعضاء. وقد تأخرت هذه العملية إلى غاية جوان 2009.

وتعد الكوميسا من أكبر التجمعات الاقتصادية الاقليمية الفرعية، إذ تغطي ما يعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية، ونصف سكان القارة تقريبا بتعداد 380 مليون نسمة.

هناك 14 دولة تطبق الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. بينما تطبق دولة اريتريا اعفاء جمركي بنسبة 80% واثيوبيا بنسبة 10% أما الكونغو الديمقراطية فتطبق تخفيض تدريجي وفق النسب التالية: 40%، 30%، 30% على مدار ثلاث سنوات ابتداء من يناير 2015. في حين أن سوازيلاند لم تطبق اي إعفاءات جمركية.

كما تهدف الكوميسا الى دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي (الزراعة، الأمن الغذائي، النقل والمواصلات، الخدمات، الصناعة، الطاقة، الثروة الحيوانية...)

و يقدر الناتج المحلي لتكتل الكوميسا 165 مليار دولار سنة 2000، بعدما كان 72 مليار دولار سنة 1995، ويرجع سبب هذا الارتفاع الى زيادة الصادرات من المواد الخام، التي شهدت زيادة في اسعارها.

و قد بلغ معدل النمو في مجموعة الكوميسا 6.6 % سنة 2013 بزيادة نقطة واحدة عن 2012.و قد بلغت التجارة البينية داخل الكوميسا 19.3 مليار دولار سنة 2012.

و على المستوى الدولي تسعى الكوميسا الى توثيق العلاقات بين السوق الافريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم وإيجاد بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي.

يتواجد المقر الرئيسي للتكتل بمدينة لوساكا — زامبيا. كما يضم هذا التكتل مجموعة من المؤسسات، منها:

- بنك الكوميسا للتنمية والتجارة PTA BANK ومقره في كينيا.
- محكمة الكوميسا لتسوية النزاعات CCJ ومقرها في مصر.
- مؤسسة الاستثمار الاقليمية RIA ومقرها في مصر.

ثانيا: تجمع دول الساحل والصحراء SAD–CEN

يعد هذا التجمع اكبر التجمعات الاقتصادية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ هذا الناتج 232.78 مليار دولار عام 2009، ويعيش داخل التجمع نصف سكان القارة الافريقية تقريبا [1].

ومن أهداف هذا التجمع:

– إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية على المستوى الوطني للدول الأعضاء.

–اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.

–تنسيق النظم التعليمية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية والفنية.

ويعتبر هذا التجمع الأكبر من حيث عدد السكان (48%) والناتج (55%) تتقدمهم نيجيريا ومصر ب35% و26% من حجم الناتج لهذه المجموعة. وتشكل الزراعة المورد الاقتصادي الرئيسي للدول الأعضاء (75% من الناتج الإجمالي) والتي تشغل حوالي 65% من اليد العاملة فيه. وبالرغم من أهمية هذه المجموعة، فإن التجارة البينية تكاد تكون مفقودة بين أعضائها[2].

ثالثا: تجمع التنمية الجنوب إفريقي (SADC)

ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية الافريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ هذا الناتج 185.3 مليار دولار عام 1999، تساهم جمهورية جنوب افريقيا بالقسط الأكبر فيه، يبلغ عدد سكان التجمع 47.5 مليون نسمة عام 2009. ويمثل هذا التجمع حوالي ربع سكان افريقيا و27% من ناتجها الإجمالي سنة 2015 تتقدمهم جنوب أفريقيا من حيث حجم الإنتاج ب49.5% والكونغو الديمقراطية من حيث عدد السكان بنسبة 24.2%.

[1]– شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]– عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص 58..

و وفقا لخطة التكامل فقد تم تقسيم المهام بين الدول حسب الخصوصيات الاقتصادية لكل بلد وذلك كالآتي : انغولا تختص بمشروعات الطاقة، مالاوي تختص بمشروعات استغلال الغابات والصيد، موريشيوس تختص بالسياحة، موزمبيق تختص بالنقل ونظم المعلومات، ناميبيا تختص باستغلال الموارد الطبيعية، جنوب افريقيا تختص بمشروعات الصحة وتمويل الاستثمارات، سوازيلاند تختص بمشروعات التنمية البشرية، تنزانيا تختص بمشروعات الصناعة التحويلية، وأخيرا زامبيا تختص بمشروعات التعدين لكن بقيت هذه التقسيمات حبرا على ورق حيث لم تحترم من طرف الدول الأعضاء[1].

رابعا: التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا " اللايكواس" "ECOWAS "

يحتل هذا التجمع المرتبة الرابعة من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ هذا الناتج 82.3 مليار دولار سنة 2009، ويضم 247 مليون نسمة، وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة القائدة إذ تساهم بنسبة 50% في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ناهيك على ان نصف سكان التجمع ينتمون الى هذه الدولة وعددهم 121.3 مليون نسمة عام 2009[2].

و قد اتجهت دول غرب افريقيا إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما بينها بهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتوحيد القواعد والإجراءات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير التبادل التجاري بين بلدان المجموعة الاقتصادية. هذه الأخيرة كانت تهدف إلى إنشاء سوق موحدة، لزيادة التبادل للسلع والخدمات، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، إضافة إلى التخفيض التدريجي والمستمر للتعريفات الجمركية، وإزالتها نهائيا بحلول عام 1989، وتطبيق تعريفة موحدة بحلول عام 1990 تم تمديدها الى عام 2000 وفق جدول زمني لم يحترم تنفيذه.

لقد سعى تجمع الإيكواس الى استقدام وزيادة الاستثمارات والى فتح الأسواق وتنقل الأفراد بحرية بين الدول الأعضاء، كما أعادت المجموعة النظر في مؤسساتها الرئيسية لتواكب عملية التحول والتكامل الجارية، فتم التمكين لمفوضية الإيكواس بعدما كانت مجرد سكرتيريا تنفيذية، وأعيد توسيع وتفعيل برلمان الإيكواس ومحكمة العدل لجعلها أكثر فعالية[3].

و ما يميز تجمع الايكواس هو اهتمامه بالبعد الأمني في تحقيق التنمية المنشودة، ولهذا قام بتأسيس قوات ايكوموج ECOMOG لمواجهة الحروب الأهلية داخل التجمع، وقد ظهر دور هذه القوات جليا في احداث

[1]– نفس المرجع السابق، ص 81.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 82.

[3]– شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 69.

سيراليون عام 1998 حين حشدت 15 دولة عضو في الايكواس قواتها لاعادة الشرعية الدستورية الى هذا البلد[1].

خامسا: الاتحاد الافريقي لإفريقيا الوسطى الإيكاس ECCAS أو CEEAC

هذا التجمع الاقتصادي رغم انه يمثل 10 بالمئة من سكان افريقيا، بتعداد سكاني يقدر ب 102 مليون نسمة نصفهم تقريبا في الكونغو الديموقراطية، الا انه يعتبر من أصغر التكتلات الاقتصادية بمعيار الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ هذا الناتج في سنة 2009 حوالي 36.15 مليار دولار.

يتميز هذ التكتل بكثرة الحروب الأهلية داخل اعضائه مما أثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية ولم يستطع التكتل تحقيق أهم أهدافه وهو انشاء منطقة التجارة الحرة، كما ان وجود تكتلات فرعية داخله اعاقت عمل التكتل الرئيسي[2].

المطلب الثاني: تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي

لقد تميزت غالبية الدول الإفريقية بضعف الأداء الاقتصادي قاريا وعالميا. فكان اللجوء إلى التكامل الاقتصادي من بين الاستراتيجيات التنموية المهمة لدول القارة، إذ برزت العديد من التجمعات الإقليمية الاقتصادية في مختلف مناطق القارة الإفريقية وعددها 18[3].

و نظرا لأن معظم التكتلات الإقليمية الإفريقية لا تضع شروطا ومعايير مسبقة ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الانضمام إليها، ونتيجة لتعامل الدول مع مسألة الانضمام لتلك التكتلات بوصفها مسألة تخص سيادة الدولة وتعظيم مصالحها الوطنية، فقد ترتب على ذلك تمتع غالبية الدول الإفريقية بعضوية أكثر من تكتل إقليمي، وبالتالي أصبح هناك تداخل وتشابك كبير بين معظم التجمعات القائمة[4]. وإذا أخذنا كل التكتلات بعين الاهتمام يصبح لدينا 29 دولة تتمتع بعضوية ثنائية، في مقابل 20 دولة تتمتع بعضوية ثلاثية، و6 دول تتمتع بوضع أحادي العضوية، ودولة واحدة تتمتع بعضوية أربع مجموعات إقليمية[5]. وفي ظل تعدد العضوية تتعدد التزامات الدولة –وقد تتضارب في بعض الأحيان– حيث تصبح مجبرة لاتباع وتبني أكثر من سياسة وبرنامج

[1]– عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص 83

[2]– نفس المرجع السابق، ص 84.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 81.

[4]– فتح الجليل عبد الرسول، تقييم حالة التكامل الاقليمي داخل التكتلات الافريقية: الواقع والطموح، مجلة متابعات افريقية، المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، العدد 13، ماي 2021، ص43.

[5]– سامي السيد أحمد، **خطوات منقوصة :التكامل الإقليمي الإفريقي ..خبرة الماضي وآفاق المستقبل**، القاهرة :المركز العربي للبحوث والدراسات،2015 ، ص 05.

عمل وإطار قانوني بالإضافة إلى الالتزامات المالية، وبالنظر لمحدودية موارد الدول فقد تعجز كليا أو جزئيا عن الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم تصبح خصما من ديناميات التكامل داخل التجمعات التي تتمتع بعضويتها وتؤثر سلبا على كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، بدلا من كونها إضافة ودعمة لها، وخلاصة القول، إن التشابك والتداخل بين التكتلات الإقليمية يقوض التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة وكلفة.

فقد عرفت التكتلات الاقتصادية في إفريقيا تفاوتا من حيث الموارد المالية والإمكانيات البشرية. فمثلا نجد الموارد الضخمة في كل من تجمع الكوميسا والايكواس مقارنة مع باقي التكتلات. غير أنه نجد أن تجارب التكامل للدول الافريقية لم تحقق النتائج المرجوة. إذ لم ترق التجارة البينية إلى الحد المطلوب ولم يكن هناك تنسيق للسياسات بين بعض التكتلات. بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات من طرف بعض الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بحركة السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال. ومع ذلك كانت هناك جهود ناجحة على مستوى إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتنسيق للسياسات كتكتل الكوميسا مثلا. وهناك بعض التكتلات الاقتصادية عملت على تعزيز التعاون في المجال السياسي والأمني مثلما ساهم تجمع الايكواس في حفظ السلم والأمن في بعض الدول الافريقية. كما عرفت تجارب الدول الافريقية جنوب الصحراء تقدما محسوسا في مجال التعاون الاقتصادي[1].

بعد عرضنا لأهم التجارب الخاصة بالتكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، وقياسا بعنصر الزمن يبدوا ان النتائج المرجوة لا زالت بعيدة المنال مقارنة بتجارب التكامل الاقتصادي في باقي أنحاء العالم، لهذا نحاول في هذا المبحث تقييم تلك التجارب من خلال مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي والذي يعتمد على خمس أبعاد.

أولا: مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي لعام 2019

على الرغم من المحاولات الجادة للدول والتكتلات الإقليمية الإفريقية لإنجاز التكامل المنشود، إلا أن نتائج هذه الجهود ما زالت دون مستويات الطموح، وعلى الرغم من التحسن الطفيف في مؤشرات التكامل، فإن نتائج مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي African Regional Integration Index للعام 2019 لا يزال منخفضة مع تسجيل القارة لدرجة مؤشر متوسطة 0.327 نقطة من 1، بيد أن جماعة شرق إفريقيا (EAC) كانت هي الأكثر تقدما في تنفيذ معاهدة أبوجا بين التجمعات الإقليمية الثمانية في القارة، حيث أطلقت سوقها المشتركة في عام 2010. وعلى هذا الأساس فإنه ووفقا لمؤشر التكامل الإفريقي 2019، الذي يستخدم خمسة أبعاد لتقييم

[1]– شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 74.

مدى تكامل بلد ما مع دول أخرى في القارة فإن التكتلات الإقليمية في القارة كانت أكثر تقدما في بعد واحد من أبعاد التكامل وهو الخاص بحرية تنقل الناس مقارنة بالأبعاد الخمسة الأخرى التكامل[1]. ويمكن بيان التقدم المحرز في الأبعاد الخمسة على النحو التالي:

1- **التجارة البينية** تعرف حصة التجارة البينية الإقليمية على أنها مجموع صادرات وواردات البلد داخل المنطقة كنسبة من مجموع التبادل التجاري داخل المنطقة. على مدار عقود قريبة ماضية، سجلت مؤشرات التجارة البينية في إفريقيا مستويات منخفضة جدا قياسا بمناطق أخرى من العالم، إذ راوح متوسط التجارة البينية للدول الإفريقية ما بين 10% و12% فقط، وأن القسط الأكبر من الزيادة في القيمة الاسمية أو الحقيقية للتجارة البينية الإفريقية يعزى إلى ارتفاع الأسعار التي تحدد خارج القارة بالنسبة إلى السلع الأساسية، فيما أشار إليه صراحة تقرير التجارة والاستثمار الصادر عن الأونكتاد عام 2013، ووفقا لهذا المؤشر فإن جنوب إفريقيا هي الدولة الأكثر تكامل إقليميا في القارة، كما تتمتع كينيا بترتيب ثاني أكثر الدول تكاملا في القارة[2].

وبالعودة الى تقرير الأنكتاد حول التجارة والاستثمار لسنة 2020، فإن الأرقام الواردة فيه تؤكد ما ورد من أرقام في مؤشر التكامل الاقليمي الافريقي، وذلك حسب الجدول التالي :

الجدول (12) : حجم الصادرات في العالم ووجهتها حسب المجموعات الاقتصادية 2020

المجموعة الاقتصادية	وجهة الصادرات (الوحدة بالمليار دولار)					
	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	افريقيا	امريكا	آسيا
العالم	17473(100)	10 015(57)	7 332(42)	538(3)	882(5)	5 912(34)
اقتصاديات متقدمة	9382 (100)	6 585(70)	2 703(29)	209(2)	508(5)	1 986 (21)
الاقتصاديات النامية	8 092(100)	3 430(42)	4 629(57)	329(4)	374(5)	3 925(49)
افريقيا	388 (100)	165(42)	214(55)	69(18)	7(2)	138(36)
امريكا	953 (100)	565(59)	370(39)	14(2)	131 (14)	225(24)
أسيا	6 751(100)	2 700(40)	4 045(60)	246(4)	237(4)	3 562 (53)

المصدر: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT UNCTADstat 2021 p(64)

ملاحظة : ما بين قوسين يعبر عن نسبة صادرات المجموعات الاقتصادية نسبة إلى الصادرات الإجمالية للعالم.

[1]- فتح الجليل عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2]- المرجع نفسه، ص48.

ففي سنة 2020، شهد العالم حركة تجارية قوامها 17473 مليار دولار من الصادرات، كان نصيب افريقيا فيها 388 مليار دولار، أي بنسبة 2% فقط، لكن رغم هذه النسبة الضئيلة الا ان وجهتها كانت لخارج القارة الافريقية في أغلبها، حيث يبلغ حجم الصادرات الافريقية الافريقية 69 مليار دولار، أي بنسبة 18%، فالحصة الأكبر من الصادرات كانت موجهة الى البلدان المتقدمة بحجم 165 مليار دولار بنسبة 42 % ، وثم البلدان الآسيوية بحجم 138 مليار دولار بنسبة 36 %.

أما الواردات فان الأمر لا يختلف بالنسبة للقارة الإفريقية، حيث تستورد من العالم 538 مليار دولار، وهو ما يمثل 3 % من حجم المبادلات التجارية، واغلب وارداتها قادمة من القارة الأسيوية بحجم يقدر ب 246 مليار دولار أي بنسبة 45 % تتبع بالدول المتقدمة بحجم 209 مليار دولار أي بنسبة 38 % وهو ما يعني أن اغلب الصادرات هي ثروات نفطية تستوردها الدول المتقدمة في حين تفضل إفريقيا استيراد السلع والخدمات من الدول الأسيوية في المقام الأول، وفي كلا الحالتين فان القارة لا تستورد من نفسها سوى 69 مليار دولار بنسبة 18 %، وهو ما يعني ان التكامل الاقتصادي فاشل في القارة الإفريقية.

2- التكامل الإنتاجي يكون بلد ما مندمجا اندماجا جيدا في الإنتاج إذا كانت قدراته الإنتاجية مكملة لقدرات البلدان الأخرى في المنطقة، أي إذا كانت متخصصة في مراحل الإنتاج حيث تتمتع بميزة نسبية ويمكنها الاستفادة من وفورات الحجم، كما يستخدم بعد التكامل الإنتاجي في مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي ثلاثة مؤشرات التقييم مشاركة الدولة في سلاسل التوريد والقيمة الإقليمية، ويمثل البعد الإنتاجي للتكامل الإقليمي أضعف نقطة في إفريقيا، حيث يبلغ متوسط درجات إفريقيا لهذا البعد 0.201 فقط من 1.000، وتسجل 33 دولة أقل من هذا المتوسط، ويرجع ذلك جزئيا إلى سوء الخدمات اللوجيستية أو عدم وجودها. وتعد الخدمات اللوجستية التي تعمل بصفة جيدة ضرورية لسلاسل التوريد الإقليمية، ووفقا لهذا المؤشر تحتل جنوب إفريقيا مركز الصدارة بقيمة 0.635، بينما تليها نيجيريا وبفارق شاسع حيث تصل قيم المؤشر لها 0,364، وفي المقابل تأتي جمهورية الكونغو، وليسوتو، وإثيوبيا، وموريتانيا، والنيجر، في ترتيب متأخر بين دول القارة وفق هذا المؤشر؛ وذلك بسبب ضعف قيمة التجارة البينية من السلع الوسيطة لهذه الدول[1].

3- سياسات الاقتصاد الكلي يؤدي تقارب سياسات الاقتصاد الكلي واستقرارها داخل المنطقة إلى خلق مناخ مالي سليم يجذب الاستثمارات عبر الحدود. عدم التوافق بين سياسات الاقتصاد الكلي لدى الغالبية من دول

[1]- فتح الجليل عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص49.

التكتلات الإقليمية، وعدم وصول هذه الدول إلى مرحلة من النضج تتيح لها الفصل بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، هذا بالإضافة إلى مشكلات التعارض بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين التكتلات، وعدم اعتماد عملة نقدية مشتركة تتيح تيسير عمليات التبادل التجاري والاقتصادي، جنبا إلى جنب، مع التفاوت الكبير في الوضعيات الاقتصادية بين دول التكتل الواحدة وارتفاع تكاليف النقل وهو ما يعوق محاولات التكامل والاندماج الاقتصادي بين الأطراف، إلا أن الانتقائية في التخطيط والتطوير لإحداث التكامل المشار إليه قد ركز حتى الآن على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتجارة، والتي يأتي على رأسها تعزيز قدرات التوريد والقضاء على محدودية دور القطاع الخاص في مبادرات وجهود التكامل الإقليمي، الأمر الذي يترتب عليه ضعف أداء التجارة البينية للتكتلات الإقليمية[1].

4- البنية التحتية: يعتبر مؤشر تطوير البنية التحتية علاوة على أهميته بالنسبة لدول القارة، فإنه بالنسبة لشركائها من خارج القارة مثيرا للاهتمام، وبالتالي فقد يكون محفزا بقدر ما يكون منفرا لقدوم الاستثمارات الأجنبية، كما يقد يكون موضوع استثمار في حد ذاته في إطار الشراكة والتعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية والدول المتقدمة.

و وفقا لإصدار 2018 من مؤشر تطوير البنية التحتية الصادر عن بنك التنمية الإفريقي، تمثل استثمارات البنية التحتية أكثر من نصف النمو الاقتصادي الأخير في إفريقيا، هذا النمو مدفوع بدرجة أساسية بالتحسينات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعد مؤشر البنية التحتية مؤشرا مركبا من تسعة مقاييس لحالة كلمن الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي في منطقة ما[2]، فيما يتعلق بتكامل البنية التحتية، تسجل إفريقيا 0.220 فقط من 1. حيث تسجل العديد من البلدان ما يقرب من الصفر ويمكن وصف البنية التحتية لعدد 31 دولة ضعيفة التكامل، بينما توجد 11 دولة إفريقية فقط لديها بنية تحتية متكاملة بصفة جيدة، ووفقا لهذا المؤشر فإن جنوب إفريقيا هي البلد الأعلى تصنيفا في القارة من حيث بعد البنية التحتية؛ فهي تتفوق بكثير على البلدان الأخرى الأكثر تكاملا. وجاءت مصر وسيشل والمغرب وتونس

[1]- نفس المرجع السابق، ص49.

[2]- Infrastructural Integration," *Africa Regional Integration Index*, accessed March 23, 2021, https://www.integrate-africa.org/ rankings /dimensions/infrastructural-integration

في المرتبة الثانية من حيث الأداء، بينما تمتلك جنوب السودان، وإريتريا، والصومال، وتشاد، والنيجر أقل بنية تحتية متكاملة في القارة، جميعها تسجل ما يقرب من الصفر[1].

5-حرية التنقل: المقصود بمؤشر حرية التنقل داخل القارة الإفريقية هو إحدى سياسات التأشيرة الترحيبية : المزيد من الأعمال والمزيد من الاستثمار والمزيد من الابتكار، حيث تتيح بيئة التأشيرات الترحيبية إمكانية توسيع نطاق المشاريع المحلية، وبناء وفورات الحجم، وتطوير سلاسل قيمة فعالة، كما تعمل التطورات الأخيرة على تيسير عمليات الدخول وتمكين المزيد من الطلاب والتجار والمقيمين من السفر وتبادل المعرفة وبناء أسواق جديدة. وتكشف نتائج هذا المؤشر أن هناك تفاوتا كبيرا في نتائج الدول في بعد حرية تنقل الأشخاص. تسجل العديد من البلدان أقل من 0,1، وهو أقل بكثير من المتوسط الإفريقي البالغ 0,441. تعكس هذه النتيجة حواجز الطرق التي يواجهها المواطنون في التنقل عندما يسافرون، مما يجعل من الصعب عليهم ممارسة الأعمال التجارية والعمل كسياح والمساعدة في تكامل القارة عموما[2]. ووفقا لهذا المؤشر فإن جزر القمر وجيبوتي والصومال في المرتبة الأولى في البعد الحر لحركة الأشخاص. ويمكن للمواطنين من جميع البلدان الإفريقية البالغ عددها 54 دولة الحصول على تأشيرة عند الوصول إلى هذه البلدان، والتي التزمت جميعها ببروتوكول حرية تنقل الأشخاص (كيغالي)، وفي المقابل تعد ليبيا وإريتريا وإثيوبيا وبوروندي والجزائر هي أقل البلدان تكاملا في حرية التنقل؛ درجاتهم قريبة من الصفر، وهي الدول التي لم توقع أصلا على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص (كيجالي). وأن دولة جنوب إفريقيا مثلت الدولة الأسرع في مسارات التكامل بأبعاده المختلفة، بينما كانت جنوب السودان هي الأكثر بطءا في مسارات التكامل عموما[3].

ثانيا: أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية

هناك اتفاق عام في الأدبيات الاقتصادية أن الطابع الغالب على تجارب الدول الإفريقية في مضمار التكامل الاقتصادي، هو الفشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للتكامل ولو بدرجات متفاوتة. وإن نجحت البعض منها كانت ذات نتائج محدودة للغاية، فتطبيق نظرية التكامل الاقتصادي على الدول الإفريقية التي قد تنظم في اتحادات جمركية ومناطق تفضيلية كما هو سائد في الدول المتقدمة، أمرا ليس سلبيا

[1]- فتح الجليل عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- Free Movement of People ," *Africa Regional Integration Index*, accessed March 23, 2021, https://www.integrat-africa.org/rankings /dimensions/free-movement-of-people/.

[3]فتح الجليل عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص50.

من جميع الوجوه، حيث أن جل صادرات الدول الإفريقية تكاد تكون من المواد الأولية التي لا تنتج في ظل أية حماية والتي تتنافس بحرية في السوق الدولية، فإن مثل هذه التكتلات لا يتوقع أن تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد إذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي غنية في نتائجها عظيمة في خطواتها ومناهجها، إلا أن واقع الحال يكشف عكس ذلك حينما يتعلق الأمر بتجارب التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية، ومعظم الدراسات التي أجريت على هذه التجارب تشير إلى فشلها في تحقيق أهداف التكامل المطبق، بسبب الضعف الاقتصادي والعوامل السياسية المتمثلة في غياب الديمقراطية وتحكم السياسة في العملية التكاملية، كما أن الهياكل الإفريقية هشة وغير قادرة على إدارة شؤونها[1].

وفيما يلي ندرج أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تحارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية.

1- سياسات الإنتاج الذي يحل محل الواردات

حيث أسهمت هذه السياسات في إحداث اختلالات بالعلاقات الماكرو اقتصادية، أدت بطريقة غير مباشر إلى الاحتفاظ بموانع التجارة داخل دول التكتل، والصناعات التي أقيمت من أجل ذلك لم تكن ذات كفاءة عالية مما استلزمت بالضرورة فرض الحماية والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية مقوم بأعلى من قيمته بغرض تخفيض القيمة المقابلة بالعملة المحلية للسلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج المستوردة.

2- متطلبات الإيرادات العامة

حيث أن جانبا من الإيرادات العامة التي تتحصل عليها الدول النامية مصادره الرسوم الجمركية فإن تحرير التجارة بين دول التكامل الإقليمي لا يكون مرتفعا على سلم أولويات دول التكامل.

3- تغلب الاعتبارات السياسية

بالرغم من إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء التكامل الإقليمي، إلا أن الدول النامية غير مستعدة للتنازل عن استغلال قراراتها من الناحية السياسية. ومن ثم لا توجد سلطة موحدة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية التي تضل حبرا على ورق إن لم يتم إلغاؤها، لذلك نجد أغلب الاعتبارات السياسية لها أهمية أولى عن الاعتبارات الاقتصادية في الدول النامية.

[1] عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص97.

4- عدم وضع برامج تدريجية للتكامل

معظم أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول النامية كانت طموحة دون أن تنتقل في مراحل تدريجية تزيد من التعاون الاقتصادي كما حدث في أوربا، إضافة إلى ذلك لم تضع برامج تنفيذية لذلك يمكن متابعتها، فضلا عن عدم قيام مؤسسات إقليمية تنفيذية، ومن ثم لم تحقق نجاحا في مجال تحرير تجارتها الإقليمية[1].

[1]- نفس المرجع السابق، ص 98.

خلاصة الفصل

بيّنا في هذا الفصل أن القارة الإفريقية تمتلك كل الأسباب المادية للنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية، فعدد سكانها الذي بلغ 1.3 مليار نسمة بمعدل نمو قدره 2.5 %هو النسبة الأعلى في العالم حاليا، حيث تشير التقديرات انه سيصل عدد السكان سنة 2050 الى 2.4 مليار نسمة، فهذا العدد الذي يعيش على مساحة قدرها 30.4 مليون كم^2 قادر على تحقيق التنمية ذاتيا اذا ما وضعت برامج واضحة ومتكاملة، وهو ما تحاول بعض الدول القيام به متحررة من تبعات الاستعمار التقليدي، حيث أصبحت افريقيا تشتهر بأنها صاحبة ثاني اسرع اقتصاد من حيث النمو بعد القارة الاسيوية بمعدل 3.4 % سنة 2017 متجاوزة المعدل العالمي المقدر ب 3.2%، بل أحدثت المفاجأة بتقدمه على معدل نمو الدول المتقدمة 2.3 %.

و يصف الخبراء إفريقيا بكونها سلّة الغذاء العالمي بالنظر إلى شساعة الأراضي الصالحة للزراعة، كما يصفونها أيضا بمنجم العالم بالنظر إلى حجم الاكتشافات الهائلة من المعادن خاصة المعادن النادرة منها والتي تدخل في الصناعات الحديثة مثل رقائق الهواتف لنقالة وصناعة بطاريات السيارات الكهربائية التي تتجه الى احتلالها الصدارة، والصناعات الحربية الجد متطورة خاصة تلك المعادن التي لا تكتشفها الرادارات والتي أصبحت هي عصب الحروب الحديثة.

لكن رغم كل هذه المؤهلات تبقى إفريقيا بعيدة كل البعد عن المكانة الاقتصادية التي تستحقها مقابل هذه المقدرات، كل ذلك يعود الى مجموعة من الأسباب أهمها الفساد السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية المدعومة من طرف قوى خارجية في إطار التنافس الدولي على استنزاف ثروات القارة الهائلة.

لقد أصبح تأثير العامل الخارجي على التنمية في إفريقيا أمرا واقعيا لا يمكن تجاوزه، فبعدما تمكنت الدول الاقتصادية الكبرى من تحقيق نمو ايجابي في اقتصاديتها، لجأت إلى التمدد في الخارج بحثا عن أسواق جديدة وموارد رخيصة، ووجدت في القارة الإفريقية ضالتها كونها لا زالت عذراء، وذلك تحت عنوان التعاون الاقتصادي والشراكة الإستراتيجية، ونستعرض في الفصل القادم أهم تلك الدول التي تتنافس على القارة الإفريقية، ونخصص تركيزنا على الدولة التركية التي تحاول أن تفتك لنفسها نصيب من القارة الإفريقية، محاولة العودة برؤية جديدة بعد حضور تاريخي قوي قبل سقوط الدولة العثمانية.

الفصل الثاني

مكانة وأهمية القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي

تمهيد

علاقة الدولة التركية بالقارة الإفريقية هي ليس وليدة اليوم، بل تمتد إلى القرن السادس عشر من زمن الامبراطورية العثمانية، وان كانت هذه العلاقة قد انقطعت جذريا بعد إلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924، فإن العودة الى إفريقيا أملته التطورات الراهنة داخل تركيا، حيث وبمجرد تحقيقها للاكتفاء الذاتي في كثير من القطاعات الاقتصادية، فإن البحث عن الأسواق الخارجية بعد نهضة متأخرة يستدعي توظيف كل الوسائل لاستدراك هذا التأخر.

سنتطرق في هذا الفصل الى التعريف بالدولة التركية وابراز انجازاتها الاقتصادية داخليا مستندين الى المؤشرات الاقتصادية العالمية، كما سنتطرق الى أهم التحديات التي تواجهها، ثم بعد ذلك سنتطرق الى تاريخ العلاقات بين تركيا وافريقيا ومدى نجاح الطرفين في الاستثمار في العامل التاريخي والديني من أجل بناء شراكة استراتيجية على أساس التعاون الاقتصادي وفق قاعدة المصلحة المشتركة.

و رغم أن الحضور التركي في افريقيا ليس بالمكانة التي هي عليه دول أخرى مثل الصين والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وروسيا وكثير من الدول، الا ان هذا الفصل يكشف عن الطموح التركي في الوصول الى مستويات متقدمة في المستقبل القريب، وذلك وفق استراتيجية وجدول زمني محدد سلفا، وعبر تهيئة الأرضية سياسيا وحتى عسكريا لضمان نجاح خطتها وحمايتها من كل المخاطر والتقلبات التي تعرفها القارة السمراء.

و قد تم تقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول يتناول الملامح الأساسية للاقتصاد التركي

المبحث الثاني يتناول اهتمام الدول الكبرى بالقارة الإفريقية والتنافس عليها

المبحث الثالث يتناول الاهتمام التركي بالقارة الإفريقية.

المبحث الأول : الملامح الأساسية للاقتصاد التركي

المطلب الأول: لمحة تعريفية حول الدولة التركية

أولا: مدخل إلى جغرافيا الدولة التركية

جمهورية تركيا هي دولة آسيوية أوربية تمتدّ من منطقة البلقان جنوب شرق أوروبا، إلى جزيرة الأناضول جنوب غرب آسيا. ويفصلُ بحر مرمره الجزء الأوروبيّ عن الجزء الآسيويّ. تأسّست تركيا عام 1923، وانضمّت لهيئة الأمم المُتّحدة عام 1945، كما أصبحت من دول حلف شمال الأطلسيّ عام 1952 وعاصمتها أنقرة. تمثل تركيا جسرا بين حضارتين وهي من أغنى دول العالم ثقافيا وتاريخيا واقتصاديا وأفضل الوجهات السياحية في العالم حيث تحتل المرتبة السادسة عالميا.

1- الموقع والمساحة والسكان

يحدّ جمهورية تركيا من الجهةِ الجنوبيّة البحر الأبيض المتوسّط وسوريا والعراق، ومن الجهةِ الشماليّة تحدها جورجيا والبحر الأسود، ومن الجهة الغربيّة تحدها اليونان وبحر إيجه وبلغاريا، ومن الجهة الشرقيّة يحدُّها إيران وأرمينيا.

تقدر مساحة جمهورية تركيا بنحو 783.562 كم^2، يقدر التعداد السكاني في تركيا 85,446,470 نسمة في سنة 2022، بمعدل نمو قدره 1.07% وبنسبة 1.10% من سكان العالم، أما الكثافة السكانية فيها 111 نسمة لكل كيلومتر، وتعد اسطنبول أكثر المناطق من حيث تعداد السكان، حيث بلغ العدد 14,804,116 نسمة تليها انقرة ب 3,517,182 نسمة، اللغة التركية اللغة الرسمية. أما **التركيبة العرقية** فيمثل الأتراك 80%، والأكراد بـ 20% ومعظم سكان الدولة مسلمون حيث يدين 99% بالإسلام[1].

2- التضاريس والمناخ

يخضع مناخ تركيا لمؤثرات المناخ المتوسطي (الرومي) ونماذجه المختلفة، وتعد الأنحاء الساحلية . الجبلية أكثر أقسام تركيا أمطاراً ورطوبة جوية نسبية، وأما الأقاليم الداخلية فهي ذات هطل سنوي لا يزيد على 550مم، وحرارتها الصيفية عالية، وفروق حراراتها كبيرة، وقاريتها واضحة. ويغلب المناخ المتوسطي بصيفه الحار والجاف، وبشتائه البارد الممطر، وتراوح متوسطات الحرارة في الشتاء بين 2-4 درجات و10 درجات

[1]- موقع https://worldpopulationreview.com/countries/turkey-population، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

مئوية. أما في الصيف فتراوح المتوسطات بين 36 درجة في الجنوب الشرقي و24 درجة في إقليم البحر الأسود ومرمرة، أما الأمطار فتصل متوسطاتها السنوية إلى 1500–2000مم في الجبال العالية في إقليم البحر الأسود وأعالي جبال طوروس وجنوب شرقي البلاد، وتراوح بين 300–400 مم في حوض الأناضول الداخلي وقرب الحدود السورية، ولكن أغلب أنحاء تركيا تتلقى أمطاراً سنوية تراوح بين 500–800مم. أما الثلوج فتسقط في الجبال العالية بغزارة[1].

تركيا غنية بالمياه، تتبع من أراضيها أنهار كثيرة، وتقدر ثروتها من مياه الأنهار بنحو 181 مليار م^3 سنوياً، ومن المياه الجوفية العذبة بنحو 9.4مليار م^3، ومجموع أطوال أنهارها بحدود 177.714 كم.

وفي تركيا بحيرات كثيرة، وتعد بحيرة «فان» (وان) أكبر بحيرة في البلاد ومساحتها 3713كم^2. أما أعلى بحيرة فهي بحيرة نمرود 3080 م الواقعة في فوهة بركان. وتكثر البحيرات في إقليم الأناضول الشرقي وفي جبال طوروس الغربية وحول بحر مرمرة. إن مياه معظم البحيرات عذبة وبعضها مياهها مَلِحة، أبرزها بحيرة الملح التي تصل ملوحتها إلى 32.2%[2].

ثانيا : مدخل الى تاريخ الدولة التركية

تاريخ المنطقة التي قامت عليها الجمهورية التركية قديم جداً، بدأ في العصور الحجرية وحضارات ما قبل التاريخ، واستمر من دون انقطاع حتى اليوم، ويقسم إلى مرحلتين هما: مرحلة ما قبل قيام الجمهورية، ومرحلة الجمهورية.

1- مرحلة ما قبل الجمهورية التركية

وهي مرحلة طويلة جداً في تاريخ تركيا التي نشأت عام 1923. ويغطي تاريخها أحداث الممالك والإمبراطوريات وحضاراتها المحلية والوافدة. وتعد الإمبراطورية الحثية التي نشأت في آسيا الصغرى ووصلت حدودها الجنوبية إلى وسط سورية، وعاشت نحو ألف عام (2200–1200ق.م) من أبرز الإمبراطوريات التي ظهرت في المنطقة قوة ونفوذاً وحضارة، وكانت عاصمتها حاتوشا (بوغازكوي) قرب أنقرة. ظهرت بعدها ممالك صغيرة مثل أورارتو وفريجية وليدية وغيرها من ممالك قامت على أنقاض الامبراطورية الحثية، وعاشت حتى داهمها الغزو الفارسي

[1]– آيات سعيد نواورة، التضاريس في تركيا، موقع موضوع https://mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع 2022/08/05.

[2]– نفس المرجع السابق.

الأخميني، وظلت محتلة من الأخمينيين مدة تزيد على القرنين (546-334ق.م). وفي عام 334 ق.م غزاها اليونان المقدونيون من جهة الغرب بقيادة الاسكندر المقدوني، ودخلت في إمبراطوريته المترامية الأطراف. أعقب ذلك، وبعد وفاة الاسكندر نشب صراع بين ورثته من السلوقيين والبرغاميين، كُتب للأخيرين النصر فيه على السلوقيين في نهاية المطاف، بمساعدة الرومان الذين ظهروا على مسرح أحداث المنطقة قوة عظمى، وهزموا السلوقيين في معركة مغنيسية عام 190ق.م، ثم احتلوا المنطقة كلها عام 126ق.م وسموها «مقاطعة آسيا الصغرى» واحدة من مقاطعات الإمبراطورية الرومانية. تلا ذلك انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسم غربي وقسم شرقي، وقيام الإمبراطورية البيزنطية في القسم الأخير وعاصمتها القسطنطينية، التي صارت مركز أكبر قوة في المنطقة في مواجهة الإمبراطورية الساسانية في الهضبة الإيرانية. وظل البيزنطيون يحكمون آسيا الصغرى حتى القرن السابع الميلادي ووصول الجيوش العربية الإسلامية إلى البقاع الجنوبية الشرقية من الأناضول، بعدها انتزاعها بلاد الشام من أيدي البيزنطيين[1].

بقيت آسيا الصغرى بيزنطية ومسيحية حتى أواخر القرن الحادي عشر للميلاد وانتصار السلاجقة الأتراك بقيادة ألب أرسلان (1063-1072م) على الروم البيزنطيين في معركة ملاذكرت قرب " فان" عام 1071. وتعد هذه المعركة من المعارك التاريخية المهمة جداً في تاريخ العالم الإسلامي والأتراك، لأنها مهدت الطريق أمام الزحف السلجوقي، وتدفق القبائل التركية والتركمانية القادمة من آسيا الوسطى باتجاه الغرب الأناضولي، وثبّتت أركان الإمبراطورية السلجوقية في آسيا الصغرى من جهة، وساعدت على انتشار الإسلام في شبه الجزيرة كلها من جهة ثانية. ظهر منها تحالف قبلي مؤلف من قبائل الأوغوز التركية في غربي الأناضول، استطاع تكوين قوة وصلت إلى السلطة والحكم تحت اسم العثمانيين، نسبة إلى عثمان الأول (1300-1326م) مؤسس الإمبراطورية العثمانية التي دامت أكثر من ستة قرون (1300-1924 سنة إلغاء الخلافة العثمانية).

كانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من أكبر إمبراطوريات العالم في العصور الوسطى وآخرها، امتد نفوذها إلى بقاع واسعة من العالم القديم، ونشرت الإسلام في أماكن لم يكن وصل إليها سابقاً. وكانت شبه جزيرة آسيا الصغرى مركزها، والآستانة (اسطنبول) عاصمتها أكبر قوة في العالم، لكن الفساد والضعف دبّا في جسمها،

[1]- عادل عبد السلام، تركيا، موقع الموسوعة العربية، http://arab-ency.com.sy/، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

وتحزبت ضدها القوى الأوربية الصاعدة وتحالفت للإجهاز عليها وكان لها ذلك، فقامت بتجزئة أراضيها واقتسام ممتلكاتها حتى انكمشت حدود الإمبراطورية العثمانية إلى حدود وريثتها الجمهورية التركية[1].

2- مرحلة الجمهورية التركية

عاشت الدولة العثمانية في أواخر عهدها أحداثاً كانت تنذر بنتائج خطيرة وعواقب مدمرة لكيانها ووجودها، وتمهد الطريق لقيام الجمهورية، فإضافة إلى الثورات التحريرية والحركات الانفصالية والاستقلالية للشعوب المحكومة من العثمانيين، والحروب التي خاضتها الدولة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وغيرها. لكن الكارثة التي قضت على السلطنة العثمانية كانت الحرب العالمية الأولى التي تحالف فيها العثمانيون والألمان. فبعد الحرب واستسلام العثمانيين وحلفائهم تم التوقيع على هدنة مودروس في 30 سبتمبر عام 1918، وبها احتلت القوات الأوربية مساحات واسعة من تركيا. وفي هذه المرحلة ظهر مصطفى كمال أتاتورك فقام بتنظيم مقاومة المحتلين في سيواس وشرقي تركيا، وبدأ حرباً تحريرية لإعادة توحيد البلاد، حتى أُجليت قوات الحلفاء عن اسطنبول في 6 أكتوبر 1923، ومن ثم إعلان قيام الجمهورية التركية في 29 أكتوبر من العام نفسه، وتنصيب مصطفى كمال أول رئيس لها في اليوم التالي (30 أكتوبر)، وظل في منصبه حتى وفاته عام 1938[2].

المطلب الثاني: المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في تركيا

أولا: المؤشرات الاقتصادية

1- الناتج المحلي الإجمالي

يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد مجموعة من الحقائق الاقتصادية، التي تظهر قوة أو ضعف هذا الاقتصاد من حيث كفايته، وكفاءته، وبخاصة في ظل أداء دولة صاعدة مثل تركيا، تجمع بين الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، وتطلعاتها للتوسع شرقًا، وسعيها لأداء دور اقليمي، واستعادة مشروعها القومي.

[1]- عادل عبد السلام، المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

وفيما يلي نتناول أداء الناتج المحلي الإجمالي، ورصده من خلال قراءة تحليلية، والإشارة إلى ما تعكسه هذه الأرقام من دلالات اقتصادية واجتماعية.

أ . تطور إجمالي الناتج المحلي ومعدّل نموّه (2000-2021)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بتركيا خلال الفترة (2000- 2020) بصورة ملحوظة، من حيث قيمة الناتج، وإذا ما تم حساب نسبة هذ التطور بين عامي 2002 و2013، باعتبار أن عام 2002 عام بداية تجربة سلطة جديدة، وعام 2013 باعتباره صاحب أعلى قيمة للناتج المحلي. ويلاحظ من خلال الجدول (13)أن الناتج قد شهد تطورًا إيجابيًا من حيث قيمته، باستثناء عامي 2001 و2009، ففي عام 2009 تراجعت قيمة الناتج المحلي بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي عاشها الاقتصاد العالمي في عام 2008.

الجدول رقم (13) : تطور الناتج المحلي الاجمالي بتركيا (2000-2021).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
GDP	274	201	240	314	408	506	557	681	770	650	776
معدل نمو GDP	6.9	5.8-	6.4	5.8	9.8	9.0	6.9	5.0	0.8	4.8-	8.4
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
GDP	838	880	957	938	864	870	860	778	761	719	802
معدل نمو GDP	11.2	4.8	8.5	4.9	6.1	3.3	7.5	3.8	0.9	1.8	1.2

المصدر، تم تجميع البيانات بواسطة الطالبين من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي.2021.https://data.albankaldawli.org

كما أن عام 2014، تراجع فيه الناتج من حيث القيمة مقارنة بما كان عليه في عام 2013، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا، وتداعياتها السلبية على الاقتصاد التركي، نظرًا للارتباط القوى للاقتصاد التركي باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي[1].

وفي ضوء هذه النتائج يلاحظ تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، حيث تبين الأرقام أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قفز إلى 10.5 ألف دولار في عام

[1]- الاقتصاد التركي.. أبرز مظاهر القوة ونقاط الضعف فيه، موقع تركبرس، www.turkpress.com، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

2014، مقارنة 3.5 ألف دولار في عام 2002. كما يفسر ذلك منهج حزب العدالة والتنمية وحكوماته المتعاقبة في تشجيع الشباب على الزواج وتكوين أسر جديدة، وكذلك تبني الحكومة لبرامج تشجيع الإنجاب، من خلال برامج لدعم الأسر التي تنجب عدد أكبر من الأطفال.

وبخصوص عام 2021 مقارنة ب 2020، فقد عاود الناتج المحلي بالارتفاع بعد التعافي من وباء كورونا، حيث تأثر سلبا بانخفاض الناتج من 761 مليار دولار سنة 2019 الى 719 سنة 2020 الى 802 سنة 2021، وقد اعتبرت الوكالات العالمية ان تركيا حققت نجاحا في التعافي من تداعيات وباء كورونا حيث حلت في المرتبة الثانية بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأكثر نمواً بعد بريطانيا [1].

ب- مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي GDP

من المؤشرات المهمة في تقويم الناتج المحلي الإجمالي، معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحقيق قيمة الناتج، فالوقوف على مدى الأداء الريعي أو الإنتاجي للناتج أحد معايير التقدم والتخلف في تصنيف الاقتصاديات المختلفة، وكلما زادت المساهمات الإنتاجية كلما قوى ذلك موقف الاقتصاد القومي، كما أن الأداء الخدمي مطلوب، ولكن يفضل أن يكون معتمدًا على تحقيق قيمة مضافة عالية، وليس مجرد تقديم الخدمات الاجتماعية. وفيما يلي نشير إلى أداء القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي التركي، وبيان أوجه القوة والضعف في هذا الأداء.

القطاع الزراعي

تمثل الزراعة أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد التركي، فقد بلغت حصة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في تركيا 9.0 % عام 2010، محققة 70 مليار دولار وهي أعلى حصيلة في تاريخ تركيا الحديث رغم استمرار التحول الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة وقطاع الخدمات.

وعلى الرغم من انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن مستويات الإنتاج الزراعي في تركيا بقيت مرتفعة. وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي في عامي 2019 و2020 على التوالي 48 مليار دولار لكلا

[1]- كيف نجح الاقتصاد التركي في الوصول إلى ثاني أعلى معدل نمو في العالم؟ موقع trtعربي، https://www.trtarabi.com، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

السنتين، ويعمل في القطاع الزراعي حوالي 5,2 ملايين شخص حسب إحصاءات 2010. وتتوزع الأراضي والمساحات الزراعية في تركيا طبقا لإحصاءات عام 2015 على النحو التالي: 14,7 % غابات، 19% المروج والمراعي، 14,2 % أرض مخصصة للمحاصيل الدائمة، 84% مناطق زراعية مطرية، 16% مناطق زراعية مروية و35% صنف تحت أسماء أخرى، وتشمل أرض البحيرات والمستنقعات والقفار، والمناطق السكنية والأرض المخصصة للأغراض الصناعية[1].

الجدول رقم (15) : تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي2010-2020 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة القطاع الزراعي من %GDP	9.0	8.2	7.7	6.7	6.6	6.9	6.1	6.0	5.8	6.4	6.7
حصة القطاع الزراعي من GDP	70	68	67	63	61	59	56	51	44	48	48

المصدر، تم تجميع البيانات بواسطة الطالبين من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي.2022.https://data.albankaldawli.org

يشار إلى أن تركيا نجحت في التربع على العرش الأوروبي بفضل النجاحات التي حققها ويحققها القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، إذ حلت تركيا في المرتبة الأولى أوروبياً من حيث العائدات الزراعية لعام 2019، التي بلغت 48 مليار دولار أمريكي، فيما حلت بالمرتبة الـ7 عالمياً.

وتحتل تركيا المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج بعض المنتجات الزراعية، منها البندق الذي تنتج منه 69% من الإنتاج العالمي البالغ 1.1 مليون طن، و26% من إجمالي إنتاج الكرز عالمياً البالغ 2.6 مليون طن، بالإضافة إلى التين والمشمش والسفرجل، والثانية في إنتاج البطيخ والشمام (البطيخ الأصفر) والكرز الحامض، والخيار والخروب والحمص، والثالثة في اليوسفي والتفاح، والرابعة في الفستق والفراولة والكستناء والجوز والعدس.

[1]- بكر محمد رشيد البدور، المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص55.

ومن ناحية أخرى، تحتل تركيا المرتبة الأولى في العالم في تصدير دقيق القمح والثانية في تصدير المعكرونة، كما تحتل المرتبة الخامسة في إنتاج الفاكهة والرابعة في إنتاج الخضراوات.

تسعى الحكومة التركية إلى الدفع بالقطاع الزراعي في البلاد لتصبح من بين البلدان الـ5 الكبرى على مستوى العالم، وذلك تحقيقاً للجزء المتعلق بالقطاع الزراعي ضمن رؤية الحكومة لعام 2023، حيث تخطط الحكومة للنهوض بالقطاع الزراعي والوصول به إلى 150 مليار دولار أمريكي خلال السنوات القليلة القادمة[1].

القطاع الصناعي

من دون نفط ولا غاز طبيعي أو حتى معادن ثمينة، حققت تركيا رقما قياسيا في انتاجها الصناعي التي زاد على 137 مليار دولارسنة 2020.ويمثل الإنتاج الصناعي المورد الأهم للعملة الصعبة، حيث بدأت تركيا فعليا إنتاج سيارتها القومية بتقنية محلية بنسبة 100% مطلع سنة 2020، فيما بلغت عائدات صناعة وتصدير السيارات وقِطَعها خلال عام 2019 قرابة 32 مليار دولار.

وتمثل صناعة الملابس قوة اقتصادية لافتة في تركيا، حيث زادت قيمة صادراتها في العام الماضي على 17 مليار دولار.

الجدول رقم (16) : تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي2010-2020 (الوحدة مليار دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة القطاع الصناعي من %GDP	15.0	16.0	16.0	16.0	17.0	17.0	17.0	18.0	19.0	18.0	19.0
حصة القطاع الصناعي من GDP	117	137	140	155	157	144	144	151	148	140	137

المصدر، تم تجميع البيانات بواسطة الباحثين من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.https://data.albankaldawli.org

[1]- الأولى أوروبياً بعائدات ملياري.. ماذا تعرف عن ثروة تركيا الزراعية، موقع https://www.trtarabi.com/ تاريخ التصفح 2022/05/08.

أما في سوق السلاح، فحققت فيه تركيا قفزات هائلة نقلتها من خانة المستورد إلى دائرة التصنيع الذاتي وصولا إلى الدولة المصدرة، بعدما بلغ حجم صادراتها 18.3 مليار دولار بين عامي 2002 و2018، في حين وصلت المبيعات الكلية في الفترة ذاتها 64.9 مليار دولار[1].

وتشكل الصناعة التركية 17 % من الناتج الإجمالي المحلي وتوفر 24,7 % من فرص العمل، وتسهم ب 95% من حجم الصادرات، وهناك العديد من الصناعات المهمة في تركيا، كصناعة الغزل والنسيج، وتجهيز المواد الغذائية، والصناعات الزراعية بالإضافة إلى الصناعات التعدينية، وصناعة السيارات، والآلات الصناعية، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وصناعات الحديد والصلب، ومواد البناء والأخشاب. وبالرغم من هيمنة القطاع العام على العديد من الصناعات، فإن حصة القطاع الخاص من الإنتاج الصناعي وصلت إلى قرابة 80%، ويسيطر القطاع الخاص على نحو 95% من حجم الاستثمارات الصناعية، وزاد عدد المصانع من 3 آلاف مصنع عام 2001 إلى 30 ألف مصنع عام 2010 تغطي مختلف مجالات التصنيع [2].

2- الاستثمارات الأجنبية

كانت تركيا واحدة من أقل المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية حتى عام 2000. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية خلال العام 1980 حوالي 0,168 مليار دولار، وقد أسهمت عوامل عدة، اقتصادية وغير اقتصادية، في تدني مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، ومن تلك العوامل الاقتصادية: إستراتيجية إحلال الواردات التي كانت متبعة حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وارتفاع تكاليف معاملات دخول المستثمرين الأجانب، والمعدلات المرتفعة للتضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وانعدام حماية حقوق الملكية الفكرية، وعدم توفر بنية قانونية وبنية تحتية كافية. أما العوامل غير الاقتصادية فتشمل حالة عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتكررة وتصاعد الصراعات السياسية بين التيارات المختلفة، والعداء تجاه الوجود الاقتصادي الخارجي، وغياب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

وقد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بشكل طفيف بعد برنامج التحرير الذي وضع حيز التنفيذ عام 1983. وفي عام 1989 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي من 9،234 مليون دولار في

[1]- ثورة صناعية عملاقة ومشاريع ضخمة.. هذه تفاصيل قصة نجاح تركيا، https://www.aljazeera.net/ 2020/01/19، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

[2]- بكر محمد رشيد البدور، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 65.

الفترة الممتدة بين 1980–1989 إلى 3,703 ملايين دولار في الفترة من 1990 إلى 1999 ثم قفز إلى 1,16 مليار دولار في الفترة بين 2005 و2008، في الوقت الذي كان يزيد قليلا عن 2 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2004، وبالرغم من النمو المتزايد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن مساهمة هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 1% حتى عام 2004[1].

الشكل (06): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بالمليار دولار امريكي

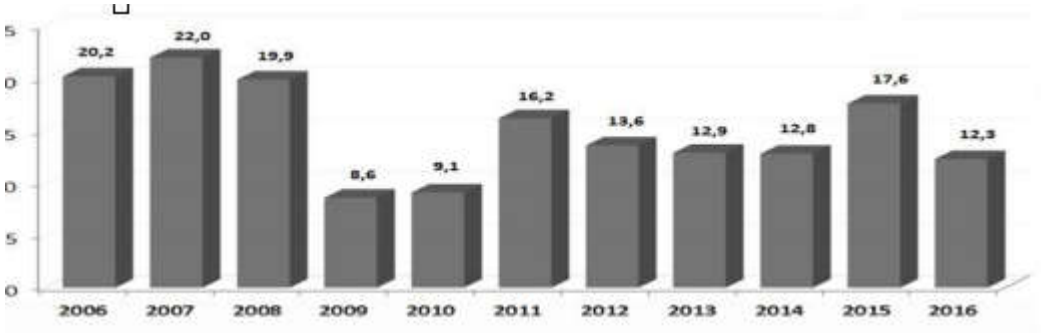

المصدر : احمد سلامي، محمد ساحل، عبد الحق بن تفات، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 2006–2016، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2018، جامعة الوادي، ص15.

وفي عام 2007، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا بشكل كبير ووصلت إلى 22,1 مليار دولار، أي ما يقرب من ثمانية أضعاف القيمة المسجلة في عام 2004، وبحلول عام 2006 أصبحت تركيا خامس أكبر دولة مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الأسواق الناشئة. والاتجاه العام لحجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا هو الزيادة، وهذه الزيادة ترجع إلى تضافر عدد من العوامل، أبرزها[2]: الاستقرار السياسي النسبي بعد عودة الحكم المدني، والنمو القوي للاقتصاد، والإصلاحات في قطاعات مهمة، مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والخدمات المصرفية. وكانت الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية من نصيب قطاع الخدمات الذي يشمل العناصر الأساسية في الاقتصادات الحديثة، وهي الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد الطاقة، والخدمات الاستشارية، والفنادق والسياحة بعد خصخصتها، مما عزّز القدرة التنافسية لتركيا في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت هذه الحصة من 7,42% خلال 1980–2001 إلى نحو 9,62% خلال 2002– 2008. وهذه القطاعات كانت مملوكة لمؤسسات القطاع العام، التي كانت تفتقر إلى الكفاءة في

[1]– نفس المرجع السابق، ص65.

[2]– احمد سلامي، محمد ساحل، عبد الحق بن تفات، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 2006–2016، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2018، جامعة الوادي، ص15.

إدارة هذه الخدمات. كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع التعليم العالي، وبعد قطاع الخدمات، كانت ثاني أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نصيب قطاع الصناعات التحويلية الذي جذب حوالي 36,8 % من هذه الاستثمارات خلال 2002-2008 [1].

هذا وقد حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا عام 2021، رقما قياسيا منذ 2016، بتسجيلها زيادة 81 بالمئة، حيث بلغت قيمتها 14,2 مليار دولار [2].

وقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم تراجعا بنسبة 35 بالمئة عام 2020، متأثرة بجائحة كورونا، في حين أن تركيا سجلت تراجعا هو الأكثر اعتدالا في العالم بنسبة 18 بالمئة.

و وفقا للتقرير الأول لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" لعام 2021، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة زاد 77 بالمئة مقارنة بـ2020، فيما بلغ رقما قياسيا في تركيا بزيادة قدرها 81 بالمئة، مسجلا 14,2 مليار دولار.

وكانت القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية هي تجارة التجزئة والجملة، والصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية، وأنشطة النقل والتخزين.

كما كان لقطاعات أخرى نصيب جيد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل المواد الكيميائية وأجهزة الحواسيب والمعدات الإلكترونية والكهربائية والمواد الغذائية والمشروبات [3].

التجارة الخارجية في تركيا

رغم أن كل البيانات تؤكد تطور التجارة الخارجية في تركيا، حيث يتضح من بيانات الجدول (17)، أن إجمالي التجارة السلعية لتركيا، قفزت من 87.6 مليار دولار في عام 2002، لتصل إلى 351 مليار في عام 2015، بزيادة قدرها 400.6%. وكان عام 2013 هو الأعلى بين سنوات الدراسة في حجم التجارة السلعية حيث وصل إلى 403.4 مليار دولار. وقد أظهر التزايد في حجم التجارة السلعية لتركيا آثارًا إيجابية على تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي، واتاحة فرص العمل.

[1]- بكر محمد رشيد البدور، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2]- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق رقما قياسيا في 2021، تقرير لوكالة الأناضول للأنباء، www.aa.com.tr، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

[3]- المرجع نفسه.

الجدول رقم (17): يوضح تطور حجم التجارة الخارجية 2002-2015 (بالمليار دولار)

العام	الصادرات	الواردات	الاجمالي	رصيد الميزان التجاري	نسبة الصادرات الى الواردات
2002	36	51.5	87.6	15.4-	69.9
2003	47.2	69.3	116.5	22-	68.1
2004	63.1	57.5	160.7	34.3-	64.8
2005	73.4	116.7	190.2	43.2-	62.9
2006	85.5	139.5	225.1	54-	61.3
2007	107.2	170	277.3	62.7-	63.1
2008	132	201.9	333.9	69.9-	65.4
2009	102	140.9	243	38.7-	72.5
2010	113	185.5	299.4	71.6-	61.4
2011	134	240.8	375.9	105.9-	56
2012	152	236.5	389	84-	64.5
2013	151	251.6	403.4	99.8-	60.3
2014	157	242.1	399.7	84.5-	65.1
2015	143	207.2	351	63.3-	69.4

المصدر : عبد الحفيظ الصاوي، خرائط القوى الاقتصادية التركية، المعهد المصري للدراسات، https://eipss-eg.org/ تاريخ الاطلاع 2022/05/18.

وقفز حجم الصادرات السلعية لتركيا من 36 مليار في عام 2002 إلى 143 مليار دولار في عام 2015، بزيادة بلغت نسبتها 397.2 %. إلا أن عام 2014، كان الأكبر من حيث قيمة الصادرات من بين سنوات الدراسة، وبشكل عام ظلت الصادرات في زيادة مطردة منذ عام 2002، ولم تتراجع إلا في عام 2009 تأثرًا بالأزمة المالية العالمية لتصل إلى 102 مليار دولار، ثم عاودت الزيادة خلال السنوات التالية، إلا أن عام 2015 شهد تراجعًا بنحو 14 مليار دولار مقارنة بأداء الصادرات في عام 2014[1].

وعلى نفس نسق الصادرات، حققت الواردات السلعية بتركيا زيادة مطردة على مدار سنوات الدراسة، فقد بلغت 51.5 مليار دولار في عام 2002 وقفزت إلى 207.2 مليار دولار في عام 2015، إلا أن عام 2014 كان الأعلى بين سنوات الدراسة بقيمة واردات بلغت 242.1 مليار دولار.

وقد بلغ العجز بالميزان التجاري بين عام 2002 و2015 نحو أربعة أضعاف، ففي حين بلغ هذا العجز 15.4 مليار دولار في عام 2002، وصل في عام 2015 لنحو 63.3 مليار دولار، والاتجاه العام للعجز

[1]- عبد الحفيظ الصاوي، خرائط القوى الاقتصادية التركية، المعهد المصري للدراسات، https://eipss-eg.org/ تاريخ الاطلاع 2022/05/18.

بالميزان التجاري هو الارتفاع خلال سنوات الدراسة، إلا أن هذا العجز بلغ ذروته في عام 2013، حيث وصل إلى 99.8 مليار دولار[1].

الشكل (07): منحنى تطور الميزان التجاري في تركيا (2018-2021) "معهد الاحصاء التركي"

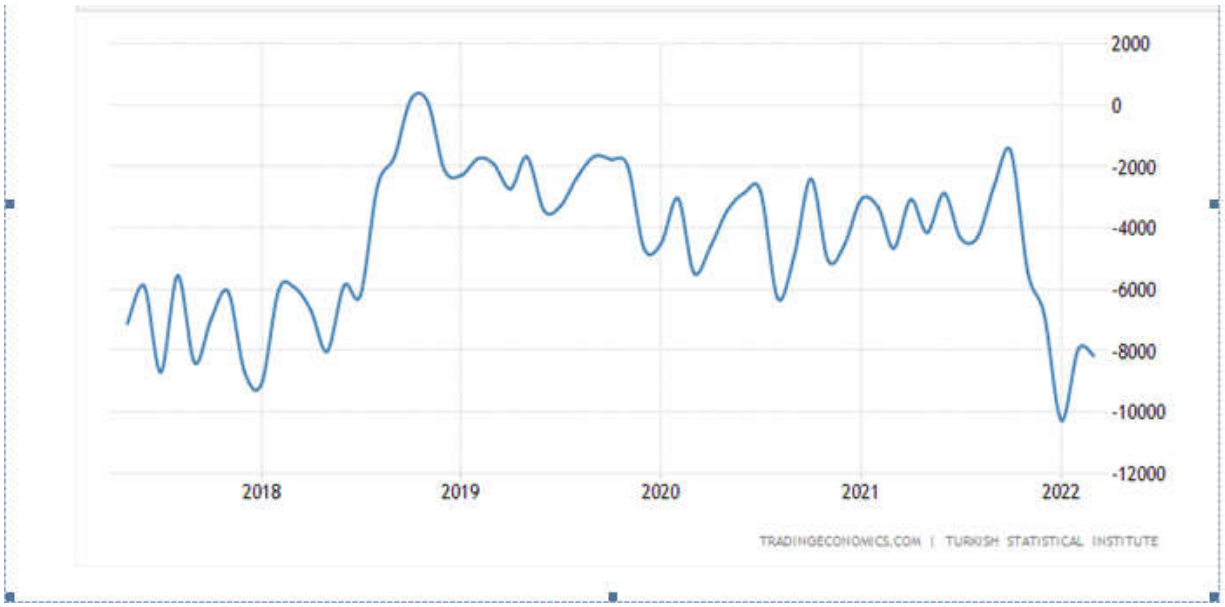

و لا يزال عجز الميزان التجاري يشكل أكبر عائق أمام استقرار الاقتصاد التركي بسبب زيادة حجم واردات البلاد على حجم الصادرات التي لم تنجح حتى اليوم في تقليص العجز على الرغم من أنها تنمو بسرعة كبيرة وحطمت في السنوات الأخيرة أرقاماً تاريخية وهو ما فتح الباب واسعاً أمام النقاش حول أنجع السبل للاستفادة من النمو التاريخي في الصادرات التركية للعالم.

وبحسب البيانات الرسمية سجلت تركيا أعلى عائدات شهرية من الصادرات في تاريخها خلال نوفمبر 2021 بواقع 21 مليار و468 مليون دولار، فيما بلغت الصادرات خلال الشهور الـ11 الأولى من العام نفسه نحو 203 مليارات و141 مليون دولار، وخلال العام الأخير من نوفمبر 2020 إلى نفس الشهر 2021 بلغت الصادرات 221 مليار دولار وهو رقم غير مسبوق على الإطلاق في تاريخ الصادرات التركية. وسنوياً تعاني تركيا من عجز يتراوح بين 30 إلى 40 مليار دولار سنوياً في الميزان التجاري، وضمن مساعي تقليص هذا الفارق سعت تركيا لرفع صادراتها في قطاعات مختلفة وتقليل اعتمادها على الخارجية في قطاعات أخرى وهو ما ساهم في تعديل طفيف بهذه الأرقام، إلا أن الفجوة ما زالت قائمة وتحتاج إلى كثير من الجهد والتغيير في السياسات والمعطيات الاقتصادية القائمة حالياً في تركيا.

[1]- نفس المرجع السابق.

وكل زيادة في عمليات الصناعة والإنتاج تنعكس على شكل زيادة في فاتورة الطاقة، حيث تعتمد تركيا على احتياجاتها من الطاقة بشكل شبه كامل على الاستيراد من الخارج وتبلغ فاتورة الطاقة سنوياً أكثر من 40 مليار دولار سنوياً تزيد في الأشهر الأخيرة بشكل كبير مع الانخفاض الكبير في قيمة الليرة التركية، وبالتالي فإن زيادة الصادرات يرافقها زيادة في فاتورة الطاقة وبالتالي زيادة في فاتورة الواردات وهو ما يعني بالطبع مزيد من الحاجة للعملات الأجنبية وزيادة الضغط على احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة. وبنفس الطريقة، تعاني تركيا من اعتمادها على المواد الخام المستوردة من الخارج في الصناعات، ومع كل زيادة في الإنتاج والصناعة والصادرات يتطلب زيادة في واردات الخام، وهو ما يعيد المعادلة الاقتصادية إلى نقطة الصفر بأن أي زيادة في الصادرات ترافقها بالطبع زيادة في واردات الخام وفاتورة الواردات بشكل عام. وفي محاولة للتغلب على هذه المعضلات، اتجهت تركيا في السنوات الأخيرة للبحث عن حلول لأصل المشكلة وذلك من خلال محاولة التركيز على التنقيب عن مصادر الطاقة داخلياً لتقليص فاتورة الطاقة التي أنهكت الاقتصاد التركي، إلى جانب زيادة المصانع القادرة على توفير المواد الخام لتقليل الاعتماد على الخام المستورد قدر الإمكان وهي الطريقة التي يجمع الاقتصاديون على أنها الوحيدة القادرة على تعديل خلل الميزان التجاري في تركيا.

وفي مجال الطاقة، استثمرت تركيا مليارات الدولارات في شراء وبناء سفن التنقيب ومشاريع الطاقة البديلة والسدود، حيث تجري جهود واسعة لزيادة انتاج الطاقة من الرياح والشمس وسدود المياه إلى جانب تنمية جهود التنقيب عن البترول والغاز في اليابس التركي رغم محدوديتها، يضاف إلى ذلك المساعي الكبيرة للتنقيب عن مصادر الطاقة في المياه التركية والتي أسفرت حتى الآن عن اكتشاف كبير في البحر الأسود يتوقع أن تبدأ نتائجه بالظهور بحلول عام 2023[1].

ان العجز في الميزان التجاري يدفع تركيا الى البحث عن سبل للتقليل من تكلفة وارداتها، وذلك عبر الاستثمار خارج حدودها في الدول والأقاليم الغنية بالمواد الأولية لا سيّما النفط والغاز والمواد التي تدخل في الصناعات الثقيلة، وهذه هي الثغرة التي تعمل الحكومة التركية على سدّها من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية، حيث ترى في القارة الإفريقية أهم مصدر لهذه الحاجيات على المدى المتوسط والبعيد.

[1]– لماذا لم تنجح تركيا في تقليص عجز الميزان التجاري رغم تحطيم صادراتها أرقاماً تاريخية، موقع القدس العربي، 2021/12/07، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

ثانيا : المؤشرات الاجتماعية

1- مؤشر التنمية البشرية

عرفت تركيا تحسنا ملحوظا وملفتا للانتباه في مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، ويعد مؤشر التنمية البشرية مقياسًا موجزًا لتقييم التقدم طويل الأجل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، والوصول إلى المعرفة، ومستوى معيشي لائق. ففي عام 2017 احتلت تركيا المرتبة 66 من أصل 162 دولة، حيث بلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين 0,305. ومما جاء في التقرير "في تركيا، تشغل النساء 17,4% من المقاعد البرلمانية، و44,3% من النساء البالغات قد حصلن على مستوى تعليمي ثانوي على الأقل مقارنة بنظرائهن من الذكور الذين كانت نسبتهم 66,0%"[1].

و في عام 2018 حلت تركيا في المرتبة 59 بين 189 دولةً وإقليمًا من حيث التنمية البشرية، حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة، وصُنّفت في فئة "تنمية عالية جدًا" لأول مرّة منذ ظهور هذا المؤشر للوجود.

وسجّلت تركيا 0.806 في مؤشر التنمية البشرية مقارنة ب 0.579 في عام 1990 وفقا للتقرير الأممي. كما أشار التقرير، إلى نشوء نوع جديد من عدم المساواة في مجالات التعليم، والتطور التكنولوجي، وتغير المناخ.

جدول (18) : ترتيب تركيا في مؤشر التنمية البشرية (2020 حسب معطيات 2019)

مرتبة		البلد أو الإقليم	مؤشر التنمية البشرية	
بيانات 2019 (تقرير 2020)[4]	التغيير على مدى 5 سنوات (2014)[4]		بيانات 2019 (تقرير 2020)[4]	متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية (2010-2019)[4]
تنمية بشرية عالية جداً				
54	▲ (5)	تركيا	0.820	▲ 1.16%

المصدر : ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

[1]- تركيا تتقدم في التنمية البشرية عالميًا: موقع ترك برس https://www.turkpress.co/ تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

و في سنة 2019 ارتقت تركيا الى المرتبة 54 (تقرير 2020 استنادا لمعطيات 2019)مسجلة 0.820 في مؤشر التنمية[1]، وهذا التقدم الملحوظ له دلالات كبيرة حول المكانة التي وصلت اليها تركيا على المستوى العالمي.

ثالثا : التحديات الكبرى التي تواجه التنمية الاقتصادية في تركيا

1- البطالة

بلغ حجم اليد العاملة في تركيا مع بداية عام 2011 حوالي 24,73 مليونا بزيادة سنوية بلغت 4% سنوا، وتشير المعلومات الإحصائية للمعهد التركي للإحصاءات وبيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن الاتجاه العام لمعدلات البطالة في تركيا هو الارتفاع مما يمثل تحديا قائما ومستمرا للاقتصاد التركي. وتشير الدراسات الديمغرافية إلى الاستمرار في نمو هذه الفئة حتى عام 2025، وأن نتائج تراجع النمو السكاني لن تظهر على هذه الفئة إلا بعد عام 2025[2].

الجدول رقم (19) : تطور معدلات البطالة بتركيا (2002-2021)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2021
معدل البطالة%	11	14	11.9	9.8	8.7	9.9	10.6	11.2

المرجع : بوخرص عبد الحفيظ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 74 وبتصرف من الطالبين من خلال قاعدة بيانات هيئة الإحصاء التركية 2022

وعند دراسة التوزيع الجغرافي للبطالة في تركيا، نجد أن التفاوت في معدلات ما بين المناطق الجغرافية محدود، وأن هذه النسب بشكل عام متقاربة، وقد سجلت مدينة إسطنبول – المدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان في تركيا – أعلى زيادة في معدل البطالة بين المدن التركية، ووصلت في عام 2009 إلى 52,7 % مقارنة مع العام 2008 لتصبح النسبة العامة للبطالة فيها 16,8 %، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في المدينة 753 ألفا.

[1]- ويكيبيديا، ترتيب الدول في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2020 https://ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

[2]- بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، 2018، ص 74.

و قد سجل معدل البطالة في تركيا خلال عام 2021 استقرارا عند 11.2 بالمئة، بالعام السابق له. وبحسب بيانات هيئة الإحصاء التركية، بلغ عدد العاطلين عن العمل 3 ملايين و777 ألف شخص[1].

2- التضخم

انخفض معدل التضخم في تركيا، من متوسط قدره 70,4 % في الفترة من 1993- 2002إلى 8.7% في نهاية عام 2010، وهي أدنى قراءة في أكثر من أربعة عقود خلال عام 2010،. وقد وضعت الحكومة التركية خطة تهدف إلى خفض التضخم إلى 35% في عام 2002، و20% في عام 2003، و12% في عام 2004 و8% في عام 2005، وقد حققت الخطة نتائج إيجابية خلال الفترة المحددة للتنفيذ (2002-2005)، وجاء انخفاض معدلات التضخم من 45% في نهاية عام 2002 إلى 8.5% في نهاية عام 2016، وهي نسبة أفضل مما وضع في الخطة.

الجدول رقم (20): تطور معدلات التضخم بتركيا (2002-2021)

السنوات	2002	2003	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2021
معدل التضخم %	45.1	25.3	9.6	8.8	10.4	6.3	8.7	5.7	8.9	7.5	8.8	8.5	19.85

المرجع : بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره زواق الحواس، ص 74 ويتصرف من الطالبين من خلال قاعدة بيانات البنك المركزي التركي 2021

وقد كانت نسبة التضخم المرتفعة والمستمرة سمة رئيسية للاقتصاد التركي منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي وجرت محاولات عدة لخفض معدل التضخم منذ ذلك الوقت لكنها باءت بالفشل. ومع نجاح خطة الحكومة التركية التي وضعت عام 2002 لتقليل معدلات التضخم إلا أن هناك أسبابا عدة جعلت من التضخم عملية مستمرة في تركيا منذ عام 1970، ومنها[2]:

- ارتفاع العجز في ميزانية القطاع العام.
- استثمارات ضخمة في البنية التحتية.
- النفقات العسكرية الباهظة المرتبطة بأسباب جغرافية سياسية.
- عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج بسبب الضغوط التضخمية.

[1]- تركيا.. البطالة تسجل 11.2 بالمئة في نوفمبر 2021، وكالة الأناضول للأنباء الرسمية التركية، https://www.aa.com.tr، تاريخ الاطلاع 2022/05/04.

[2]- بكر محمد رشيد البدور، مرجع سبق ذكره، ص 68.

و في الآونة الأخيرة تعقدت مسألة التضخم في تركيا وقفزت إلى معدلات أكبر من المتوقع، فحسب بيانات البنك المركزي التركي، بلغ معدل التضخم في سبتمبر 2021، نسبة 19.85%، وهو معدل مرتفع بلا شك، وتستهدف الحكومة خفضه إلى قرابة 16% بنهاية 2021، ولكن تحليل الواقع الاقتصادي يكشف لنا أن التضخم في تركيا يأتي من جانبي العرض والطلب معا، بمعنى أن سعر الفائدة مرتفع، حتى بعد خفضه إلى 18% في سبتمبر الماضي، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والخدمات، وبخاصة إذا ما كان الاقتصاد يعتمد على الائتمان المصرفي بشكل كبير[1].

ومن جانب آخر، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية لها، وبالتالي يزيد التضخم من جانب الطلب، ومما يخشى منه خلال الفترة القادمة في ظل اتجاه أسعار النفط للارتفاع أن يزيد ذلك من استمرار معدل التضخم مرتفعا لفترة طويلة، ما لم تسع الحكومة للقضاء على الأسباب الأخرى للتضخم، ولعل سياسة تخفيض أسعار الفائدة تكون أحد الأدوات، ولكنها في حالة تركيا تحتاج إلى تدرج، والأخذ بالحسبان فترة زمنية لا تحدث حالة من القلق لدى المدخرين، وحائزي العملات الأجنبية[2].

و لا يمكن إهمال مواجهة ظاهرة المضاربة على سعر الصرف، التي تتكاتف فيها أيد خارجية وأخرى محلية لإضعاف الليرة، فمن غير المقبول أن يكون لدى تركيا اقتصاد بهذه القوة، وتلك المعدلات المرتفعة من معدل التضخم[3].

3- الديون الخارجية

تعتبر الديون الخارجية التركية مرض مزمن أصاب الاقتصاد التركي، حيث نجد أن الدين الخارجي لتركيا قد ارتفع من 129.5 مليار دولار في 2002 ليصل إلى 408.2 مليار دولار في 2014، لتصل الزيادة في حجم الدين إلى 278.7 مليار دولار، وتمثل هذه الزيادة نسبة 215.2% مما كانت عليه قيمة الدين في 2002.

---

[1]- عبد الحفيظ الصاوي، ارتفاع التضخم في تركيا.. الأسباب والتداعيات والحلول، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع 2022/05/13.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- نفس المرجع السابق.

وبشكل عام ظلت الزيادة في الدين العام مستمرة، باستثناء عام 2009، حيث انخفضت قيمة الدين بنحو 10 مليارات دولار، إذ بلغ 277.2 مليار دولار، بعد أن كان في عام 2008 نحو 288.9 مليار دولار، ويرجع انخفاض الدين الخارجي خلال عام 2009 للتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية[1].

جدول (21) : حجم ديون القطاع العام و القطاع الخاص نسبة الى حجم الدين الخارجي التركي .

السنوات	2014	2018
حجم الدين الخارجي	408.2	466
ديون القطاع العام	169.4	140
ديون القطاع الخاص	238.8	326

المصدر : بيانات وزارة المالية والخزلنة التركية لسنتي 2014 و2018.

لكن على الرغم من زيادة الدين العام الخارجي لتركيا من حيث القيمة ما بين عامي 2002 و2014، إلا أن نسبة الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي، تراجعت من 56.8% في عام 2002 إلى 51.6% في عام 2014، ويدل ذلك على قوة بنية الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، والذي انعكس على زيادة قيمة الدخل القومي. و حسب الجدول (21) ، يجدر الاشارة إلى أن وصول قيمة الدين الخارجي لتركيا إلى 408.2 مليار دولار في عام 2014، لم يكن وليد الاقتراض الحكومي أو المؤسسات العامة فقط، ولكنه يتضمن ديون القطاع الخاص، حيث وصل نصيب القطاع العام من الدين الخارجي لتركيا 169.4 مليار دولار فقط في عام 2014[2].و حسب بيانات وزارة المالية والخزلنة التركية لسنة 2018، فان حجم الديون التركية بلغ 466 مليار دولار منها 140 مليار دولار ديون القطاع العمومي، و325 مليار دولار ديون القطاع الخاص[3].

[1]– تركيا الأعلى اعتماداً على الديون الأجنبية، الموقع الالكتروني لجريدة الشرق الاوسط، https://aawsat.com، تاريخ الاطلاع 2022/08/15.

[2]– عبد الحفيظ الصاوي، مرجع سبق ذكره.

[3]– بيانات وزارة الخزانة والمالية التركية 2018 حول تطور الديون الخارجية، http://www.maliye.gov.tr/ تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

3- تدهور سعر صرف العملة

في الواقع يمكن وصف الليرة التركية بشكل عام بأنها من العملات ضعيفة الاستقرار. فتاريخها مليء بالتذبذبات الحادة. ووصلت في بعض المراحل لقِيَم متدنية غير مسبوقة. إذ تم في نهاية القرن الماضي طباعة أوراق نقدية من فئة المليون ليرة. وهو ما يوضّح بشكل جلي مقدار التدني الذي بلغته[1].

لكن شهدت الليرة التركية استقراراً نسبياً بين عامي 2005 و2017. وعلى الرغم من أنها خسرت في هذه الفترة بعضاً من قيمتها إلا أنها كانت خسارة متدرجة وضمن الحدود الطبيعية. إلا أنه وبدءاً من عام 2018 بدأت تتدنى بشكل متسارع وفي محطات زمنية منفصلة.

الجدول (22) : تطور سعر صرف الليرة التركية الى الدولار، 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	ماي 2022
سعرالصرف الى الدولار	2.9	3.79	5.28	5.94	7.43	13.76	15.40

المصدر : اعداد الطالبين بناءا على مقال بعنوان " مسار تهاوي الليرة التركية منذ انقلاب 2016 حتى اليوم" موقع عربي 21 /https://www.alaraby.co.uk تاريخ الاطلاع 2021/05/14

إن رحلة البحث عن جذور أزمة الليرة التركية تحتّم العودة إلى ما قبل عقد ونصف. وتحديداً إلى الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام 2008. وحينها سبّبت هذه الأزمة ركوداً حاداً في عدد كبير من دول العالم. وللخروج من هذا الركود فرضت هذه الدول الفائدة الصفرية لتحفيز الاقتصاد.

الفائدة الصفرية هي قرار من البنك المركزي يُلزم البنوك العامة والخاصة باتباع سعر فائدة مساوياً أو قريباً من الصفر. وعند هذه الفائدة شبه المعدومة يتشجع الأفراد والشركات على التوسع بالاقتراض. فالاقتراض يساعد الشركات على تمويل الإنتاج ويساعد الأفراد على الاستهلاك. فيتحفز الإنتاج والاستهلاك وتتحرك الدورة الاقتصادية وينتهي الركود[2].

[1]- يحيى السيد عمر أزمة الليرة التركية... عودة إلى الجذور ونظرة إلى المستقبل، موقع: HTTPS://SADA.PRO تاريخ الاطلاع: 2022/05/02.

[2]- نفس المرجع السابق.

بناء على ذلك وفي ظل الفائدة الصفرية كانت دول عديدة تفرض فائدة مرتفعة نسبياً. ففي عام 2008 وبينما كانت الفائدة في بعض الدول الغربية 0.25% كانت في تركيا 17%. وهذا الفارق الكبير دفَع الأفراد والشركات الغربيين إلى الاقتراض من بلادهم واستثمار أموالهم في تركيا للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع.

ثم في أعقاب أزمة عام 2008 تلقت تركيا أموالاً ضخمة من الخارج وغالبيتها بالدولار الأمريكي. فتحفز الإنتاج وحقّقت البلاد نمواً اقتصادياً متسارعاً. وفي ذات الوقت وللاستفادة من فرق سعر الفائدة قامت الشركات الخاصة التركية بالاقتراض من الخارج. كل هذا دعم الاقتصاد التركي.

لاحقاً وبعد الخروج من أزمة عام 2008 بدأت معدلات الفائدة في الدول الغربية بالارتفاع. وفي ذات الوقت بدأ سعر الفائدة التركي بالانخفاض. ففي عام 2016 كان سعر الفائدة في تركيا 7%. وفي الدول الغربية ارتفع ليصل إلى 2.5%. فلم يعد الفرق بين السعرين الغربي والتركي بالفرق المحفّز للاستثمار في تركيا. وهذا ما دفَع البعض لإخراج أمواله من تركيا وإعادتها إلى بلدها الأصل[1].

إن الفائدة الصفرية في الدول الغربية حفّزت شركات القطاع الخاص التركية على الاقتراض من الخارج وبكميات كبيرة. وهو ما عزّز النمو الاقتصادي التركي سابقاً. إلا أن المبالغة في الاقتراض أدى لظهور أزمة ديون خارجية. ففي عام 2018 بلغ إجمالي ديون القطاع الخاص التركي 250 مليار دولار. وجزء منها كان مستحق السداد في ذات العام[2].

وفي الوقت نفسه بعدما كان سعر الفائدة مرتفعاً في تركيا خلال الفترة التي أعقبت أزمة عام 2008 تم تخفيضها لاحقاً. ففي عام 2016 كان سعر الفائدة 7%. وهو ما حفَّز الاقتراض بالليرة. وبالتالي بدأ السوق التركي يعاني من كثرة الليرة مقابل ثبات كمية الدولار. فبدأت الليرة تفقد قيمتها بشكل تدريجي.

بالإضافة إلى ذلك فإن ضخ كمية 200 مليار ليرة تركية في السوق خلال عام واحد أدى لإشباع السوق بالليرة. وهو ما جعل الأزمة تتضخم وإن لم تكن ظاهرة بوضوح. لكن الأزمة كانت قد بدأت بالتشكل ولم تكن بحاجة إلا لفرصة لكي تظهر للعلن.

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟، موقع الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 2022/05/12.

بالإضافة إلى ذلك ففي السنوات الثلاث السابقة قام البنك المركزي التركي برفع سعر الفائدة عدة مرات متتالية. ليصل إلى 22% عام 2019. وهذا الرفع كان يهدف للتقليل من كمية الليرة التركية التي أشبعت السوق.

كانت وجهة نظر البنك المركزي برفع سعر الفائدة أنه سيؤدي إلى تقليل الاقتراض وإلى اجتذاب الأموال التركية من السوق وإيداعها في البنوك. وبذلك تقل كمية الليرة في السوق وتتحسن قيمتها. إلا أن معدل التضخم المرتفع لم يجعل من سعر الفائدة جاذباً للإيداع.

و مؤخرا وفي نهاية عام 2021 وعبر تنسيق بين البنك المركزي التركي وجمعية البنوك التركية تم إبرام اتفاق تقوده الحكومة التركية يضمن للشركات والمصدرين عدم تعرضهم لأضرار تقلبات سعر الصرف نظير أن يقوموا بتحويل ما لديهم من عوائد دولارية.و هو ما أدى الى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الليرة الى 12.5 بعدما وصل الى رقم قياسي وصل 20 ليرة في الثلاثي الأخير من السنة[1].

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في تركيا ودورها في تعزيز مكانتها الدولية

تعتبر تركيا من أوائل الدول النامية التي انتهجت سياسات الإصلاح الاقتصادي في بداية ثمانينيات القرن الماضي بعد أن هزتها أزمة اقتصادية حادة، على الرغم من تحقيق الاقتصاد التركي لمعدلات نمو مرتفعة في الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، إلا أنه منذ عام 1979 بدأت هذه المعدلات في التراجع بل تحول معدل النمو إلى معدل سالب عام 1979، ومرد ذلك أن معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في البداية كانت على حساب اختلالات خارجية وداخلية وزيادة المديونية الخارجية.

أولا- تحليل أسباب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا

اتبعت تركيا سياسة التدخل الحكومي منذ بداية الستينيات وحتى نهاية السبعينيات من خلال استراتيجية موجهة نحو احلال الواردات ووضع قيود للتجارة الخارجية، وإقامة المشروعات العامة من أجل التصنيع كما اتبعت أسلوب التخطيط الاقتصادي من خلال الخطط الخماسية، وبدأت أول خطة خماسية في عام 1963 بلغ متوسط معدل النمو 7.6 % خلال الفترة 1973- 1976، وارتفعت الاستثمارات الثابتة بنحو 16.2 % إلا أنه منذ عام 1979 تراجع معدل النمو إلى معدل سالب - 4% خلال هذه السنة وانخفض إلى 1.1% عام

[1]- أزمة الليرة التركية.. هل نحن أمام انفراجة؟ موقع الجزيرة ركن سؤال وجواب https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2022/05/07.

1980، وتزايد معدل التضخم من 58.7 % عام 1979 إلى 110.2 % عام 1980، وحققت الميزانية الحكومية عجزا بلغ – 4.6 % من إجمالي الناتج المحلي عامي 1979 و1980. كما تزايدت المديونية الخارجية إلى 19.1 مليار دولار عام 1980[1].

.كما انتقل الحساب الجاري من فائض قدره 0.7 مليار دولار إلى عجز بلغ 3.4 مليار دولار، بما يعكس الزيادة الحادة في تكاليف الواردات النفطية (لقد تزايد العبء الإضافي على العملة الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار البترول)، وقد اقترن ذلك بركود في الصادرات وفي تحويلات العمال ومول العجز أساسا باقتراض قصير الأجل. ومع سرعة انكماش الاحتياطيات الخارجية أصبحت تركيا أقل قدرة وبصورة متزايدة على الوفاء بمدفوعات الاستيراد وخدمة الدين المتزايدة. مما أدى إلى تراكم المتأخرات وإلى نضوب مصادر التمويل العادي تقريبا، وقد بلغت مجموعة الديون الخارجية التركية في عام 1985 نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي[2].

ثانيا : سيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا

أمام الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للاقتصاد التركي بدأت الحكومة في إتباع برنامج إصلاح اقتصادي يعتمد على التوجه للخارج والاعتماد على آليات السوق. وقد حرصت تركيا منذ البداية على أسلوب التدرج في التحول الاقتصادي الذي بدأته عام 1980، الأمر الذي استلزم تغيرات هيكلية عديدة في الاقتصاد التركي على مستوى السياسة النقدية حيث عملت على تحرير أسعار الفائدة على الودائع لأجل في عام 1980، كما بدأ البنك المركزي في دفع فائدة على الاحتياطات القانونية بالنقد الأجنبي على أساس سعر السوق، كما سمح للمصدرين بالاحتفاظ بقدر من عائد التصدير كودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك التجارية، ومع التقدم في برنامج التحرر الاقتصادي، سمح للبنوك منذ عام 1984 بتحديد أسعار الصرف في نطاق هامش يصل إلى 8% ارتفاعا وانخفاضا حول سعر البنك المركزي إلى أن تم إلغاء هذا الهامش نهائيا في 1985، قامت الحكومة مع مطلع عام 1980 بتحرير الأسعار التي كانت تتسم بالتحديد الإداري من قبل الحكومة، وذلك للقضاء على تشوهات الأسعار، ومن ثم تم تحرير أسعار منتجات القطاع الخاص بالكامل، أما أسعار السلع الأساسية والخدمات التي تنتجها المنشأت الاقتصادية الحكومية، فقد قامت الحكومة بتعديل كبير في أسعارها، بحيث

[1]– أمنية زكي شبانة، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر العدد 02، 1996، ص319 .

[2]– بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، 2018، ص 70.

تتماشى هذه الأسعار مع تطورات التكلفة، واستمرت الحكومة في دعم بعض السلع الإستراتيجية مثل الخبز والفحم والسكر والأسمدة. كما اهتمت الحكومة بمسايرة الأجور للتحرر في الأسعار ووضعت سياسة للأجور تحتوي على تحديد الزيادات السنوية. بدأت تركيا في اتخاذ إجراءات التحرير التجاري منذ عام 1980 حيث خفضت قيود الاستيراد وألغت قائمة السلع المستوردة التي تخضع لنظام الحصص وتم تخفيض معدل التعريفة الجمركية. وقد تزامنت سياسة تحرير التجارة مع تحرير سعر الصرف.

واقترنت التعديلات السابقة بتغيير التشريعات الاستثمارية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن ثم قامت الحكومة بإنشاء إدارة الاستثمار الأجنبي تحت رعاية هيئة التخطيط الحكومي واضطلعت هذه الإدارة بالموافقة السريعة على مشروعات الاستثمار الأجنبي التي يصل رأس مالها إلى 50 مليون دولار أمريكي، أما طلبات الاستثمار التي يزيد رأس مالها عن هذا الحد فيستلزم موافقة مجلس الوزراء علها وتم حصر تعاملات المستثمرين الأجانب مع هذه الإدارة فقط، بحيث تتقلص الإجراءات ويتم الابتعاد عن البيروقراطية تجاه المستثمرين الأجانب. كما منح الاستثمار الأجنبي نفس الحوافز المالية التي تتاح للمستثمر المحلي، ولكن مع هذا التحفيز للاستثمار الأجنبي إلا أن الحكومة اشترطت أن تقل مساهمة رأس المال الأجنبي في المشروعات عن 50% من أجل منع سيطرة الأجانب على العملية الإنتاجية في تركيا، كما ألزمت المستثمر الأجنبي بتصدير كميات معينة حددتها إدارة الاستثمار وفقا لنوع النشاط الإنتاجي، وذلك لدفع الصادرات التركية. والجدير بالملاحظة أنه مع التطور والتقدم في التحرر الاقتصادي في تركيا، غيرت الحكومة من بعض التشريعات تجاه الاستثمار الأجنبي وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، فمع بداية عام 1986 تم إلغاء القيود على الملكية الأجنبية بالنسبة لمعظم الأنشطة[1].

و بخصوص سياسة الخوصصة، لقد كان من بين تدابير الإصلاح الاقتصادي اتخاذ مجموعة من الإجراءات نحو تطوير إدارة القطاع العام وإلغاء الدعم المباشر وغير المباشر والمعاملة التفضيلية له، كما تم إزالة تشوهات أسعار منتجات هذا القطاع. وفي عام 1986 صدر قانون يجيز بيع المنشأت المملوكة للدولة. وقد قامت تركيا ببيع المشروعات التي تمتلكها والتي ارتفعت قيمة ما بيع منها من 105 مليون دولار سنة 1989 إلى 267 مليون دولار سنة 1990. وازداد نشاط خوصصة المشروعات الكبرى في تركيا في الفترة 1989-1992. وهكذا فإنه رغم الإجراءات المتعددة التي اتخذتها تركيا لتحقيق الخوصصة فقد بلغت حصيلة

[1]- بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الخوصصة خلال الفترة 1989-1992 حوالي 676 مليون دولار فقط، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البيع من جانب الحكومة وضعف سوق رأس المال في تركيا إلا أنها قامت بتطويره وإصدار القوانين الخاصة بتنظيمه، كما رخص للبنوك وسماسرة البورصة بالعمل كوسطاء في سوق الإصدارات الأولى، كما سمح أيضا بتكوين شركات الاستثمار وصناديق استثمار للعمل في هذه السوق للإشارة فإنه في جويلية 1985 أقر صندوق النقد الدولي ترتيب مؤازرة لمدة ثلاث سنوات دعما للبرنامج بمقدار 1250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة 625% من حصة تركيا في ذلك الحين استخدم بالكامل، ثم أعقبه ترتيب مؤازرة آخر لمدة سنة قيمته 225 مليون وحدة سحب (75% من الحصة) وقد ألغي هذا الترتيب الأخير واستبدل في أبريل 1985 ترتيب آخر بنفس الحجم، وبصفة إجمالية قدم الصندوق في الفترة من 1980-1985 مبلغ 1.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (استخدم منها 1.5 مليار وحدة). في حين قدم البنك الدولي 1.6 مليار دولار في خمس قروض تكيف هيكلي متعاقبة، إلى جانب قروض مشاريع كبيرة[1].

ثالثا: . مسيرة الإصلاحات من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا

1-مسيرة الإصلاحات من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1980-1994)

يمكن توضيح المؤشرات الأساسية التي يعكسها الأداء الاقتصادي في تركيا في ظل انتهاج الإصلاح الاقتصادي خلال حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1980-1994)

مؤشـــــرات النمـــــو /السنوات	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1993	1994
معدل النمو %	1.1-	4.6	5.9	3.9	3.6	5.2	5.8	7.4	5.1-
الميزان التجاري مليار دولار	5.6-	3.3-	3.5-	3.4-	6-	7.2-	5-	10.2-	1.9
معدل التضخم %	110.2	30.8	49.9	44.1	45.0	60.3	70.1	66	66
الاستثمار الأجنبي م مليار دولار	1	9	1	2	3	6	7	6	6
الدين الخارجي مليار دولار	19.1	19.7	21.6	32.8	40.7	49.0	55.0	68	68

المصدر: بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، 2018، ص 73.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 72.

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد بلغ -1.1 % عام 1980 إلا أنه إزاء الإصلاحات الاقتصادية بدأ معدل النمو في التحسين منذ 1982 وحتى 1993 إلا أنه سجل معدلا سالبا في عام 1994 وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 66% في عام 1993.

تزايد الدين الخارجي من 55 مليار دولار عام 1992 إلى 68 مليار عام 1993 أي حوالي 39% من إجمالي الناتج المحلي. وقد ساهمت هذه المعوقات في خفض المكاسب الاقتصادية التي تحققت عقب انتهاج سياسة تحرير الاقتصاد في الثمانينيات والتي انعكست بدورها على معدل النمو.

نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا في خفض معدل التضخم من 110.2 % عام 1980 إلى 45% عام 1988 ثم بدأ في الارتفاع منذ عام 1989 وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي وتدهور الأداء الاقتصادي للمشروعات المملوكة للدولة وتزايد عجز الحساب الجاري[1].

2- مسيرة الاصلاحات من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1995 -2001)

يمكن رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد التركي بعد الإصلاح الاقتصادي من خلال الجدول التالي[2]:

الجدول (24) : أهم المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد التركي للفترة 1995 -2001

مؤشـــرات النمـــو /السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو %	4.4	6.9	7.6	3.1	4.7-	7.4-	7.5-
معدل التضخم %	77.1	83.3	85.7	84.6	64.9	54.9	54.4
معدل البطالة%	7	5.8	6.9	6.2	7.3	6.6	8.4
الاستثمار الأجنبي م مليار دولار	0.7	0.7	0.8	0.9	0.7	0.9	1.1
أحداث أثرت على الاقتصاد التركي			الأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية الروسية				
المرجع : بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 74 وبتصرف من الطالبين.							

[1]- نفس المرجع السابق، ص 75.

[2]نفس المرجع السابق، ص75.

شهد الاقتصاد التركي في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أزمة اقتصادية حادة والتي تجسدت في المؤشرات المتذبذبة والمتردية المعبرة عن أداء الاقتصاد التركي في تلك الفترة، فمعطيات الجدول تبرز أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي التركي قد تراجع من 7.6 % عام 1997، إلى 3.1 % عام 1998 قبل أن ينحدر إلى هوة الركود العميق مسجلا 4.7- % عام 1999. وكانت للأزمات الأسيوية عامي 1997 و1998، والأزمة المالية الروسية تأثيرا سلبيا على نمو الاقتصاد التركي بسبب انخفاض صادرات تركيا نحو هذه الدول؛ كما أن ارتفاع معدل البطالة من 5,8 % عام 1996، إلى 6,9 % عام 1997، وتراجع إلى 6,2% عام 1998، ثم عاد للارتفاع ليبلغ نحو 7.3 % عام 1999، ثم انخفض إلى 6,6% عام 2000، ثم عاد للارتفاع ليبلغ 8,4 % عام 2001، في ظل التداعيات السلبية لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام بالذات على قطاعات السياحة والطيران والفنادق والمطاعم والصناعات التصديرية وبالذات الصادرات التي تتم بالشحن الجوي.و بالنسبة لمعدل التضخم، فقد بلغ نحو 77.1 % سنويا في المتوسط خلال الفترة من عام 1990 حتى 1995، وارتفاع إلى 82,3 % عام 1996، وإلى 85.7 % عام 1997، وبقي عند مستوى مرتفع مسجلا نحو 84.6 % عام 1998، كنتيجة للسياسات المالية التي نتج عنها عجزا كبيرا ودائما في ميزانية الدولة، والسياسة النقدية التي أدت إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية وما يترتب عليه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة التي توازي نحو ثلث الاستهلاك الخاص والعام في تركيا[1].

[1]- بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

المبحث الثاني: اهتمام الدول الكبرى بالقارة الإفريقية والتنافس عليها

تكتسب القارّة الأفريقية أهمّيتها من كونها تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة والأحجار النفسية التي يشتدّ الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلّص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم، ومن الموارد التي تتمتّع بها.

و قد زادت أهمية القارة الإفريقية في هذا المجال بعد اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية مطلع العام 2022، حيث اعتبرت طوق نجاة لدول الاتحاد الأوروبي في مجال الغاز المستورد من روسيا، والتي تهدد هذه الأخيرة بقطعه بسبب الخلافات بين الطرفين، وتعتبر الجزائر ونيجيريا من أكبر البلدان التي يعول عليهما في تلبية حاجيات اوروبا في حال إقدام روسيا على قطع الغاز عنها كرد على العقوبات المفروضة عليها.

غير أن نظرة الدول الكبرى إلى إفريقيا تختلف حسب استراتيجية كل دولة في القارة، وبالتالي يختلف الدافع من بلد الى آخر، فهناك من له دافع أمني بالدرجة الأولى، وهناك من له دافع اقتصادي تجاري، وهناك من له دافع سياسي.

المطلب الأول : أهم الدول الكبرى المتنافسة على القارة الافريقية

أولا: الاهتمام الصيني بالقارة الافريقية

تنظر الصين إلى أفريقيا على أنّها خزّان استراتيجي للموارد الأوليّة والطبيعية في العالم، وهو ما يعطيها القدرة على تلبية حاجاتها المتزايدة من هذه المواد وبالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي للبلاد والصعود الجيوسياسي على المستوى الإقليمي والدولي.

الشكل رقم (08): تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا 2002-2020

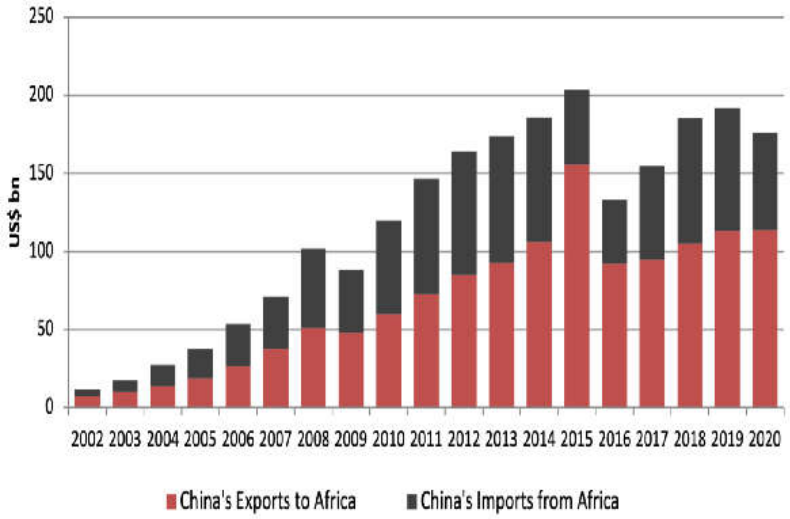

المصدر : http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

و بخصوص المبادلات التجارية فهناك خمسة أسباب مترابطة العوامل التي تحدد بشكل كبير المبادلات التجارية الصينية-الإفريقية وهي الميزة النسبية للصين في الإنتاج المكثف للعمالة ورأس المال، والموارد الطبيعية الوفيرة في إفريقيا، والنمو الاقتصادي السريع للصين، وتشديد الصين على بناء البنية التحتية في الداخل وفي إفريقيا، وظهور وفورات الحجم في قطاعات الشحن والصناعات الخفيفة في الصين، ووفقا للإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك في الصين، بلغ إجمالي حجم الواردات والصادرات مع إفريقيا خلال سنة 2020 ما قدره 180 مليار دولار أمريكي، ويعتبر معدل نمو التجارة الخارجية للصين مع إفريقيا هو الأعلى في العالم، وعلى وجه الخصوص[1].

والشكل أعلاه يبين تطور المبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا خلال الفترة 2002 إلى 2020، حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا إلى أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة من 2002 إلى 2005، ليعرف تزايدا بأكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة من 2005 إلى 2010، ليتزايد بعد ذلك ويصل ذروته في عام 2015 بأكثر من 200 مليار دولار. بصفة عامة تزايد حجم المبادلات التجارية بأكثر من 10 مرات بين عامي 2002 و2018، إذ أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا للعام ال 12 على التوالي

[1]- بن محمد هدى، طوبال ابتسام ،الإطار العام للشراكة الصينية-الإفريقية وسبل تحقيقها، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 5، 2020، ص235.

حيث أسهمت برامج التعاون الكبرى في تعزيز التجارة الثنائية بين الجانبين، موفرة طلبا متزايدا على الطاقة ومعادن القارة فالصين تشتري حاليا أكثر من ثلث إنتاج إفريقيا من النفط، وقد مكن ذلك إفريقيا من تحسين معدلات التبادل التجاري من خلال زيادة الطلب على الصادرات الإفريقية، ولا سيما على سلعها من الموارد الطبيعية. ظلت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا تتزايد باطراد على مدى ال 18 سنة الماضية. ومع ذلك، أثرت أسعار السلع والمواد الأساسية الضعيفة منذ عام 2014 بشكل كبير على قيمة الصادرات الإفريقية إلى الصين، حتى مع بقاء الصادرات الصينية إلى إفريقيا ثابتة[1].

و عملت الصين على وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ منذ العام 1996، لكنّ الثمرة الحقيقة للمجهود الصيني بدأت تظهر منذ انعقاد المنتدى الصيني– الأفريقي في العام 2000، والذي أرسى أسسا متينة للعلاقة بين الطرفين لاسيما في المجال الاقتصادي والتجاري وفي جوانب أخرى سياسية وحتى عسكرية.

وشكّل العام 2006 مرحلة تقييميه للمنجزات المحقّقة، وكان النجاح باهرا، إذ شهد هذا العام قمّة أفريقية– صينية حضرها رؤساء 43 دولة أفريقية وممثلون عن 5 دول أخرى الأمر الذي أعطى مؤشرا على مدى أهمية وثقل الدور الصيني في أفريقيا، كما أعطى مؤشرا آخر عن مدى ثقة الدول الأفريقية بهذا الدور المتنامي لبكّين خاصة أنها لا تسعى إلى هيمنة سياسية ولا تمتلك نزعة استعمارية وهو ما يعني أنّها ماضية في اتجاهها الصحيح في القارة الأفريقية وأنّ دورها سيتعاظم مستقبلا[2].

ثانيا: الاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية

لأمريكا موقع متقدّم في القارة الأفريقية، لكنّ هذا الموقع تعرّض لعملية تآكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي والخوف من امتداداه إلى دول القارة، وذلك نتيجة لسببين أساسيّين:

- إهمال الولايات المتّحدة لمصالحها الحيوية في القارة من جهة.
- إهمالها مصالح الدول الأفريقية التي أصبحت تلتفت إلى قوى أخرى لتحقيق الشراكة معها ضمن معطيات أفضل ووفق رؤيتها[3].

[1]– نفس المرجع السابق، ص 237.

[2]– علي حسين باكير، التنافس الدولي في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2009، ص07.

[3]– نفس المرجع السابق، ص8.

وقد ساهم النفوذ الصيني الهائل في القارة والذي تراكم خلال السنوات الماضية بسرعة قياسية في إحداث صدمة لدى الأوساط الأمريكية، فخرجت النداءات مطالبة بإعادة الاعتبار لموقع الولايات المتّحدة في هذه القارّة.

على العموم، تختلف إستراتيجية واشنطن عن إستراتيجية بكّين في النظرة إلى القارّة الأفريقية على الرغم من وجود بعض العناصر المشتركة بينهما، وعلى الرغم من أنّ أمريكا تعدّ الشريك التجاري الأوّل للقارة (بدأت تفقد مركزها بسرعة كبيرة لصالح الصين) إلاّ أنّ البعد الأمني وليس التجاري أو الاقتصادي هو الذي يحظى بالأولوية في الخطّة الأمريكية للتعامل مع القارة.

الشكل رقم (09): منحنى يبين تطور التنافس الامريكي الصيني تجاه افريقيا في المجال التجاري 2000-2013

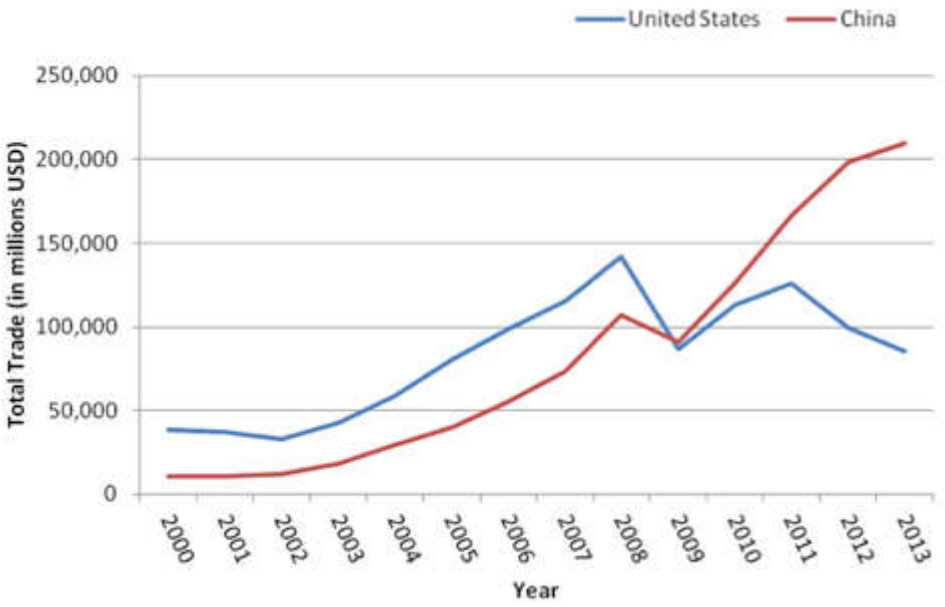

المصدر : **https://www.stimson.org/2014/american-and-chinese-trade-africa**

و يلاحظ من خلال المنحنى اعلاه ان عام 2009 يعتبر المنعطف في ميل ميزان المبادلات التجارية لصالح الصين بعدما كانت لصاح الولايات المتحدة الامريكية، ومنذ ذك الحين الى اليوم والصين تتصدر العلاقات التجارية مع القارة الافريقية.

و قد أدخلت واشنطن القارة الأفريقية بقوة في أجندتها الأمنية بعد هجمات 11 أيلول 2001 والحرب على الإرهاب. وشهد العام 2003 بداية تفعيل الاهتمام الأمريكي، حيث تم تأطير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه القارة بطرح مشروع "أفريكوم" في العام 2007، وهو ما قالت عنه إنه "مشروع لنشر الاستقرار وزيادة

التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة الأفريقية، من شأنه أن يعطي أيضًا الولايات المتحدة مزيدًا من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في أفريقيا[1].

ثالثا: الاهتمام الروسي بالقارة الإفريقية

تختلف الإستراتيجية الروسية في أفريقيا عن نظيرتها الصينية أو الأمريكية، فهي في المبدأ لا تحتاج إلى نفط القارة كما الحال مع الصين أو أمريكا لكونها من كبرى الدول المنتجة لهذه السلعة، وأراضيها تكتنز الكثير من الموارد الطبيعية والأولية أيضا على عكس الصين، كما أنّ البعد الأمني في سياستها تجاه القارّة أقل من ذلك الموجود لدى الولايات المتّحدة. وجرى متابعة هذه الإستراتيجية في الشق الاستثماري العام 2006 في زيارة بوتين الشهيرة لأفريقيا الجنوبية، ومن ثمّ العام 2009 عبر زيارة الرئيس "مدفيديف" لأهم الدول الأفريقية برفقة وفد من 400 شخص من ضمنهم مسؤولون ورجال أعمال ومستثمرون[2]

الشكل (10): منحنى تطور المبادلات التجارية بين روسيا وافريقيا للفترة 2013-2020.

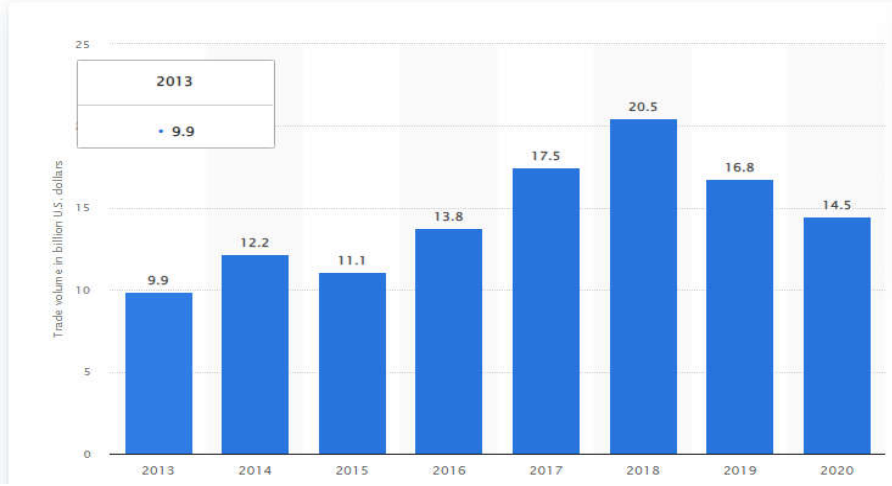

المصدر : https://www.statista.com/statistics

و بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وافريقيا سنة 2020، 14.5 مليار دولار، ويعتبر القمح أغلب الصادرات الروسية إلى الدول الإفريقية، إذ تبلغ نسبته بين الصادرات 95.%وهذا الوضع هو الذي يفسر قلق المحللين الماليين إزاء توقعات بارتفاع مذهل لأسعار القمح في خضم الحرب الروسية على أوكرانيا.ويستورد

[1]- نفس المرجع السابق، ص11.

[2]- نفس المرجع السابق، ص13.

معظم القمح الروسي من طرف البلدان الإفريقية الأكثر سكاناً، مثل مصر والسودان ونيجريا وتانزانيا والجزائر وكينيا وجنوب إفريقيا[1].

وبالإضافة للقمح، فإن وقود التعدين مثل الفحم والمشتقات البترولية والغاز، تمثل 18% من المواد التي تستوردها الدول الإفريقية من روسيا.و في عام 2019، نظم الرئيس بوتين قمة جمعت معه أربعين رئيساً إفريقياً خصصت لمناقشة الشراكة والتعاون بهدف مضاعفة حجم المبادلات خمس أضعاف مما هو عليه اليوم[2].

رابعا: الاهتمام الفرنسي بالقارة الافريقية

تتشعب المصالح الفرنسية في القارة ما بين مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية أمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية؛ خاصة أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أراضيها.

وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية، بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب ووسط أفريقيا، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية.

وكانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيق هذا الهدف؛ إذ أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيكون مجالها الرئيسي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم يصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحاً أمام النفوذ الفرنسي بعيداً عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية[3].

[1]– افريقيا تستورد منتوجات من روسيا بسبعة أضعاف ما تصدره إليها، موقع القدس العربي، https://www.alquds.co.uk، تاريخ الاطلاع 12_05_2022.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، المنتدى الاسلامي، ص84

الشكل (11) : حجم الصادرات نحو افريقيا 2018

المصدر: وكالةDW الاخبارية الألمانية

المطلب الثاني : بواعث التنافس الدولي على القارة الإفريقية

أولا : الطاقة

يعدّ هذا الملف محور تقاطع للتنافس الصيني– الأمريكي في أفريقيا، ويشهد معالم نزاعات واضحة وتنافس شرس تظهر إحدى تجلياته في السودان، مع مخافة أن يتطور هذا النزاع مستقبلا ليتحوّل إلى صراع وأن ينتقل من السودان إلى دول مثل نيجيريا وأنغولا والجزائر وغينيا الاستوائية والغابون وتشاد والكونجو وكلها دول ذات أهمّية نفطية عالية بالنسبة للصين وأمريكا في القارة الأفريقية لاسيما أنغولا ونيجيريا[1].

بالنسبة للصين، فسياستها الداخلية تعطي الأولوية للشق الاقتصادي وضرورة الحفاظ على معدّلات النمو المرتفعة خوفا من التداعيات الاجتماعية والسياسية التي من الممكن أن تحصل فيما لو تدنت هذه المعدلات أو توقّف النمو، الأمر الذي يتطلّب استهلاك كمّيات كبيرة من الطاقة، وكون الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، فانّ الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن تقفز واردات الصين النفطية لتصل إلى 13.1 مليون برميل يوميا بحلول العام 2030.

[1]– نفس المرجع السابق، ص87.

وبما أنّ حوالي 30% من واردات بكّين من النفط تأتي من أفريقيا مقارنة بحوالي 50% من منطقة الشرق الأوسط، فإنّ تواجدا صينيا قويا في أفريقيا حيث يوجد النفط يصبح ضرورة قصوى، لعدد من الأسباب منها:

تأمين الاحتياجات المتزايدة من النفط للبلاد والتي تقفز بمعدّلات كبيرة بشكل يستوجب الكشف عن أماكن جديدة لإنتاج النفط واستخراجه.

في المقابل، تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم، وهي لم تستطع بعد التخلّص من عقدّة الإدمان على النفط، ويعتبر النفط بالنسبة لها مسألة حياة أو موت، وعنصرا غير قابل للمساومة، فحيثما يوجد نفط يجب أن تكون أمريكا حاضرة وفي المقدّمة.

وفيما يتعلّق بوارداتها من النفط من أفريقيا، فهي تشكّل قرابة الـ 15% إلى 20% من وارداتها النفطية أي ما يوازي تقريبا وارداتها من دول الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 25% خلال السنوات الست القادمة، بحيث تستورد الولايات المتحدة أكثر من 770 مليون برميل من النفط سنويا من القارّة السمراء[1].

ثانيا: السلاح والأمن

يشكّل هذا الملف عنصر ربط نزاع بين روسيا وأمريكا في أفريقيا على اعتبار أنّ القارّة الأفريقية لوحدها تضم أكثر من 40% من النزاعات المسلّحة العالمية التي تحصل سنويا، تتوزع على أكثر من 20 دولة في القارّة.

وتشير التقديرات إلى أن كلفة النزاعات المسلحة على التنمية الأفريقية بلغت من العام 1999 وحتى 2003 حوالي 250 مليار دولار، وأنّ النزاعات المسلّحة قلّصت من حجم الاقتصاد الأفريقي بنسبة 15% وكبدته خسائر سنوية تقدر بـ18 مليار دولار، كان من المكن لها أن تستخدم في مكافحة الإيدز أو الفقر أو الجهل في القارة.

بالنسبة لروسيا، فهي تعدّ ثاني أكبر مصدّر للسلاح في العالم بعد الولايات المتّحدة الأمريكية، وقد زادت صادرات السلاح الروسي العالمية بنسبة 14% عن الفترة 2004-2008 عما كانت عليه في 1999-2003

[1]- علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص12.

لتسجّل رقما قياسيا بلغ 8.35 مليار دولار العام 2008، كما تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلي دول القارة بنسبة 200% خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة[1].

ثالثا : الاستحواذ على الموارد الطبيعية والأوّلية

يعدّ هذا الملف مرتكزا لتنافس شرس وقوي بين كل من الصين وروسيا. فالصين أكبر مستهلك ومستورد للموارد الطبيعية والأوّلية كالحديد والألمنيوم والنحاس...الخ، أمّا روسيا فهي من أكبر المستثمرين في القطاعات الحيوية في أفريقيا، فعلى سبيل المثال، استثمرت أكبر أربع شركات روسية للحديد بين الأعوام 2004 و2007 أكثر من 5 مليار دولار في منطقة الصحارى الأفريقية وحدها.

قد يبقى الأمر محصورا في الإطار التنافسي إذا التزم البعد التجاري لمضمونه ولم يتعدَّه إلى مضامين أخرى كالسيطرة على الموارد للتحكّم بها، وهي حرفة تتقنها الإستراتيجية الروسية كموضوع الغاز المورّد من روسيا عبر أوكرانيا إلى أوروبا

لكن في هذه الحالة، سيتحوّل التنافس إلى نزاع، وقد تدخل الولايات المتحدة على الخط في حال تعداه إلى مسألة الطاقة والنفط. إذ لا يمكن للدول المتنافسة أن تفهم قيام دولة غنية بالموارد الطبيعية وبالنفط والغاز كروسيا بالاستحواذ على قطاعات إستراتيجية في أفريقيا بشكل يتخطّى البعد التجاري إلاّ من باب أنّه محاولة لعرقلة تقدّمها وحصولها على ما تحتاجه من هذه الموارد للمحافظ على صعودها، وقد تفهم الصين من هذه المعطيات أنّها المستهدفة من التحرّك الروسي في هذا[2].

[1]- نفس المرجع السابق،ص13.

[2]- نفس المرجع السابق،ص13.

المبحث الثالث: الاهتمام التركي بالقارة الإفريقية

المطلب الأول : العلاقات التاريخية بين تركيا وإفريقيا

من أجل تحليل العلاقات التركية الإفريقية على مدى التاريخ بشكل أفضل يجب تحليل الموضوع من الناحية الجغرافية– الاصطلاحية. إذ يمكننا في تركيا الحديثُ عن مصطلحين بارزين بالاستناد إلى المناطق الجغرافية: الأول إفريقيا الشمالية، والثاني الصحراء الجنوبية الكبرى، وكلا المصطلحين يخطران في ذهن المواطن التركي على أنهما يشكّلان جزءًا من تاريخ الدولة العثمانية، وقد أُفصِحَ عن هذا الأمر في سياسات تركيا الخارجية تجاه إفريقيا... ومن الناحية التاريخية كانت إفريقيا الشمالية جزءًا من الدولة العثمانية خلال القرنين الخامس والسادس عشر، لذا بينها وبين تركيا علاقات قوية ومتينة، خلافًا للصحراء الكبرى الجنوبية التي تُعدّ علاقاتها بتركيا أقل متانة وقوة، لأن هذه العلاقات ليست قديمة، إذ يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر الميلادي[1].

وبحسب المجتمع التركي لا تُعَدّ إفريقيا الشمالية منطقة جغرافية بعيدة، ويُفسَّرُ هذا الأمر بسببين: الأول هو الحضور الإسلامي في هذه المنطقة، وكونها ضمن صلات قريبة بالتاريخ العثماني، وهذا ولّد شعورًا بأن شمال إفريقيا جزء من المحيط التركي وامتداد له، ولم تكن مسألة تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الشمال الإفريقي محط خلاف، بل على العكس لاقت قبولًا واسعًا على طول تاريخ السياسات الخارجية المختلفة، أما السبب الثاني فهو تقبّل شمال إفريقيا للمجتمع التركي على أنه أحد أقرب مجتمعات الشرق الأوسط إليه، أما الصحراء الكبرى الجنوبية فكانت على مر الزمان مصدرًا للجوع والفقر والأمراض والحروب الداخلية، وهذه الأسباب كانت بمثابة العناصر الأساسية التي شكّلت صورة الصحراء الكبرى الجنوبية لدى الأتراك[2].

وإذا علمنا أن مصر، وليبيا، وتونس والجزائر كانت تحت الحكم الكلي العثماني فإننا نستطيع فهم العلاقات التركية الإفريقية بشكل أوضح، وفي الوقت نفسه ينبغي أن نعلم أن الدولة العثمانية كانت ترسل ممثليها إلى الشمال الإفريقي بين الفينة والأخرى لتعرقل التقدم الإسباني في تلك المنطقة. أما بالنسبة لمنطقة الصحراء الكبرى الجنوبية فكانت دول منها تحت حكم الدول العثمانية، مثل: السودان، وإرتيريا، وإثيوبيا، وجيبوتي،

[1]– محمد أوزكان، من القول إلى الفعل: العلاقات التركية– الإفريقية وتحليلها 1998– 2015م،موقع رؤية تركية، https://rouyaturkiyyah.com ، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

[2]– نفس المرجع السابق.

والصومال، والنيجر، وتشاد. وفي سعي لتحجيم الاستعمار البرتغالي في القارة الإفريقية كانت الدولة العثمانية تظهر بشكل فعال في شرق إفريقيا. أما بالنسبة للصحراء الكبرى الشمالية فكان العثمانيون جزءًا من نظام القوى آنذاك، وفي هذا المضمار أقامت علاقات ودّ وصداقة مع إمبراطوريات الكانم– بورنو الحاكمة في تشاد والنيجر. ومما يُذكر هنا أنّ إمبراطوريات الكانم– بورنو وقّعت اتفاقية دفاع مع الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث 1575، وبحسب الاتفاقية أرسل السلطان للكانم بورنو تجهيزات وعربات عسكرية[1].

ومع إضافة الجانب الديني لهذا الأمر وبناء على طلب السكان قامت الدولة العثمانية بإرسال الأئمة إلى رأس الرجاء الصالح التي تقع الآن في إفريقيا الجنوبية، عن طريق القنصل الفخري روبيكس عام 1836. ولأن هذه المنطقة كانت تحت الحماية الانجليزية فقد أرسل والي المنطقة رسالة إلى الملكة يبيّن فيها وضع المسلمين هناك، حتى إن هذا الأمر سِيقَ إلى سفير الدولة العثمانية في لندن هـ.أ. مزورس، الذي نقل هذا الأمر إلى الخليفة (الخليفة العثماني في ذلك الوقت)، وعندها أمر الخليفة بإرسال رجل دين من القصر إلى إفريقيا الجنوبية.

بعد مجيء أبو بكر أفندي إلى المنطقة وبفضل جهوده وسعيه تكوّنت صلات وارتباطات قوية بين مسلمي رأس الرجاء الصالح والدولة العثمانية.

بعد قيام الجمهورية التركية عام 1923 تدنّت العلاقات التركية الإفريقية إلى أدنى مستوياتها، والسبب هو الأمور الداخلية، ونشوء دولة جديدة، ومحاولة ضمان استقلالها، إلا أن تركيا بدأت في سنوات الحرب الباردة بتنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول إفريقيا الشمالية، لكن كانت هذه العلاقات تتشكّل وفق سياسات القطبين آنذاك، مما أدّى إلى وقوع سوء تفاهم بين الشعبين بين الفينة والأخرى.

على سبيل المثال إن تصويت تركيا في مجلس الأمم المتحدة عام 1956 ضد استقلال الجزائر لايزال يخطر في الأذهان على أنه "خطأ" تاريخي لتركيا. ومهما كانت العلاقات التركية الإفريقية ضعيفة اعتبارًا من عام 1970 إلا أنها تطورت إلى حد ما بفضل جهود تغيير العلاقات السياسية والاقتصادية.

وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ومع بدء فترة انتهاء الاستعمار اعترفت تركيا بجميع الدول التي حصلت على استقلالها، وسعت إلى إنشاء علاقات دبلوماسية معها، كما أنها فتحت سفارات دائمة في تلك

[1]– نفس المرجع السابق.

البلدان... وتّعد القنصلية العامة التركية التي فتحتها تركيا في لاغوس سنة 1956 أول ممثل رسمي لتركيا في تلك المنطقة[1].

المطلب الثاني : الأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية

تستند السياسة الخارجية التركية على رؤية أحمد داود أوغلو (الذي كان وزير الخارجية في السابق ورئيس الوزراء فيما بعد ورئيس حزب معارض حاليا)، فهو واضع المعالم الكبرى للسياسة الخارجية التركية بحكم موقعه كباحث أكاديمي له أبحاث منشورة في كبرى الدوريات العلمية في العالم، وقد جمع نظرياته في كتاب "العمق الاستراتيجي لتركيا" الذي نقل أفكاره من النظري إلى التطبيقي بعد انخراطه في العمل السياسي من باب الحزب الحاكم وتبوأه مراكز صنع القرار، وله في هذا المجال ثلاث نظريات أساسية تعبر عن رؤيته تعبيرا ينتسب إليه انتسابا أصيلا لا تقليدا ولا ترجمة عن الدراسات الأجنبية[2]، ويمكن تلخيصها كما يلي :

1 – نظرية التحوّل الحضاري: نجح أحمد داوود أوغلو في إقناع صانعي القرار بتبني أفكاره الخاصة بالخصائص المنشودة للسياسة الخارجية وهي إنهاء الصراعات والوصول الى حد أقصى من التعاون، ولم تبق هذه الأفكار حبيسة المستوى الرسمي للسياسة فحسب بل تم نشرها في الصحافة الوطنية والدولية، هذا إلى جانب تأثيرها الكبير في الساحة العربية وكانت نظرية التحول الحضاري التي صاغها أحمد داود أوغلو في كتابه " العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية " من أهم النظريات التي تثبت قناعاته الراسخة بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع وقوة الحق الأصيل ؛ فبحسب رؤيته الواقع ومستقبل العلاقات الدولية يبرهن على أن ما يجري في العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ليس تعبيرا عن انتصار الرأسمالية الليبرالية، ولا عن نهاية التاريخ وإنما هو تعبير عن تحول حضاري واسع المدى، وبموجب هذا التحول ينزاح – تدريجيا – المركز الحضاري الأطلسي الأمريكي، وتحاول القارة الأوروبية استرداده مرة أخرى من خلال الاتحاد الأوروبي كما تحاول آسيا المركز الباسيفيكي بناء هذا المحور الجديد بقيادة الصين والهند واليابان، كما يحلم العالم الإسلامي أن يبني محورا حضاريا جديدا أيضا مرتكزا على تماسك رؤيته للعالم، وفي القلب من هذه الرؤية تركيا وإيران

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– عبد الحق زغدار، فهيم رملي، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، ديسمبر 2014، الجزائر، ص49.

وباكستان ومصر، وهو يعتقد أن هذه هي النواة الصلبة التي يرتكز عليها المحور الحضاري الإسلامي الصاعد، إلي جانب الموارد المادية الهائلة التي يمتلكها.

وطبقا لنظرية التحول الحضاري لأحمد داود أوغلو فإن المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية تشهد منازعة بين أكثر من مركز أو محور حضاري باتجاه نظام عالمي جديد وهو يؤكد حضور العالم الإسلامي في خضم هذه المنازعة، ويرسم مسارا من أربع مراحل قطع منها المحور الإسلامي ثلاثا ودخل في الرابعة : أولاها مرحلة الخضوع للنزعة الاستعمارية، وثانيتها مرحلة تحديد الهوية بعد سقوط الخلافة العثمانية إلي قيام ثورات التحرر من الاستعمار، وثالثتها مرحلة نشأة دولة ما بعد الاستعمار وسيطرة النخب المتغربة عليها، ورابعتها يسميها مرحلة تجدد الإدراك الذاتي الإسلامي وتخلصه تدريجيا من عقدة الدونية التي سيطرت على الذهنية المسلمة إبان الحقبة الاستعمارية، ويضرب مثالا على ذلك بخروج تركيا في عهد الرئيس تورجت أوزال منذ منتصف الثمانينيات من سياسة الانكفاء على الذات، والعزلة عن محيطها الإستراتيجي الإسلامي، والقبول المتنامي لهذا التوجه ن السياسة الداخلية التركية وعندما يصل إلي هذه النقطة نجده يمسك بأول خيط ينسج به نظريته الكبرى الثانية وهي نظرية العمق الاستراتيجي التي سنتطرق لها في النقطة الموالية[1].

2 – نظرية العمق الاستراتيجي: شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على أكثر من صعيد، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه من قبل، سيما مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة قضاياها بكيفية مباشرة، وقيامها بالحرب على ما يسمى " الإرهاب "، هذه البيئة كانت مواتية لتركيا من أجل الدخول في تفاعلات أمنية وإستراتيجية وسياسية في مختلف المناطق والأقاليم التي تتاخمها أو تشارك فيها، أما على المستوى الداخلي فقد عرفت تركيا تغيير في المنظومة السياسة الخارجية للدولة بقيادة أحمد داود أوغلو هذا الأخير الذي وضع إطارا نظريا ومعرفيا للسياسة الخارجية التركية اتسم بالحركية والجاذبية تحت مسمى " العمق الاستراتيجي " ؛ وتعني – بحسب صاحبها أحمد داود أوغلو الذي خصص لها كتابا يحمل عنوان " العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"– أن تركيا يجب أن تقف على مسافة واحدة من كل الدول، وكل الفاعلين، وتتجنب الدخول في التحالفات أو المحاور الإقليمية، بما يجعلها تبقى دائما على مسافة واحدة من كل الأطراف، بما يساهم في طمأنة قلق الفاعلين الإقليميين والدوليين إزاء السياسات التركية، وعبر عنها أوغلو بقوله " فإن المسافة التي تفصل تركيا عن الدول

[1]– نفس المرجع السابق.ص 50.

الأخرى ستبقى كما هي، ورغم ذلك فهناك إدراك جديد للجذور التاريخية والثقافية لتركيا نسبة الى محيطها بما يشيد تصورا جغرافيا جديدا، فهذه المسافة الفعلية والمشكلات السابقة التي أعاقت اندماج تركيا في هذه المناطق لم يعد لها معنى بالنسبة الى صنع السياسة الخارجية[1].

3- سياسة تصفير المشكلات: وهذه السياسة من شأنها إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق فسيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة. وقد كانت ناجحة الى حد كبير في تتبع هذه السياسة قبل 2011 تاريخ تدهور الأوضاع في العالم العربي الذي يطلق عليه انتفاضة الربيع العربي، فقد انزلقت الأمور بشكل كبير في اكثر من دولة عربية مجاورة لتركيا وعلى رأسها سوريا والعراق، ودول أخرى مثل مصر وليبيا، وكان تعامل تركيا مع هذه الاضطرابات خلق لها مشاكل كبيرة مع دول عربية تدخل ضمن عمقها الاستراتيجي، مثل جامعة الدول العربية والمملكة العربية السعودية والامارات، وصلت حد القطيعة الدبلوماسية والاقتصادية، وهو حوّل مبدأ تصفير المشكلات الى مبدأ تعظيم المشكلات، وتضررت تركياسياسيا واقتصاديا، غير انها في الأونة الأخيرة يبدوا انها استدركت الأمور وعادت الى احياء مبدأ سياسة تصفير المشاكل من جديد، وقد تجلى ذلك من خلال زيارتين تاريخيتين قام بهما الرئيس التركي إلى كلا من الإمارات والسعودية مطلع سنة 2022، وبروز بوادر لتقارب تركي مصري في الأفق، والحديث عن تفاهمات بخصوص حلحلة المشاكل في ليبيا بما يرضي جميع الأطراف، ويبدوا جليا أن تركيا قدمت تنازلات كبيرة من أجل إحياء مبدأ تصفير المشكلات الذي وضعته قبل 20 سنة كخطة إستراتيجية متكاملة تهدف إلى إعادة بعث المجد التركي من جديد.

4- سياسة البيوت الخشبية : وتعني أنه إذا شب حريق في أي بلد مجاور فبالضرورة سوف يمتد إلى تركيا والبلدان المجاورة بسبب طبيعة تلك الدول المتلاصقة، والتي تتشابك مصالحها بعضها ببعض عن طريق الروابط التجارية والثقافية والتاريخية، ومن هنا تبرز مشكلات مثل : تقسيم المياه بين حوض النيل، وكذلك القرصنة في القرن الإفريقي بوصفها تهديدات محتملة للنفوذ التركي الناشئ في القارة السمراء، حتى لو كانت تهديدات بعيدة الأمد[2].

[1]- فؤاد السعيد، " الجوهر الثقافي لنظرية العمق الاستراتيجي "، شرق نامة، عدد خاص، بدون ذكر السنة، ص 54.

[2]- محمد سليمان الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

5- اسلوب دبلوماسي جديد: والهدف هو إعادة تعريف دور تركيا على الساحة الدولية ؛ فلقد كان التعريف السائد في المرحلة الماضية أن تركيا " بلد جسر" تصل بين طرفين، أما في المرحلة الجديدة على تركيا أن تكون " بلد مركز"، ويتجلى ذلك من خلال المبادرات الفعالة في جميع الفعاليات الإقليمية والدولية.و اعتماد الدبلوماسية المتناغمة، ومن ثم العمل من أجل الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم، ونجد تطبيقات هذا المبدأ من خلال أدائها في العديد من المنظمات التي هي عضو فيها وكذا استضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية هذا الى جانب مشاركتها في القمم القارية[1].

المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بالنسبة لتركيا

ثمة أربع محددات إستراتيجية رئيسية، تتشكل من خلالها مجمل الرؤية الإستراتيجية التركية الراهنة وأهدافها تجاه القارة الإفريقية تتمثل في : المنطلق الحضاري، والمحفز الاقتصادي، والعامل الأمني، والتنافس الدولي الإقليمي

1- **المنطلق الحضاري - الديني** يعتبر المنطلق الرئيسي الذي يحوي جميع الدوافع الإستراتيجية الأخرى، حيث تعطي أنقرة أولوية قصوى لتحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي، والإسلامي والإفريقي، وإقامة شراكة إستراتيجية مع دول تلك الدوائر الثلاث[2]. فإذا كانت تركيا "العلمانية في عهد كمال أتاتورك قد وظفت من قبل البعد العلماني في التوجه نحو أوروبا للانضواء تحت لواء الاتحاد الأوروبي، لكنها لم تنجح في ذلك، فإن سياسة تركيا في ظل السلطة الجديدة تجاه محيطها الاستراتيجي، قد وظفت البعد الديني ليدعم سياسة الانفتاح نحو إفريقيا، بوصفه وسيلة لتحقيق المصالح القومية التركية حيث أدرك صانع القرار في تركيا أن البعد الديني سوف يزيد من قوة أنقرة التنافسية في إفريقيا في مواجهة فاعلين آخرين لهم نفوذ كبير في إفريقيا مثل الصين والهند[3]. وتعد سنة 2006 نقطة تحول جوهرية في توظيف تركيا للبعد الحضاري الديني في إطار قوتها الناعمة تجاه إفريقيا، حيث استضافت مؤتمر (رجال الدين الأفارقة) في اسطنبول والذي عبر عن تغير الرؤية التركية في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجه الديني، إذ أصبحت تراها وسيلة ناجحة التحقيق المصالح القومية التركية بأدوات القوة الناعمة[4].

[1]- عبد الحق زغدار، فهيم رملي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]- معوض علي جلال، قراءة في فكر أحمد داوود أوغلو، السياسة الدولية، العدد 178، جانفي 2010، ص 67.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 69.

[4]- الزواوي محمد سليمان، أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه، مجلة قراءات إفريقية، العدد 9، جويلية 2011، ص 25.

2- **المحفز الاقتصادي** يأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الدوافع التي تحرك رغبة تركيا في الانفتاح على إفريقيا ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة والأسواق الواعدة وفرص الاستثمار غير المتناهية، في ظل تنافس دولي كبير بين قوى آسيوية صاعدة مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وإيران، فضلا عن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل للاستفادة من موارد القارة. لقد دشنت تركيا انفتاحها الاقتصادي على إفريقيا منذ العام 1998، وتسارعت وتيرة ذلك الانفتاح مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، فأطلقت تركيا "خطة إفريقيا" عام 2005، لتكون منطلقا استراتيجيا للتوجه نحو القارة. وفي عام 2008، احتضنت اسطنبول قمة تركيا – إفريقيا بمشاركة 49 دولة إفريقية، توجت بتعزيز تلك العلاقات بتسمية تركيا شريكا استراتيجيا للقارة من قبل الاتحاد الإفريقي، وأسفرت القمم (التركية – الإفريقية) عن وثيقتين مهمتين مثلتا الإطار الأبرز للشراكة الاقتصادية بين الجانبين وهما : إعلان اسطنبول للتعاون التركي – الإفريقي، التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك وإطار التعاون للشراكة التركية الإفريقية. وقد منحت تركيا صفة "مراقب" داخل الاتحاد الإفريقي، كما أصبحت عضوا في بنك التنمية الإفريقي منذ العام 2008[1].

3- **العامل الأمني:** يعتبر احد العوامل التي حفزت صانع القرار التركي نحو الانتقال بالشراكة الإستراتيجية مع القارة الإفريقية من الاشتباك الناعم Soft Engagement إلى الاشتباك الخشن أو الصلب Hard Engagement من خلال تدشين القاعدة العسكرية التركية في الصومال على خليج عدن الاستراتيجي مدخل باب المندب والبحر الأحمر، لتكون أول قاعدة عسكرية تركية في القارة السمراء. إن الاهتمام الأمني التركي بالقارة السمراء يأتي في سياق تأمين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التركية الضخمة في القارة، حيث أدركت القيادة التركية أنها قطعت مرحلة جيدة من النمو الاقتصادي واستقرار المناخ السياسي والقوة العسكرية داخليا، وأنها باتت بحاجة إلى اليات جديدة تتعلق بالشق المعلوماتي الأمني في محيطها الخارجي، خصوصا في القارة الإفريقية[2].

4- **التنافس الدولي والإقليمي:** تحرص الدولة التركية على إيجاد موطئ قدم لها في إفريقيا في ظل التنافس الدولي الإقليمي على التغلغل والنفوذ فيها، في خضم سعي محموم بين قوى آسيوية ولاتينية صاعدة مثل : الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل إضافة إلى الدول الأوروبية المستعمر السابق لدول القارة والولايات

[1]- علام مصطفى شفيق، التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية، المحددات والسياقات والتحديات، مجلة قراءات إفريقية، على الموقع . www.quiraatafrian.com تاريخ التصفح 2022/05/06.

[2]- نفس المرجع السابق.

المتحدة الأمريكية ذات النفوذ التقليدي في إفريقيا للاستفادة من الخبرات الوفيرة في القارة هذا إلى جانب كل من إيران وإسرائيل والامارات العربية المتحدة على الصعيد الشرق أوسطي. والدولة التركية من خلال دخولها القارة الإفريقية قد قررت منافسة الكبار على الصعيد الاستراتيجي فجاء قرار تدشين القاعدة العسكرية التركية في مقديشو في سياق حروب القواعد العسكرية في القرن الإفريقي ذي الأهمية الإستراتيجية الكبرى حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان والصين والإمارات قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي وتحديدا في جيبوتي، لكن القيادة التركية تسوق لتمددها في القارة السمراء بعيدا عن منطلقات القوى الدولية الأخرى وذلك باللعب على أوتار التقارب الديني والحضاري واعتمادا على مدخل المساعدات الإنسانية[1].

المطلب الرابع : مميزات التواجد التركي في إفريقيا عن غيرها من الدول الإقليمية

ما يميز التواجد التركي في إفريقيا والذي ظل مفقودا في علاقات الآخرين (القوى الكبرى مثل : الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، اليابان وغيرهم)، بإفريقيا هو وجود مجموعة من الأبعاد والسياسات التي تميز وتحكم العلاقة الإستراتيجية بين تركيا وإفريقيا، والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- التوازن بين المصالح الإستراتيجية لتركيا والمصالح الإفريقية.

2. تعزيز الثقة المتبادلة والتواصل السياسي والثقافي.

3. اعتماد مبدأ الاستفادة المتبادلة.

4. دعم تحقيق التنمية السياسية واعتماد معاملات تحترم سيادة الدولة ومصالحها في ظل شفافية تحكم النشاط التركي في إفريقيا.

5. تقديم مساعدات خالية من أية شروط سياسية لإفريقيا خاصة في مجال البنى التحتية.

6. تأسيس الرؤية الإستراتيجية والمرحلية في إفريقيا بمشاركة الأفارقة.

7. العمل على احترام الثقافة الإفريقية كأهم أسس ومرتكزات الإستراتيجية التركية في إفريقيا.

[1]- دريسي حنان، التوجه التركي نحو إفريقيا؛ المحددات والتحديات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2021، جامعة غرداية، المجلد 14، العدد 02، ص 630.

8. دعم الأمن والاستقرار في إفريقيا.

9. تعميق الوجود في الأسواق الإفريقية عبر الشراكة وتنمية وتطوير المنافع المتبادلة.

10. تشجيع العمل الطوعي التركي الخيري الشفاف في إفريقيا وتأسيس شراكة بين الحكومة التركية ومنظمات العمل الطوعي في تركيا لمساعدة الدول الإفريقية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

11. تتعامل تركيا مع الشعوب الإفريقية بمقاربة إنسانية ذات أبعاد براغماتية[1].

إن انفتاح تركيا على إفريقيا يعتبر جزءا لا يتجزأ من إعادة التعريف الجديد لسياسة تركيا الخارجية، وعلى المنظور الأوسع فإن الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2009 شددت على أهمية تنويع الأسواق التركية، وأثبتت أن بناء علاقات مع إفريقيا يتوسطها العرب كانت خطوة جيدة، وخاصة وأن الأسواق الإفريقية بعيدة عن اهتزازات أسواق المال العالمية الكبرى. إلا أن التواجد التركي في إفريقيا يشوبه العديد من التحديات.

المطلب الخامس : محاور ومجالات التعاون التركي الافريقي بعد 2002

استنادا إلى خطة الانفتاح على أفريقيا المعلنة سنة 1998 والتي لم يكتب لها التطبيق، اعتمدت الحكومة التركية إستراتيجية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع القارة الأفريقية، فمنذ سنة 2003 أعدت مستشارية التجارة الخارجية برنامجا سمي " **استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية**"[2] والذي رافقته حركية سياسية ودبلوماسية للمسؤولين الأتراك تجاه القارة الأفريقية، والتي يمكن تصنيف مجالات التعاون بين تركيا والقارة الإفريقية في ثلاثة مجالات رئيسية كالتالي :

أولا : التعاون في المجال السياسي والدبلوماسي: في السنوات الأولى اهتمت تركيا بإرساء وضعها الداخلي السياسي والاقتصادي، واستطاعت في وقت وجيز كسب الاحترام الداخلي والإقليمي والدولي لها وهو ما أعطى انطباعا جيدا لدى العالم عن قدرة القيادة التركية الجديدة على المساهمة في تطوير علاقات دولية سلمية وإيجابية، وقد رأت القيادة التركية ضرورة تطبيق مقولات منظريها وعلى رأسهم البروفيسور داود أوغلو فيما يخص السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، حيث أعلنت سنة 2005 سنة القارة الأفريقية أي سنة الانفتاح على أفريقيا وأعقبها في نفس السنة زيارة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان لكل من إثيوبيا وجنوب أفريقيا، وقد كانت

[1]– نفس المرجع السابق، ص 637.

[2]– موقع وزارة الخارجية التركية، " العلاقات التركية مع الدول الإفريقية " تاريخ الاطلاع 2022/05/08. www mfa.gov.tr.ar/2011.

تلك الزيارة تاريخية بالنسبة لتركيا والقارة الأفريقية، نظرا لفتحها المجال أمام زيارات أخرى نحو القارة، والتي أثمرت في وقت وجيز نتائج مهمة في العلاقات التركية الأفريقية، حيث نالت تركيا بتاريخ الثاني عشر من أفريل صفة مراقب في منظمة الاتحاد الأفريقي، واستطاعت بعد ثلاث سنوات وتحديدا في جانفي 2008 نيل صفة "**شريك استراتيجي للاتحاد الأفريقي**، والتي جاءت بعد القمة الأفريقية الأوروبية التي عقدت في ديسمبر 2007 في مدينة مدريد الإسبانية والتي شارك فيها رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان[1]، وتعتبر قمة اسطنبول 2008 التي استضافتها تركيا بين يومي 16 و21 أوت 2008 من أهم القمم في تاريخ العلاقات المعاصرة بين تركيا وأفريقيا، حيث تمحور عنوانها تحت شعار " التضامن والشراكة من أجل مستقبل مشترك"، وقد توافقت القمة مع الحملة التي بدأتها تركيا سنة 2007 لنيل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لسنتي 2009-2010، وهو ما اعتبر سببا رئيسيا آنذاك لدعوة تركيا الزعماء الأفارقة لحضور القمة، وقد شهدت القمة حضورا أفريقيا مكثفا بمسؤولين مثلوا نحو 53 دولة أفريقية منهم رؤساء كل من السودان وجيبوتي وبوركينافاسو وجزر القمر وغينيا الاستوائية، إضافة إلى ممثلين عن عشرين منظمة دولية بينهم رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية. وقد هدفت القمة إلى وضع برنامج عمل لتطوير العلاقات التركية الأفريقية في مختلف المجالات، حيث أعلنت تركيا سعيها لفتح سفارات لها في القارة الأفريقية، وتطوير مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى أرقى درجاته، كما أعلنت تركيا عن رغبتها في زيادة حجم التبادل التجاري مع الأفارقة وتوسيع نطاق الرحلات الجوية المتبادلة، كما عبرت عن استعدادها للتعاون العلمي والثقافي من خلال تقديمها منحا دراسية للطلبة الأفارقة [2]. وقد نتج عن القمة صدور **إعلان اسطنبول للتعاون الاقتصادي والثقافي والتجاري بين تركيا والأفارقة**، والذي مثل الأساس لبناء علاقات متطورة بين الطرفين[3].

واستطاعت تركيا سنة 2008 **الانضمام إلى البنك الأفريقي للتنمية** الذي يعد أكبر مؤسسة مالية في القارة الأفريقية، لتصبح تركيا العضو غير الإقليمي الخامس والعشرين للبنك والذي يسمح لها بالمساهمة في رأس مال البنك. وقد ساعد هذا الارتباط المؤسسي التركي الأفريقي في توثيق الصلات وتعميقها، ويظهر ذلك واضحا من

[1]- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط2،2011، ص 612.

[2]- أيمن السيد شبانة، العلاقات التركية الإفريقية: التقرير الإفريقي الاستراتيجي 2008/2007، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر 2008، ص 647.

[3]- خالد بقاص، العلاقات التركية الإفريقية بعد 2002: حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 15، جانفي 2017، ص144.

خلال مؤشر تزايد عدد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك ونظرائهم الأفارقة، فعلى الجانب التركي مثلت زيارة الرئيس عبد الله غول سنة 2009 إلى كل من كينيا وتنزانيا حدثا بارزا، حيث كان أول رئيس تركي تتجه طائرته نحو بلاد جنوب القارة الأفريقية بعد عقود من الزمن، وقد مثلت تلك الزيارة دلالة واضحة على الرغبة التركية في التواجد بالقارة الأفريقية[1].

وعلى مستوى الزيارات رفيعة المستوى سجلت سنة 2011 زيارة رئيس الوزراء التركي أنذاك رجب طيب أردوغان إلى كل من السودان والصومال وإثيوبيا وجنوب أفريقيا والغابون، كما زار مطلع سنة 2013 كلا من النيجر والسنغال. وقد سجلت تركيا أيضا زيارات رسمية عديدة لرؤساء كل من نيجيريا وتشاد وجيبوتي والصومال وموريتانيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. ومع وصول أردوغان إلى رئاسة الجمهورية في تركيا قام بزيارات رسمية عديدة إلى أفريقيا منها إثيوبيا والصومال وجيبوتي في جانفي 2015 وبنظرة حسابية بسيطة ومقارنة للحركية السياسية بين الأتراك والأفارقة جنوب الصحراء[2].

جدول (25) : تطور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وافريقيا من خلال الزيارات رفيعة المستوى

السنوات	1923-1998	1998-2003	2003-2014
عـــــدد الزيـــــارات الرسمية	04 زيارات	00 زيارة	18 زيـارة منهـا : 08 زيـارات مـن درجـة رئـيس الجمهوريـة و07 زيـارات من درجـة رئـيس وزراء و03 زيارات من درجة وزير خارجية.

المصدر: خالد بقاص، العلاقات التركية الإفريقية بعد 2002: حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 15، جانفي 2017، ص146.

هذا ويتجلى التمثيل الدبلوماسي لتركيا في القارة الأفريقية على مستويين، يتمثل الأول على مستوى الدول؛ إذ تتواجد 47 سفارة تركية في القارة الأفريقية، كما توجد 32 سفارات للدول الأفريقية في أنقرة، وتماشت الدول الأفريقية مع الإستراتيجية التركية بفتح لسفارات وقنصليات لها في تركيا. أما على المستوى الثاني، فهو المنظمات الإقليمية والدولية في أفريقيا؛ إذ اعتمدت تركيا سفارتها في أبوجا لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS اعتبارا من سنة 2005، وانضمت إلى منتدى الشركاء الدولي التابع للهيئة الحكومية الدولية للتنمية IGAD سنة 2008، وزامبيا عاصمة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA ، وتمت

[1]- عبد الله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده، تونس، دار نقوش عربية، ط1،2010، ص233.

[2]- خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 146.

المصادقة على انضمامها في بنك التنمية الأفريقي .زيادة على ذلك فقد تم الإعلان سنة 2005 "عام فريقيا" ونالت تركيا في نفس السنة صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، وقام الاتحاد الأفريقي سنة 2008 بإعلان تركيا شريكة استراتيجية له، وتنظم تركيا سنويا فعالية "يوم إفريقيا" في 25 ماي من كل سنة[1].

ثانيا : التعاون في المجال الأمني : المرتكز الثاني فيتمثل في مساهمة تركيا في تأمين خطوط التجارة الدولية من خلال جهودها في منطقة القرن الأفريقي، حيث لعبت تركيا دورا فاعلا منذ سنة 2009 في مكافحة القرصنة في خليج عدن، وقدمت دعما عسكريا لأجل هذا الهدف بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. في حين يتمثل المرتكز الثالث في المسألة الصومالية تحديدا، والتي يمكن من خلالها قراءة توجه تركيا الأمني نحو القارة الأفريقية، حيث تساهم تركيا في عملية بناء الدولة في الصومال في عديد المجالات منها تدريب الأجهزة الأمنية، وتخصيصها ميزانية لإعادة هيكلة قوات الجيش والشرطة الصومالية، وقد بنت تركيا مدرسة لتكوين الضباط بالعاصمة الصومالية مقديشو، وتلقى أكثر من 500 ضابط شرطة صومالي تدريبا في تركيا بين سنتي 2013-2015، كما أشرفت القوات المسلحة التركية على تدريب الجيش الصومالي سنة 2016 بعد طلب رسمي من الحكومة الصومالية". وقد بلغ التعاون العسكري والأمني مع الصومال مستويات عليا وصلت إلى إنشاء قاعدة عسكرية تركية في الصومال سنة 2016، إذ قدم الأتراك مساعدات كبيرة ومتكررة للصومال وتجاوزها إلى مساعدات تنموية شملت عديد الدول الأفريقية ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ما تقدمه وكالة TIKA التابعة لرئاسة الوزراء والتي تقوم بمشاريع كبيرة جدا في أفريقيا صحية وزراعية وبنيوية وتعليمية[2].

ثالثا : التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري: سعت القيادة التركية بعد تحسينها وتطويرها للعلاقات الدبلوماسية مع الأفارقة إلى فتح مجال أكبر للتعاون معهم، ويعتبر الجانب الاقتصادي والتجاري من أهم تلك المجالات التي تسعى كل دولة راشدة لتطويره والارتقاء به، وقد حققت القيادة التركية من خلالها سياستها الاقتصادية المعتمدة بعد سنة 2002 تقدما اقتصاديا جعلت الاقتصاد التركي يحتل المرتبة السادسة عشر (16) عالميا مع مطلع سنة 2011. وتأسيسا على ذلك وضعت الحكومة التركية سنة 2003 خطتها للتعاون

[1]- سعيدي سعيد، السياسة الخارجية التركية اتجاه افريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1 المجلد 21، 2021، ص 741.

[2]- خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 151.

الاقتصادي والتجاري مع أفريقيا والتي سميت ب" إستراتيجية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا" والتي تمثلت أهدافها فيما يلي[1]:

– زيادة حصة تركيا في حجم التجارة الكلية مع الدول الأفريقية بأكثر من ثلاثة بالمائة في ثلاث سنوات.

– فتح الطريق الشركات المقاولات التركية الصغيرة والمتوسطة لاختراق دول المنطقة.

– القيام باستثمارات مشتركة واستثمارات تركية مباشرة في الدول الأفريقية لزيادة القدرة التنافسية لتركيا في قطاعات محددة.

– القيام باستثمارات مشتركة واستثمارات تركية مباشرة في الدول الأفريقية لزيادة القدرة التنافسية لتركيا في قطاعات محددة.

– نقل التكنولوجيا التركية لدول المنطقة.

– رفع حصة شركات البناء التركية الاستشارية والهندسية في الأسواق الأفريقية.

– التخفيف من حدة الفقر في أفريقيا عن طريق الاستثمار الاقتصادي هناك وإرساء مزيد من القيم المضافة في اقتصاداهم المحلية ولتحقيق الأهداف المذكورة وضعت الحكومة التركية أدوات رئيسية لذلك تمثلت في:

- ✓ بدء حوار منتظم ومفاوضات اقتصادية رفيعة المستوى لأجل إنشاء لجان اقتصادية مشتركة.
- ✓ التسريع في عقد اتفاقيات أساسية بمثابة إطار قانوني للعلاقات الثنائية المتبادلة.
- ✓ وضع ترتيبات للتجارة التفضيلية واتفاقات تجارة حرة مع الدول الأفريقية.
- ✓ تقديم الدعم والمساعدات التقنية للدول الأفريقية في عديد المجالات الاقتصادية والتجارية الدولية.
- ✓ دعم جهود الأفارقة الهادفة لعضوية منظمة التجارة العالمية.
- ✓ إنشاء مكاتب للاستشارة التجارية في الدول الأفريقية.
- ✓ دعم ومساعدة وإقراض الشركات التركية لتأطير نفسها وإيجاد مشاريع لها في القارة الأفريقية.
- ✓ تعزيز نشاط البنوك التركية في الدول الأفريقية.

[1]– نفس المرجع السابق، ص 148.

وعلى مستوى الواقع العملي فإن لغة الأرقام تعد الأفضل لشرح واقع تطور العلاقات الثنائية التركية الأفريقية خصوصا بعد 2002، حيث يمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (26) : تطور حجم التبادل التجاري بين تركيا وافريقيا 2003-2021

السنوات	2003	2008	2021
حجم التبادل التجاري	5.4 مليـــــار دولار أغلبه مع دول الشمال	16 مليار دولار	25 مليار دولار
المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على بيانات وزارة التجارة التركية https://turkpidya.com /			

كان حجم التجارة التركية مع مجمل دول القارة الأفريقية يبلغ نحو 5.4 مليار دولار سنة 2003، ووصل بعد خمس سنوات 2007 إلى نحو 16 مليار دولار، أي أنه تضاعف نحو ثلاث مرات، وهو رقم مهم يمكن الاستناد عليه في تفسير التحسن، وقد وصل هذا الرقم الى 25 مليار دولار سنة 2021. بالرغم من أن 25 مليارا لا تعد رقما كبيرا إذا ما قورنت بحجم التجارة الكلي لتركيا مع العالم والذي بلغ سنة 2008 نحو 480 مليار دولار. الا انه يعبر عن مدى نجاح مشروع الانفتاح التركي على القارة الإفريقية في ظرف زمني قياسي[1].

رابعا :التعاون في الجانب الانساني تقدم تركيا المساعدات إلى الدول الأفريقية بواسطة وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، بتواجدها في 15 دولة أفريقية، حيث قدمت مساعدات تنموية حوالي 316 مليون دولار منذ عام 2011 وحتى الآن، وبلغت المساعدات عام 2014 فقط 27 مليون دولار. وهي متواجدة في كل من: الجزائر، إثيوبيا، السنغال السودان، الصومال، الكاميرون، النيجر، تشاد، تونس، جيبوتي، غينيا، كينيا، ليبيا، مصر، ناميبيا. وتشمل مجالات المساعدات جميع الميادين : الإنسانية، الغذائية، الصحية، الزراعية، أشغال الترميم للآثار العثمانية، والقيام بمشاريع منها: مشروع غابات الصداقة بين تركيا والنيجر سنة 2013، وتوليد الطاقة الشمسية، مشروع القرية المثالية في النيجر بمحاربة المجاعة واستخراج الماء سنة 2015، مشروع الثروة السمكية في غامبيا، إنشاء مركز لتعليم الطيران المدني الصومالي، مشروع دعم الإنتاج الزراعي والميكانيكي في كينيا[2].

[1]- خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]- سعيدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 749.

خلاصة الفصل

تحاول الدولة التركية جاهدة إيجاد مكانة لها بين الكبار في العالم سياسيا واقتصاديا، ولتحقيق هذه المكانة عملت جاهدة منذ سنوات على تحقيق هذا الأمر، غير أنه ومنذ سنة 2002 انطلقت بوتيرة متصاعدة وفق برنامج تنموي يسير بخطى ثابتة ومدروسة، وقد سمح لها الاستقرار السياسي الداخلي من تحقيق بعض النجاحات فيما أخفقت في بعضها، لكن بلغة الأرقام فقد قفزت تركيا خطوات كبيرة جعلت العالم يلتفت اليها بإعجاب، فقد انتقل الناتج المحلي الاجمالي من 240 مليار دولار سنة 2002 الى 802 مليار دولار سنة 2020، وقفز نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي حسب بيانات البنك الدولي من 6300 دولار للفرد الواحد سنة 2002 الى 12.000 دولار سنة 2020.

و تكتسب القارّة الأفريقية أهمّيتها ليس لتركيا فحسب، بل لكل الدول المتقدمة والصاعدة. فرغم ان موقع تركيا في هذا التنافس لا يرقى الى مثيله مقارنه بدول الاستعمار التقليدي أو الصين وروسيا، إلا أن رصيد العلاقات التاريخية بين تركيا وافريقيا أصبح عاملا مسرّعا لوتيرة النمو في العلاقات الاقتصادية والتجارية.

لقد وضعت تركيا أول خطة لها للانفتاح على القارة الافريقية سنة 1989 و هي " **خطة الانفتاح على أفريقيا**" والتي لم يكتب لها التطبيق، غير أن منعرج الاهتمام الحقيقي بدأ بعد 2002، حيث اعتمدت الحكومة التركية استراتيجية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع القارة الأفريقية سميت " **استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية**"

إن نجاح هذه االستراتيجية سمح بانتقال حجم التبادل التجاري بين تركيا وافريقيا من 5 مليار دولار سنة 2008 الى 25 مليار دولار سنة 2020، وهو مرجح لبلوغ هدف ال 75 مليار دولار ، وهذا ما يؤكد على وجود أثر إيجابي لهذا التعاون الاقتصادي بين الجانبين على التنمية بالقارة الافريقية، وسيكون ابراز هذا الأثر وتحليله هو موضوع الفصل الثالث والأخير من هذه المذكرة.

الفصل الثالث

أثر التعاون التركي الافريقي على التنمية في افريقيا

تمهيد

نتطرق في هذا الفصل إلى تبيان واقع العلاقات الاقتصادية بين تركيا والقارة الأفريقية بعد سنة 2002 وإلى غاية 2021، حيث سيتم التطرق إلى واقع المبادلات التجارية و الاستثمار مع دول شمال أفريقيا من جهة ومع دول جنوب الصحراء من جهة أخرى. ويمكن القول أن تطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين التركي والأفريقي أدى إلى فتح مجالات أوسع وأكبر للتعاون الثنائي، ويعتبر الحقل الاقتصادي أهم هذه المجالات نظرا لارتباطه بالمصلحة المادية المباشرة التي تسعى لها كل دولة.

كما سنتطرق الى تقدير الأثر التنموي لهذا التعاون الاقتصادي على مستويات عدة بالقارة، أهمها الاستثمارات، والتجارة، وخلق ناصب الشغل، ونقل التكنولوجيا والسياسات الدفاعية والمساعدات الإنسانية.

و قد تم تقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: يتناول أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في عموم القارة إفريقيا

المبحث الثاني: يتناول أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في دول شمال افريقيا

المبحث الثالث: يتناول أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في دول جنوب الصحراء.

المبحث الأول: أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في عموم القارة إفريقيا

انتهجت تركيا مسارات مختلفة للتعامل مع الدول الافريقية، المسار الأول و هو التعامل مع القارة الافريقية من خلال مؤساساتها و على رأسها الاتحاد الافريقي و المؤسسات التابعة له، أما المسار الثاني فهو التعامل مع الدول عن طريق العلاقات الثنائية، وتختلف قوة هذه العلاقة من دولة الى أخرى، ونسلط الضوء في هذا المبحث على ابراز مكاسب القارة الافريقية ككيان واحد من علاقته الاقتصادية مع تركيا، وذلك منذ عام 2002 الى غاية 2021، وذلك في المجال التجاري والاستثمار في البنى التحتية وكذلك المساعدات الانسانية.

المطلب الأول: أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في المجال التجاري

جدول رقم (27) : تطور التبادل التجاري بين تركيا وافريقيا 2003-2021 (بالمليار دولار)

السنة	2003	2005	2009	2018	2019	2020	2021
حجم التبادل التجاري	5.4	9.0	15.88	20.00	26.2	22.2	29.4
المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على بيانات وزارة التجارة التركية https://test.trade.gov.tr/							

ففي سنة 2003 وحسب الجدول رقم (27)، وصل حجم تجارة تركيا مع كل الدول الأفريقية إلى نحو 5.4 مليار دولار أمريكي وبلغ سنة 2009 نحو 16 مليار دولار، أي أنه تضاعف في فترة خمس سنوات ثلاث مرات. وبالرغم من هذه الزيادة الواضحة وبمقارنة حجم التجارة التركية الأفريقية المذكورة سنة 2009 مع حجم التجارة التركية الكلي مع العالم والبالغ نحو 300 مليار دولار، يمكن القول أن العلاقات التجارية مع الأفارقة لازالت منخفضة نسبيا.ولكن هذه الأرقام تضاعفت بشكل قياسي لتبلغ 26 مليار دولار في 2019 ثم 22 مليار دولار سنة 2020 فأكثر من 29 مليار دولار سنة 2021.

وتطمح أنقرة إلى أن يرتفع هذا الرقم إلى 50 مليار دولار خلال الفترة المقبلة، حيث فتحت 26 مستشارية تجارية بسفاراتها في إفريقيا لتعزيز هذا الطموح. ومما ساهم في رفع قيمة التبادلات التجارية هو توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع 13 دولة إفريقية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع 5 أخرى[1].

و قد أظهرت العلاقات التركية الأفريقية باستمرار نموًا قويًا منذ أن أعلنت أنقرة عام 2005 "عام إفريقيا". تعكس مشاركة تركيا الاقتصادية والسياسية والأمنية المتزايدة في إفريقيا حاجة أنقرة إلى إنشاء أسواق جديدة لسلعها المصنعة وصناعة الدفاع والأسلحة، وتقدم نفسها على أنها جهة فاعلة إقليميا وعالميا ذات صلة تختلف عن اللاعبين الغربيين التقليديين في القارة. ومن جهة أخرى تساهم في تنمية القارة الافريقية من خلال الارتقاء بالتبادل التجاري الى مستويات قياسية.

المطلب الثاني: أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في مجال الاستثمارات

شهد الاستثمار التركي الخارجي المباشر حركية واضحة على الساحة الأفريقية بالرغم من العقبات والصعوبات المترافقة مع وضع القارة السياسي والأمني.

جدول (28) : تطور حجم الاستثمارات التركيا في افريقيا (2000-2020) بالمليار دولار

السنوات	2000	2015	2020
حجم الاستثمارات	0.75	6	40
المصدر : معهد الإحصاء التركي .TUIK. تاريخ الزيارة 2022/05/14			

ففي سنة 2000 حسب الجدول (28) كان مجمل الاستثمار الأجنبي التركي المباشر (FDI) في أفريقيا نحو 750 مليون دولار، ووصل سنة 2015 حسب إحصائيات موقع وزارة الشؤون الخارجية التركية إلى نحو 6 مليار دولار، ليقفز الى 40 مليار دولار سنة 2020 بعدما تطورت العلاقات التركية الإفريقية وأصبحت تصنف من ضمن العلاقات الإستراتيجية.وقد كانت إثيوبيا مثالا واضحا على المستوى المتطور للاستثمارات التركية في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تركيا استثمرت 1.5 مليار دولار في إثيوبيا فقط. وقد قدم بنك التصدير والاستيراد

[1]– وكالة ترك برس، عصر تركيا الذهبي في إفريقيا.. وتنافس محتدم مع فرنسا، https://www.turkpress.com تاريخ الزيارة 2022/05/20.

التركي إلى إثيوبيا 1.4 مليار دولار، وفي منتصف سنة 2013 عملت الشركات التركية في 64 مشروعا في السودان، بقيمة إجمالية قدرت ب 2.2 مليار دولار[1].

وقد وقعت اتفاقية تعاون فلاحي بين الحكومتين التركية والسودانية في 2014 والتي وسعت من حجم الاستثمارات التركية في السودان. وفيما يتعلق بالصومال سجلت وزارة الخارجية التركية أواخر سنة 2014 بأن الشركات التركية الخاصة استثمار أكثر من 100 مليون دولار خلال السنتين المواليتين في مقديشو فقط. وقد مثل حقل البناء والمنسوجات والصناعات التحويلية والمركبات "العربات" الزراعية أهم القطاعات الرائدة في مجال الاستثمارات التركية، حيث استطاعت الشركات التركية الصغيرة جذب الدول الأفريقية نحوها من خلال عملها على تطوير وتقوية تخصصها في قطاعات البناء والمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات. وقد وقعت تركيا اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمار مع كل من إثيوبيا والسودان وجنوب أفريقيا. وفي سنة 2008 قام كل من اتحاد غرف وتبادل السلع التركي واتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة والفلاحة وتبادل السلع بإنشاء الغرفة الأفريقية التركية، والتي تهدف إلى زيادة الحوار الاقتصادي والتعاون، ومن الدول المشمولة بهذه الاتفاقية نجد الكاميرون وتشاد وجيبوتي وإثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسودان وأوغندا. كما قام مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي والمعروف اختصارا ب "DEIK" بالتشجيع على إنشاء مجالس أعمال ثنائية مع الشركاء الأفارقة، وقد تم ذلك مع أكثر من عشرين (20) دولة منها الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وساحل العاج والتي افتتحت رسميا في سنتي 2014 و2015. وتعد الزيارات التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى عديد الدول الأفريقية ذات أهمية كبيرة في تفعيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث زار في فيفري 2016 ساحل العاج وغانا رفقة وفد ضم 150 من رجال الأعمال الأتراك وهو ما يدل على الاهتمام التركي البالغ بالاستثمار في أفريقيا، حيث زادت الاستثمارات التركية في ساحل العاج من 150 مليون دولار سنة 2008 إلى 390 مليون دولار سنة 2015، إذ عبر الرئيس التركي عن رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الثنائية مع ساحل العاج مستهدفا رفع قيمة التبادل التجاري إلى مليار دولار سنة 2020[2].

و ذكر تقرير نشرته مجلة "Financial Times" في أكتوبر 2015 بأن الاستثمارات التركية في أفريقيا وفرت 16593 وظيفة في سنة 2014 فقط، وهو عدد يعتبر مهما وكبيرا مقارنة بما توظفه الاستثمارات

1- عبد اللطيف محمد سعيد،" السياسة التركية نحو أفريقيا :المقومات والأهداف"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ص221 .

2- نفس المرجع السابق، ص 222.

الخارجية الأخرى في القارة الأفريقية. وقد بلغت قيمة المشاريع التي نفذها المقاولون الأتراك في أفريقيا بين سنتي 1972 و2013 نحو مليار دولار أي ما نسبته 19% من مجمل الأعمال المقاولاتية التركية الخارجية، وهي نسبة معتبرة عززها بشكل واضح الانفتاح التركي على أفريقيا ابتداء من سنة 2003.

وتركز الشركات التركية في استثماراتها في أفريقيا على قطاعات بارزة، منها: البناء والتشييد، والبنية التحتية، وتجارة الجملة والتجزئة، وصناعة الملابس والمنسوجات، والطاقة، والصناعات المعدنية. إلا أن قطاع البناء والتشييد والبنية التحتية يعتبر صاحب النصيب الأكبر من الاستثمارات التركية في أفريقيا، وتقدر أعمال المقاولين الأتراك في أفريقيا بنحو 20% من إجمالي أعمالهم الخارجية على مستوى العالم.

ومن أبرز المشروعات التي نفذتها الشركات التركية في أفريقيا، إنشاء وإدارة مطار دولي في كل من ساحل العاج وتونس، وإنشاء مصنع للإسمنت في كل من الغابون وساحل العاج، ومصنع للحديد في الجزائر، ومجموعة من الفنادق الكبيرة في الجزائر والغابون ورواندا، ومجموعة من الطرق السريعة في السنغال، ومحطات توليد الطاقة في ليبيا، ومحطات تحلية المياه في الغابون[1].

ولم يعد الحضور التركي قاصرا على الصومال وكينيا والسودان، إذ ثمة حالة من التوسع في الاتجاه لإثيوبيا والنيجر وغيرهما من الدول الأفريقية، وهذا الحضور الذي يشمل إدارة موانئ ومطارات في الصومال، أو مشروعات بنية أساسية قوية في كينيا، أو مشروعات صناعية في إثيوبيا والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا، يأتي ليمثل منافسة للحضور الصيني والفرنسي في أفريقيا على مستوى الاستثمار والتصنيع[2].

ويعمل بنك الاستيراد والتصدير التركي لوحده على تمويل أربعة مشاريع كبرى في أفريقيا جنوب الصحراء، كما يشتغل على خط أنابيب بقيمة 01 مليار دولار لتمويل عديد المشاريع في أفريقيا ويركز بنك الصادرات والواردات التركي على دعم المشاريع ذات الفائدة الاجتماعية.

---

[1]– عبد الحافظ الصاوي، تركيا وأفريقيا.. سمات وأبعاد الشراكة الإستراتيجية،موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 2022/06/07

[2]– نفس المرجع السابق.

وعلى مستوى آخر تحتم عديد النظريات في العلاقات الدولية ب"الحركية الاتصالية" التي تعتبرها مؤشرا مهما لقياس زيادة التواصل والعلاقات بين الدول، وكمثال على ذلك الرحلات الجوية بين تركيا والقارة الأفريقية، حيث عملت الخطوط الجوية التركية "Turkish Airlines" على توسيع خدماتها في القارة الأفريقية، وأصبحت من أكبر شركات الطيران التي تنظم رحلات من وإلى القارة الأفريقية ففي سنة 2008 كانت المدن التي تصلها شركة الخطوط الجوية التركية في دول أفريقيا جنوب الصحراء هي العاصمة الإثيوبية أديس أبابا والعاصمة السودانية الخرطوم ولاغوس أكبر مدن نيجيريا ومدينة جوهانسبرغ الجنوب أفريقية، وفي نهاية سنة 2015 وصلت خدمات الشركة إلى أربعة وأربعين (44) وجهة في أفريقيا، وهو مؤشر مهم يوضح المكانة التي أصبحت تشغلها القارة الأفريقية في تفكير وبرنامج صانع القرار التركي[1].

المطلب الثالث : أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في المجال الاجتماعي والإنساني

تعتمد تركيا في ترسيخ علاقاتها مع القارة الإفريقية في بعدها الاجتماعي والإنساني على وكالة التعاون والتنسيق التركية(تيكا)، وهي وكالة تأسست بتاريخ 24 جانفي 1992 لتنسيق علاقات تركيا المتنوعة مع الدول التركية الموجودة في وسط أسيا، وكان الهدف الأساسي من تأسيسها هو مساعدة الجمهوريات التركية الموجودة في وسط آسيا على إعادة تأسيس وتطوير وتأهيل نفسها وبالتالي جعلها قريبة لتركيا أكثر من غيرها من الدول[2].

غير أن مهمة الوكالة توسعت بعد 2002، وأصبحت قوة ناعمة تعتمد عليها تركيا في بلوغ جميع مناطق العالم، وهو ما جعل الحكومة التركية تتخذ منها أداة رئيسة في تجسيد مشروعها في إفريقيا، لا سيما وفق خطة الانفتاح على أفريقيا والتي أعلن عليها منذ سنة 1998 وشرع في تجسيدها سنة 2002.

وتعتبر سنة 2005 إطارا زمنيا مرجعيا لتوسيع نشاط وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA في القارة الأفريقية، إذ أعلنت القيادة التركية رسميا سنة 2005 عامة لأفريقيا، كما افتتح الأتراك أول مكتب لوكالة TIKA في ذات السنة وذلك في إثيوبيا ثم في كل من السودان والسنغال سنتي 2006 و2007 على التوالي. وقد ساهمت القمم التركية وخصوصا قمة التعاون الأفريقية التركية التي انعقدت سنة 2008 في توسيع نشاط وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKAفي القارة الأفريقية، والتي دعمتها قرارات أخرى أفريقية كقرار منظمة الاتحاد

[1]– وكالة الأناضول للأخبار https://www.aa.com.tr/ تالايخ الاطلاع 2022/05/24.

[2]– بكر محمد رشيد البدور، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص 345.

الأفريقي سنة 2008 اعتبار تركيا شريكا استراتيجيا، وكلها كانت عوامل مشجعة على زيادة وتوسيع دور وكالة TIKA في أفريقيا، حيث ركزت عملها على مجالات الصحة والزراعة والتعليم والمياه والصرف الصحي، والتدريب المهني وبناء القدرات المؤسسية وتقديم المساعدات.

جدول رقم (29) : تطور حجم مساعدات تركيا الى افريقيا من خلال وكال "تيكا" (2006-2012)

السنوات	2006	2007	2009	2010	2011	2012
حجم المساعدات بالمليون دولار	**29**	**40**	**96**	**102**	**425**	**772**
المصدر : الموقع الرسمي لوكالة تيكا https://www.tika.gov.tr/ar تاريخ الزيارة 2022/05/20						

و من خلال الجدول 2222، بلغ حجم المساعدات التركية لإفريقيا عبر وكالة تيكا 29 مليون دولار سنة 2006 ليرتفع بعدها إلى 40 مليون دولار سنة 2007، ومع نهاية سنة 2011 وصلت تركيا إلى تنفيذ 113 مشروعا للمساعدة التنموية شمل 37 دولة أفريقية بقيمة 425 مليون دولار. وفي سنة 2012 كانت القارة الأفريقية أكبر المستفيدين من المساعدات التي قدمتها وكالة TIKA حيث تلقت 772 مليون دولار أي ما نسبة 33.7 % من إجمالي إنفاق الوكالة[1].

و قد نفذت الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا)، 1884 مشروعا تنمويا في عموم القارة الأفريقية خلال السنوات الخمس الأخيرة 2016-2021 في عدة مجالات منها الصحة والتعليم والزراعة والتربية الحيوانية والمياه والترميم.

الجدول رقم (30) : عدد مشاريع تيكا خلال الفترة (2021/2016)

نوعية المشاريع	قطاع التعليم	قطاع الصحة	قطاع الفلاحة	البنية التحتية
عدد المشاريع	267	288	210	204
المصدر : الموقع الرسمي لوكالة تيكا https://www.tika.gov.tr/ar تاريخ الزيارة 2022/05/20				

و بلغت المشاريع التعليمية للوكالة والتي احتلت المرتبة الأولى بـ 267 مشروعا، تليها المشاريع الصحية بـ 228 مشروعاً والمشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية بـ 210 مشروعاً ومشاريع دعم البنية التحتية الإدارية والمدنية بـ 204 مشروعاً وغيرها من المشاريع الأخرى.

[1]- https://www.tika.gov.tr/ar، تاريخ الزيارة 2022/05/20

ومن بين مشاريع الصحة، مشروع مستشفى العلاج الفيزيائي في ليبيا، ومستشفى رجب طيب أردوغان في الصومال، ومستشفى الصداقة التركي النيجري.

أما فيما يتعلق بمشاريع الترميم، فيبرز مشروع جامع كتشاوة في الجزائر وضريح الملك العادل النجاشي في إثيوبيا وبيت السلطان علي دينار في السودان والقنصلية العثمانية في هرر بإثيوبيا[1].

وفي فترة جائحة كوفيد-19 حينما أغلقت جميع الدول على أنفسها، نفذت دولتنا ما يقرب من 50 مشروعًا لمكافحة الوباء في أكثر من 30 دولة أفريقية من خلال تيكا. وقدمت الإمدادات الطبية إلى البلدان، وأنشأت وحدات النظافة ومراكز إنتاج الكمامات، ووزعت عبوات المواد الغذائية.

جدول رقم (31) : حجم المساعدات الانسانية التي قدمتها تركيا للدول الافريقية من خلال مؤسسة تيكا

	الدول الإفريقية (54 دولة)	منها الدول الافريقية الأقل نموا في العالم (35 دولة)
حجم المساعدات (2019/2005)	**2.21 مليار دولار**	**1.58 مليار دولار**
المصدر : الموقع الرسمي لمؤسسة تيكا، تاريخ الدخول :2022/06/02 https://www.tika.gov.tr/ar		

وتنعكس المساعدات الإنمائية التي تقدمها تركيا لأفريقيا في إحصاءات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بالمعايير الدولية. ووفقًا لبيانات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية التي قدمتها المؤسسات العامة التركية إلى أفريقيا بين عامي 2005 و2019 ما مجموعه 2.21 مليار دولار أمريكي. وكما هو معروف، يوجد في أفريقيا 35 دولة من بين الدول الأقل نموًا البالغ عددهم 47 دولة. وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية التي قدمتها تركيا للدول الأقل نمواً في أفريقيا 1.58 مليار دولار أمريكي، بين عامي 2005 و2019[2].

[1]– وكالة الأناضول للأنباء التركية، زيادة ملحوظة بعدد مشاريع "تيكا" التركية في إفريقيا، بتاريخ 2022/05/25.

[2]الموقع الرسمي لمؤسسة تيكا، تاريخ الدخول: 2022/06/02 https://www.tika.gov.tr/ar

المبحث الثاني : أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في دول شمال إفريقيا

تعتبر تركيا منطقة شمال إفريقيا مدخلا إلى أسواقٍ إفريقية جديدة، بدءًا من دول الساحل، حيث ارتفع حجم الاستثمارات التركية بشكل مطّرد في إفريقيا، بلغت قيمة التبادلات التجارية التركية مع القارة الإفريقية 25.3 مليار دولار في العام 2020. ويبدو أن المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي–الإفريقي ساهم في تعزيز هذه الروابط. كذلك، أثبتت المنتجات التركية نجاحها في دول شمال إفريقيا بعد مرور أكثر من عقد ونصف على تحسّن العلاقات الاقتصادية. وفي العام 2005، وقّعت تركيا اتفاقية شراكة مع تونس، ثم أبرمت في العام التالي اتفاقية تجارية مع المغرب واتفاقية صداقة وتعاون مع الجزائر وليبيا ومصر وموريتانيا.

و قد بلغ حجم التجارة بين تركيا ودول شمال إفريقيا سنة 2020 ما قيمته 15 مليار دولار، حيث بلغت حجم الصادرات التركية الى المنطقة 9 مليار دولار في حين استوردت تركيا من المنطقة ما قيمته 6 مليار دولار.

و سنتطرق الى اثر التعاون الاقتصادي مع تركيا على التنمية في دول الشمال الإفريقي من خلال ثلاث دول تحتل الصدارة في العلاقة الاقتصادية وهي الجزائر التي تعتبر الأولى من حيث الاستثمارات والتبادلات التجارية خاصة في مجال النفط والغاز، ثم نتطرق الى ليبيا التي أصبح الحضور التركي على أراضيها عسكريا منذ 2019، وهو يعتبر أرضية لحضور اقتصادي تجاري أقوى في المرحلة القادمة، ونعرج على مصر التي تعتبر حالة خاصة في العلاقات الثنائية بين البلدين حيث عرفت القطيعة السياسية دون التأثر بالعلاقات الاقتصادية بشكل كبير.

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر

إن العلاقة التاريخية بين تركيا والجزائر تمتد إلى خمسة قرون أي منذ العهد العثماني لكون الجزائر جزءًا من الدولة العثمانية اعتباراً من عام 1518 حتى احتلالها من قبل فرنسا عام 1830، ودخل البلدين في مرحلة جديدة عقب استقلال الجزائر سنة 1962، حيث فتحت تركيا سفارتها هناك عام 1963.

و تحتل الجزائر المرتبة الثانية والثلاثين (32) في القائمة التركية للشركات التجارية من حيث الحجم. ومن ناحية أخرى فتركيا واحدة من بين العشرة الأوائل ضمن أهم الشركاء التجاريين للجزائر[1]، وقد أخذت العلاقات الاقتصادية منحى متصاعدا في التطور منذ 2006 حيث تم التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون بين تركيا والجزائر، حيث بلغ حجم الاستثمار التركي في الجزائر مبلغ 05 مليار دولار، في حين تجاوزت التجارة بين الطرفين 4 مليار دولار سنة، فضلا عن 7 مليارات أخرى إجمالي أنشطة شركات المقاولات التركية 2020 [2].

ويسعى المستثمرون الأتراك إلى زيادة حصتهم الاستثمارية في الجزائر، ففي سنة 2013 دشنت شركة الفولاذ التركية "Tosyali" مصنعا للفولاذ والحديد في مدينة وهران بالغرب الجزائري باستثمار بلغت قيمته 1.2 مليار دولار، ويعد المصنع الأكبر من نوعه في الجزائر حينها، نجح في تصدير ما يقارب 800 مليون دولار من منتجاته من الحديد إلى عدة دول بينها أميركا، وكذا أوروبا وأفريقيا.

ومع الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر، فإن الشركات التركية قدمت الى العمل في الأسواق الجزائرية، حيث تمكن رجال الأعمال الأتراك من الحصول على مشاريع وتوقيع عقود في الجزائر وصلت قيمتها لأكثر من ستة (6) مليار دولار. وقد دخلت الشركات التركية في عدد واسع من المشاريع التي ضمت بناء سكنات اجتماعية ومستشفيات وسدود وطرق رئيسية وأنفاق وموانئ، ويتجه عدد المشاريع الاستثمارية إلى الزيادة في ظل تشجيع الحكومتين على ذلك. ومن أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عملت الحكومة الجزائرية على وضع خطط تفتح فرصا جديدة لرجال الأعمال الأتراك للاهتمام والاستثمار أكثر في الجزائر. وهناك عامل رئيسي يجعل من الجزائر موردا مهما جدا لتركيا وهي الموارد الطبيعية، وتعتبر الجزائر ثالث أكبر مزود لتركيا بالغاز الطبيعي بعد كل من روسيا وإيران وذلك بنسبة 9% من مجمل الواردات التركية سنة 2020، وتسعى تركيا لضمان استمرارية تدفق الغاز الجزائري نحوها، لذلك مددت أنقرة اتفاقيتها للغاز مع الجزائر لعشرة سنوات إضافية منذ 2013. ويمكن تلخيص أثر التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا في تحقيق التنمية بالجزائر في الجدول الآتي:

[1]– خالد بقاص، العلاقات التركية الإفريقية الجديدة: دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018، ص 101.

[2]– العلاقات التركية–الجزائرية.. تناغم سياسي متزايد وآفاق اقتصادية متنامية، موقع https://www.trtarabi.com/ تاريخ الدخول 2022/05/05.

الجدول (32) : إحصائيات التجارة الثنائية بين تركيا والجزائر 2011-2020 (بالمليار دولار)

السنة	الصادرات من الجزائر لتركيا	الواردات من تركيا للجزائر	الحجم	الميزان ت الجزائري
2011	2.716	1.471	4.187	1.246
2012	2.651	1.813	4.464	0.832
2013	2.283	2.083	4.286	0.281
2014	2,642	2,083	4,721	0,563
2015	1,919	1,826	3,745	20,93
2016	1,347	1,737	3,083	0,388-
2017	1,762	1,713	3,475	0,049
2018	1,137	2,031	3,168	0,894-
2019	719	2,016	2,735	-1,297
2020	567	1,449	2,016	-0,882

المصدر : هيئة الإحصاء التركي https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Foreign-Trade-Statistics

الشكل (12): تطور حجم الصادرات والواردات بين تركيا والجزائر 2010-2022 (بالمليون دولار)

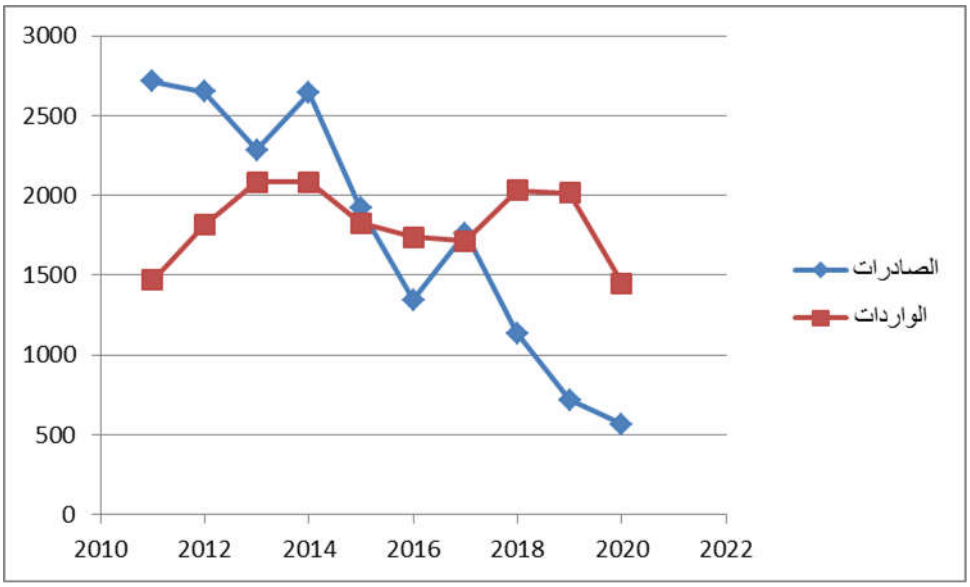

من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه(32).

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول رقم (32) فإن الصادرات التركية نحو الجزائر ترتفع بشكل ملحوظ من سنة لأخرى، فبعدما كانت قيمتها نحو 1.5 مليار دولار سنة 2011 ارتفعت إلى 1.8 سنة 2012 وصولا إلى 2.08 مليار دولار لسنة 2014، وهو ما يدل على الاهتمام التركي بالسوق الجزائري كسوق واعدة للسلع والمنتجات التركية، حيث تصدر تركيا للجزائر حافلات للنقل العام والحديد والفولاذ وآلات النسيج والحلويات،و استمر هذا الصعود إلى غاية 2019، حيث تقهقر بشكل ملحوظ بسبب الإغلاق في التجارة العالمية بسبب تداعيات وباء كورونا، أما الواردات التركية من الجزائر فقد شهدت نموا هي الأخرى منذ 2011 حيث بلغت 2.7 مليار دولار، غير أنها بدأت في التراجع منذ 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز لتصل إلى أدنى مستوياتها بعد بروز مشكل وباء كورونا حيث لم تتعدى 0.6 مليار دولار، لتعاود بالصعود بعد التعافي الذي شهده الاقتصاد والتجارة العالميتين بشكل ملحوظ سنة 2021 حيث بلغت الواردات التركية من الجزائر 1.1 مليار دولار وأغلبه من النفط والغاز.

أما الميزان التجاري بين الطرفين فقد كان لصالح الجزائر في الفترة 2011-2015، غير أن انخفاض أسعار النفط والغاز قلل من محاصيل الصادرات الجزائرية لينقلب الميزان التجاري من الفائض إلى العجز، وقد بلغ العجز ذروته سنة 2019 حيث بلغ ناقص 1.2 مليار دولار، ومنذ ذلك الحين بدأ العجز في التقلص تدريجيا حيث بلغ سنة 2020 ناقص 0.8 مليار دولار، حيث يسير الميزان التجاري إلى استرجاع موضعه الطبيعي وهو الفائض تماشيا مع تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط والغاز مع زيادة الطلب عليهما.

جدول (33): أهم مجالات الاستثمار التركي وأثره على تحقيق التنمية في الجزائر

الأثر التنموي	الحجم أو القيمة	المصدر
حجم التبادل التجاري بين البلدين 2021	3،599 مليار دولار	الجمارك الجزائرية "احصائيات التجارة الخرجية" https://www.douane.gov.dz
عدد الشركات التركية النشطة في الجزائر 2020	1200 شركة	وزارة التجارة التركية : https://www.trade.gov.tr
حجم الاستثمارات التركية في الجزائر 2018	4.5 مليار دولار	وزارة الخارجية التركية : www.mfa.gov.tr
عدد مناصب العمل التي انتجتها	34 ألف وظيفة	وكالة الأنباء الجزائرية 2022/05/20

الاستثمارات التركية.		https://www.aps.dz/ar
آفاق التبادل التجاري في آفاق 2030	10 مليار دولار	زيارة الرئيس الجزائري لتركيا في ماي 2022
آفاق الاستثمارات التركية في آفاق 2022	06 مليار دولار	زيارة الرئيس الجزائري لتركيا في ماي 2022
أهم الصادرات التركية الى الجزائر	مركبات النقل البري وقطعها، منتجات النسيج والزيوت الطيّارة والأدوات الكهربائية والألبسة.	
أهم الواردات التركية من الجزائر	الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال، والنفط الخام، وتشكل منتجات الطاقة 97% من صادرات الجزائر إلى تركيا.	
الرحلات الجوية بين البلدين	50 رحلة أسبوعيا	
المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على مصادر مختلفة مدرجة أعلاه.		

و تسير كل من تركيا والجزائر في طريق بلوغ مستوى التبادل التجاري بينهما إلى 10 مليارات دولار[1]، هذا عدا عن وجود فرصة كبيرة لاستثمار كل ما لدى الدولتين من مقدرات وموارد، حيث تمتلك تركيا الخبرة في البناء وقطاع التصنيع المتطور، بينما تعتبر الجزائر أكبر بلد عربي وأفريقي من حيث المساحة، وغنيّة بالموارد البشرية والطبيعية لاسيما لناحية النفط والغاز، فضلا عن موقعها الاستراتيجي جداً ففي شمالها أوروبا وجنوبها إفريقيا وشرقها آسيا، حيث أن المستثمرين الأتراك إذا قاموا بالإنتاج في الجزائر سيكون بإمكانهم إرسال البضائع إلى 100 دولة دون رسوم جمركية[2].

إضافة إلى أن لرجال الأعمال الأتراك فرصة في استثمار السوق الجزائرية سواء في الصناعة أو الفلاحة والخدمات والتجارة، وذلك بالتوازي مع استقرار العلاقات السياسية بين تركيا والجزائر وحب الجزائريين لتركيا وهذا ما يؤكده حجم الرحلات الجوية بين البلدين، إذ أن هناك 50 رحلة جوية تربط بين الجزائر وتركيا أسبوعياً، عقب تقديم تركيا تسهيلات كبيرة للجزائريين بخصوص التأشيرة وهذا ما يفتح آفاقا أكبر للتعاون في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة لكلا البلدين[3].

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ar، من خلال تغطيتها لزيارة الرئيس الجزائري الى تركيا في 2022/05/25.

[2]– وكالة الأناضول للأنباء https://www.aa.com.tr/ar تاريخ الدخول 2022/06/03.

[3]– موقع امتلاك، https://www.imtilak.net/articles/turkish-algerian-relations تاريخ الزيارة 2022/05/10

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر

تعد مصر أكثر الدول في شمال أفريقيا نموا ديمغرافيا، لذا فهي ذات أهمية بالنسبة لأي دولة تبحث عن أسواق كبيرة لتصريف منتجاتها، ورغم العلاقات الطويلة والتاريخية بين تركيا ومصر، فإن التعاون التجاري بين الطرفين ظل محدودا، حيث مثل النفط الخام أكبر حصة في الصادرات المصرية نحو تركيا، إضافة إلى بعض المنتجات الأولية منخفضة القيمة كالسلع الزراعية والمعدنية البسيطة[1]. وقد وقع الطرفان التركي والمصري اتفاقية للتجارة بينهما سنة 2005 لأجل زيادة التعاون الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الشعب في كلا البلدين وإزالة العقبات والقيود المفروضة على التجارة، وتطوير علاقات اقتصادية أفضل بين البلدين.

و حسب المنحنى رقم (12) بدأ النمو الحقيقي للتجارة بين الطرفين بعد توقيع الاتفاقية سنة 2005، حيث وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 1.1 مليار دولار أمريكي سنة 2006 ومع إتمام تنفيذ الاتفاقية كاملا وصل حجم التجارة بينهما إلى 1.5 مليار دولار سنة 2007. غير أن رجال الأعمال الأتراك أبقوا ثقتهم في الاقتصاد المصري. ومع حلول سنة 2009 انتعشت الصادرات التركية نحو مصر، حيث وصلت إلى نحو 2.6 مليار، لتزداد ارتفاعا عقب إفرازات الأحداث السياسية التي عرفتها مصر سنة 2011، وبدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا تتجه نحو التطور والعمق بعد وصول سلطة جديدة الى مصر لقيت دعما كبيرا من انقرة، حيث زار الرئيس المصري الجديد أنقرة سنة 2012، وقدمت تركيا خلال هذه الزيارة قرضا لمصر بقيمة 01 مليار دولار، ثم قام الرئيس التركي بزيارة مصر لحضور المنتدى الاقتصادي المصري التركي رفقة مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الأتراك الذين يمثلون أكثر من ثلاثمائة (300) شركة تركية،لكن جهود توطيد العلاقات الاقتصادية اصطدمت بأحداث مصر سنة 2013 حيث تم ازاحة السلطة المدنية الحاكمة في مصر بانقلاب داخلي ندد به الاتحاد الإفريقي حيث اعتبره "انتزاع سلطة بشكل غير دستوري"، مما أدى إلى تعليق عضوية مصر في الهيئة الافريقية[2]. كما نددت تركيا بالسلطة الجديدة في مصر وتدهورت العلاقات السياسية الى درجة القطيعة[3]، مما أدى تأثر العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث رفضت مصر تمديد العمل باتفاق التجارة

---

[1]– خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2]– الاتحاد الإفريقي يعلق عضوية مصر بعد عزل مرسي، الموقع الألماني للأخبار بالعربية https://www.dw.com/ar/، بتاريخ 05/ 2013/07.

3– عبد الرحمن سعد، العلاقات المصرية التركية بعد انقلاب 2013، المعهد المصري للدراسات، https://eipss-eg.org/، تاريخ الزيارة 2022/05/20.

الحرة مع تركيا (مع عدم إلغاءها)، كما قررت أيضا سنة 2015 عدم تجديد اتفاق النقل البحري والبري بين الطرفين والذي يسمح بنقل البضائع والسلع بين مصر وتركيا، وهو ما أثر سلبا على الحركة التجارية بين الطرفين.

الشكل رقم (13) : حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر (1994-2020)

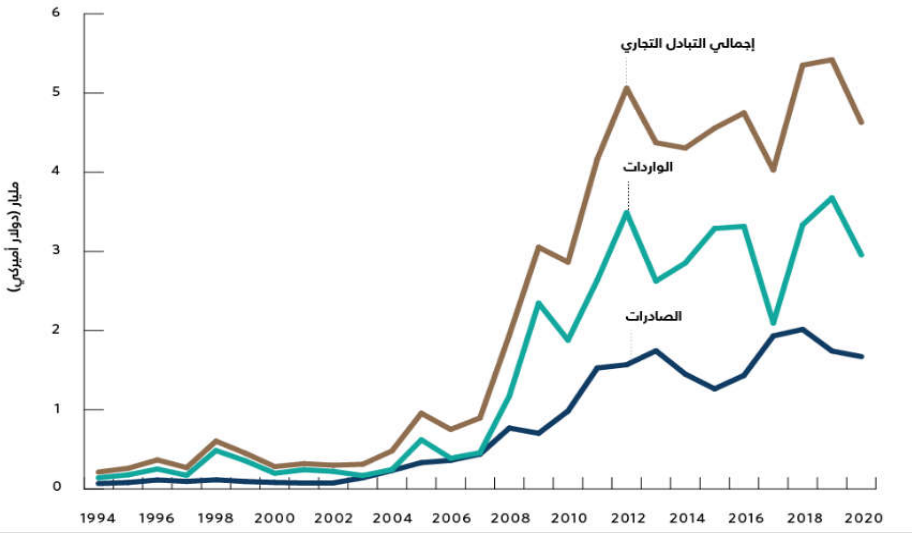

المصدر : مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org

غير أن الفتور في العلاقات الاقتصادية لم يدم طويلا مقارنة بالفتور في العلاقات السياسية، وذلك للمصالح المشتركة بين البلدين، فبين العامَين 2016 و2020، زاد حجم الصادرات المصرية إلى تركيا بمعدل سنوي بلغ 7 في المئة، مقارنةً مع الواردات التركية إلى مصر التي ارتفعت بمعدل 2 في المئة وشكّل ذلك حافزًا للنظام المصري كي يحافظ على اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، على الرغم من التشنجات الجيوسياسية المتنامية. في هذا الإطار، عبّر صنّاع السياسات الاقتصادية في مصر عن استحالة إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا خوفًا من تعطيل التدفقات التجارية والاستثمارية، وما يترافق معه من خسائر قد يتكبّدها الاقتصاد المصري، ولا سيما قطاع التصدير. ويفسّر ذلك سبب عدم استجابة الحكومة للمطالب السياسية من داخل البرلمان والداعية إلى إلغاء اتفاقية التجارة الحرة[1].

[1]– عمرو عادلي، التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org، تاريخ الاطلاع: 2022/06/04.

الشكل (14) : تركيبة الصادرات المصرية الى تركيا 2019

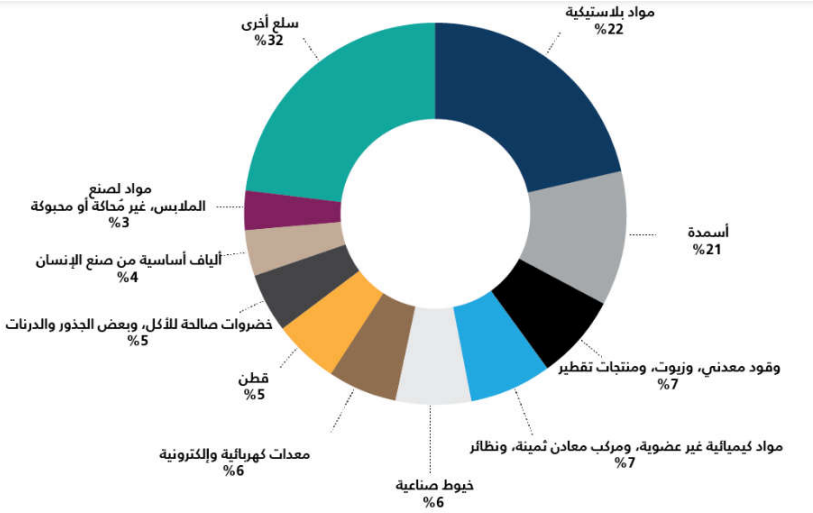

المصدر: عمرو عادلي، التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org، تاريخ الاطلاع : 2022/06/04.

إضافةً إلى ذلك، ثمّة سبب آخر دفع مصر إلى الحفاظ على اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، وهو تركيبة صادراتها إلى أنقرة (انظر الشكل 13). ففي فترة لاحقة من العام 2019، شكّلت السلع المصنّعة ما نسبته 59 في المئة من إجمالي التبادلات التجارية. وباتت تركيا وجهة أساسية لصادرات مصر من غير الوقود، فيما بذلت القاهرة جهودًا حثيثة لتنويع صادراتها بعيدًا عن النفط والغاز الطبيعي. فهي سعت، منذ الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط عالميًا في العام 2014، إلى زيادة صادراتها من السلع المصنّعة .وبالتالي، كان ليترتب على إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عواقب وخيمة على المصنّعين المصريين، ما يحرمهم من أسواق أجنبية مهمة في فترة حرجة، علاوةً على ذلك، كانت هذه الزيادة أساسية أيضًا لدفع عجلة التعافي الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي المطلوبة لتلبية شروط الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية[1].

ففي العام 2019 مثلا، شكّل القطن والخيوط والألياف الأساسية والمواد الوسيطة المستخدمة في صناعة الملابس في تركيا 20 % تقريبًا من صادرات مصر إليها. وفي العام نفسه، شكّلت المواد البلاستيكية حوالى 22 % من إجمالي الصادرات المصرية. في المقابل، شمل جزء كبير من واردات مصر من تركيا الحديد والصلب، فضلًا عن منتجات الحديد كالألواح والأسافين والشفرات، لتشكّل 19 % من الواردات. أما المواد البتروكيميائية فشكّلت 15 % من الواردات.

[1]– نفس المرجع السابق.

و بخصوص الاستثمار الأجنبي التركي المباشر في مصر، ففي العام 2017 بلغ حجم الاستثمارات الخارجية التركية المباشرة في مصر بما يقارب 2 مليار دولار، إضافةً إلى وجود حوالى 540 شركة تركية عاملة في البلاد[1]. مع ذلك، لا يزال إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التركي في مصر ضئيلا للغاية مقارنةً مع الدول الأخرى. وذكر تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2019 أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر التركي في مصر في العام 2016 كانت بالكاد 0.4 % من إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد. لكن الجدير ذكره أن معظم الاستثمارات التركية كانت مخصّصة للقطاع الصناعي، الذي كانت تبلغ مساهمته نسبة 3.4 % فقط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2016، مقارنةً مع عمليات التنقيب عن النفط والغاز التي كانت تسهم بنسبة 53.5 %[2].

ونظرًا إلى الحصة الإجمالية المتواضعة للاستثمارات التركية في مصر، يبدو أن التجارة هي التي ترسم في الدرجة الأولى معالم الشراكة الاقتصادية بين البلدَين، وليس الاستثمار. ويشي ذلك بأن تنويع الاقتصاد المصري بعيدًا عن الاعتماد على النفط كوجهة رئيسة للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلّب توفير سلاسل قيمة إقليمية وعالمية في القطاع الصناعي، على غرار تلك القائمة بشكلها الأولي مع المستثمرين الأتراك في المناطق الصناعية المصرية المعفاة من ضريبة الدخل والمبيعات ورسوم الاستيراد والتصدير[3].

يُشار إلى أن صمود اتفاقية التجارة الحرة المصرية التركية، مصحوبًا بالنمو التجاري المتواصل بين القاهرة وأنقرة منذ العام 2013 هو أمر يدل على مدى الأثر الذي تركه التعاون التركي المصري منذ 2005 على التنمية في مصر، حيث فرضت المسارات الاقتصادية نفسها على المسارات السياسية المتشنجة، ومن نتائجها هو حفاظ مصر على مكانتها كأكبر شريك تجاري لتركيا في شمال إفريقيا، مع بروز مؤشرات حول إعادة تطبيع العلاقات بينهما بشكل كامل[4].

[1]– تصريح رئيس جمعية رجال الأعمال الأتراك–المصريين، أتيلا أتايسيفين لوكالة الأنباء للأناضول التركية بتاريخ 2018/04/12.

[2]– موقع وزارة الخارجية التركي https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-egypt.en.mf

[3]– عمر عادلي، مرجع سبق ذكره.

[4]– تركيا ومصر... مؤشرات تطبيع يقترب، موقع العربي الجديد، 02 ماي 2022، تاريخ الزيارة: 2022/06/04.

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي بين تركيا وليبيا

ظلت ليبيا ملتزمة بولائها للدولة العثمانية الى غاية الحرب العالمية الأولى، ومن هذه البوابة التاريخية تبنى علاقات متميزة حاليا، فبعد استقلال ليبيا عن الاحتلال الايطالي تحسنت العلاقات تدريجيا مع تركيا، وقد عمل الموقف الليبي الداعم لتركيا إبان تدخلها سنة 1974 في قبرص على تحسين العلاقات الثنائية، ومع مشروع الانفتاح على افريقيا، أولت تركيا أولوية خاصة للعلاقات مع ليبيا، حيث وقع عديد الاتفاقيات الاقتصادية التركية في ليبيا، وقد سجل حجم التجارة الخارجية بين البلدين سنة 2009 مبلغا قدره 2.2 مليار دولار. وفي سنة 2010 ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 2.4 مليار دولار، وحتى فيفري 2011– أي وقت بداية توتر الوضع في ليبيا– كانت تتواجد بليبيا نحو 200 شركة تركية تعمل في الإنشاء والتعمير وقد بلغت قيمة أعمالها نحو 15.3 مليار دولار حسب احصائيات 2011، ومن بين تلك الشركات شركة "تكفين" Tekfen Holding وشركة TAV للإنشاء وغيرهما[1].

فبعد اندلاع الاضطرابات الداخلية في ليبيا عانت الشركات التركية العاملة هناك كثيرا، وانسحبت مع نحو 20 ألفا من عمالها والذين أجلتهم بحرا وجوا. وقد أثرت الاضطرابات على واقع الشركات التركية اقتصاديا ومنها شركة "تكفين إنسات" التابعة الشركة "تكفين هولدينغ"، حيث كانت ثالث أكبر شركة بناء تركية من حيث الإيرادات نهاية 2009، والتي نفذت مشاريع عدة في ليبيا منها مشروع بقيمة 550 مليون دولار لإنشاء نظام المياه، حيث هبطت أسهمها بعد شهر واحد من اندلاع الاضطرابات إلى نحو 14%، ونفس الوضع عانته شركة TAV هولدينغ والتي تشتغل في تونس وليبيا، إذ هبطت أسهمها لنحو 7.4 % في نفس الفترة[2].

وقد ساهم الوضع السياسي غير المستقر في البلاد في التأثير سلبا على التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث ألقى بظلاله على الشركات التركية التي تسعى إلى العودة إلى تنفيذ استثماراتها على الأراضي الليبية، خاصة أن تلك الاستثمارات تتجاوز مبلغ 15 مليار دولار. وتراجع في عديد من مؤشراته نظرا لما شهدته ليبيا من صراع وقتال أثر على المصدر الأساسي للدخل القومي الليبي وهي صادرات النفط والغاز. إذ يوضح الجدول رقم (34) حجم التبادل التجاري بين الطرفين في الفترة ما بين (2021/2011) وفقا للإحصائيات الرسمية التركية.

[1]– خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 117

[2]– المرجع نفسه، ص 118.

الجدول رقم (34): حجم التبادل التجاري بين ليبيا وتركيا(بالمليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
2011	748	139	887	609
2012	2 140	416	2 556	1 724
2013	2 754	304	3 058	2 450
2014	2 060	249	2 309	1 811
2015	1 420	196	1 616	1 224
2016	906	161	1 067	745
2017	880	248	1 128	632
2018	1 498	367	1 865	1 131
2019	2 069	483	2 552	1 586
2020	1 653	1 674	3 327	- 21
2021	2 771	821	3 592	1 950

المصدر : تجميع الاحصائيات من الطالبين بناء على التقارير السنوية لوكالة الاحصاء التركية TUİK

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة الارتفاع الكبير في الحجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث ارتفعت قيمته من 887 مليون دولار سنة 2011 إلى 3 مليار دولار كأقصى قيمة له وذلك سنة 2013، ثم اتجه للنزول مرة أخرى، وهو ما يفسر بانعكاسات التوتر السياسي والاقتتال الداخلي في ليبيا والذي انسحب على كافة المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرهما، كما أن انخفاض الواردات التركية من ليبيا من قيمة 416 مليون دولار سنة 2012 إلى نحو 196 مليون دولار سنة 2015 يمكن رده أيضا إلى عدم سيطرة جهة ليبية واحدة على مقدرات البلاد النفطية خاصة، حيث تسيطر قوات الجيش الليبية في طرابلس على أجزاء منها، وتسيطر الميليشيات العسكرية المعارضة للحكومة على أخرى، وهو ما يجعل الصادرات الليبية في حالة اضطراب دائم[1].

و قد بدأ حجم التبادل التجاري في الارتفاع بين البلدين ابتداء من 2018، حيث ساهمت تركيا في نسج علاقات سياسية قوية مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا، وعقدت معها اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية عززت من حرية الملاحة البحرية وترقيتها، ثم ساهم التدخل العسكري التركي في ليبيا سنة 2020 من تعزيز التواجد التجاري وهو ما تعكسه الأرقام في الجدول أعلاه، حيث قفزت المبادلات التجارية من 1.8 مليار دولار سنة 2018 إلى 3.5 مليار دولار سنة 2021 وهي زيادة بنسبة 200 %.

[1]– خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 118.

وتصدر ليبيا نحو تركيا منتجات بترولية وألمنيوم وأحجار كريمة ولؤلؤا، فيما تستورد الحديد والصلب وأثاث متنوع وآلات مختلفة[1]. وهو ما يفسر ميل الميزان التجاري لصالح تركيا بسبب قلة الصادرات البترولية بسبب النزاع المسلح ناهيك عن انخفاض أسعارها. كما تتواجد عديد الآليات الاقتصادية بين الطرفين كاللجنة الاقتصادية المشتركة التي عقدت اجتماعها الواحد والعشرين في جويلية 2009 في أنقرة التركية، إضافة إلى مجلس الأعمال التركي الليبي المشترك.

[1]– موقع وزارة الخارجية التركية https://www.mfa.gov.tr/.

المبحث الثالث: أثر التعاون الإفريقي التركي على تحقيق التنمية في دول جنوب الصحراء

إفريقيا جنوب الصحراء هي منطقة جغرافية وعرقية وثقافية من القارة الأفريقية التي تقع جنوب الصحراء، ووفقًا للأمم المتحدة، فهي تتألف من جميع البلدان، والأراضي الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء كليًا أو جزئيًا. ويُدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 46 دولة من أصل 54 دولة أفريقية على أنها "جنوب الصحراء الكبرى. باستثناء الجزائر، جيبوتي، مصر، ليبيا، المغرب، الصومال، السودان وتونس. بينما يستثني مخطط الأمم المتحدة الجغرافي لأفريقيا السودان من تعريفه لإفريقيا جنوب الصحراء، على عكس تعريف الاتحاد الأفريقي يشمل السودان، ولكنه يستبعد موريتانيا بدلاً من ذلك.

يوجد في إفريقيا جنوب الصحراء عدة مدن كبيرة، فنجد لاغوس النيجيرية، وهي الأكثر اكتظاظًا بالسكان في نيجيريا، والثانية بعد القاهرة المصرية في أفريقيا، كما تعتبر واحدة من أسرع المدن نموًا في العالم. كما تعتبر لاغوس مركز مالي رئيسي في أفريقيا، وهذه المدينة الضخمة، لديها أعلى ناتج محلي إجمالي، وتضم أيضًا أحد أكبر الموانئ وأكثرها ازدحامًا في القارة وهو ميناء أبابا. كذلك من بين المدن الاقتصادية المهمة في افريقيا جنوب الصحراء هي مدينة " دار السلام" العاصمة السابقة لتنزانيا وأكثرها اكتظاظا، وهي مركز اقتصادي مهم إقليميًا، والتي تقع على الساحل السواحلي. كذلك جوهانسبرج هي أكبر مدينة في جنوب إفريقيا، وتحتضن مقر المحكمة الدستورية.كذلك مدينة نيروبي وهي عاصمة كينيا وأكبر مدنها، وتشمل المدن الرئيسية الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبيدجان وكيب تاون، وكينشاسا ولواندا ومقديشو، وأديس أبابا[1].

وفقًا لمراجعة عام 2019 للتوقعات السكانية العالمية، بلغ عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء 1,04 مليار نسمة في عام 2018، ويبلغ معدل النمو الحالي 2.3 %. ومن المتوقع أن يتراوح عدد سكان المنطقة بين 2 و2.5 مليار بحلول عام 2050[2].

نسلط الضوء في هذا المبحث عن مكاسب جنوب الصحراء من تعاونها الاقتصادي مع تركيا، وذلك على مستوى التنمية مثل الاستثمار في البنى التحتية والمبادلات التجارية وكذلك المساعدات الانسانية.

[1]- موقع "مقال"، https://mqaall.com/names-countries-sub-saharan-africa/ :، تاريخ الدخول 2022/05/20.

[2]- احصائيات البنك الدولي 2020، https://data.imf.org/ تاريخ الاطلاع 2022/06/06.

المطلب الأول : التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول جنوب الصحراء

تُولي تركيا اهتماماً كبيراً لدول أفريقيا جنوب الصحراء نظراً لأهميتها الاقتصادية المتزايدة، وعلى وجه الخصوص القوى الرئيسية بها مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا. كما أن عدداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بها أغلبية أو أقلية مسلمة، كما أن حركة التجارة – خاصةً الصادرات – هي واحدة من أهم دوافع تركيز تركيا في الآونة الأخيرة على أفريقيا جنوب الصحراء, فقد نمت الصادرات التركية إلى هذه الدول، إذ أصبحت تمثل نحو 3.6% من إجمالي الصادرات التركية في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2020[1].

وتقوم تركيا بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء, وذلك في مجالات الطاقة والاستثمار والتجارة الحرة. وثمة دور لعدد من المؤسسات في هذا الصدد، منها الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين الذي يعمل بشكل خاص في جهود توسيع التجارة في أفريقيا. أما خطة الانفتاح التركي على افريقيا المعلنة سنة 1998 لم تتجسد على أرض الواقع في افريقيا جنوب الصحراء الا بعد سنة 2003. فبين سنتي 1998 و2003 كان متوسط الواردات السنوي لتركيا مع دول أفريقيا جنوب الصحراء يبلغ نحو 454 مليون دولار، في حين ارتفع في الفترة بين 2003 و2012 إلى 2.2 مليار. كما لم تتجاوز الصادرات السنوية لتركيا والمتوجهة لدول أفريقيا جنوب الصحراء نحو 342 مليون دولار في الفترة بين 1998 و2003. فيما شهدت الفترة بين 2003 و2012 ارتفاعا ملحوظا، حيث وصل متوسط الصادرات السنوية إلى نحو 1.9 مليار دولار.

[1]– هيئة الإحصاء التركي https://data.tuik.gov.tr/ تاريخ الاطلاع 2022/05/21.

الشكل (15) : تطور حجم الصادرات والواردات بين تركيا ودول جنوب الصحراء (2000-2018)

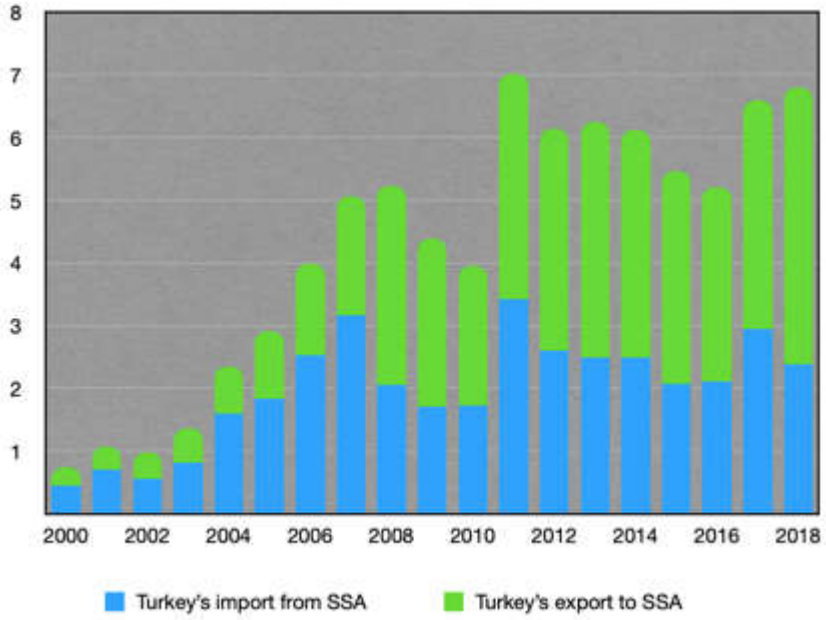

المصدر : بيانات البنك الدولي 2018.

وحسب الشكل (14) قد سجلت سنة 2011 تطورا واضحا في حجم التجارة البينية حيث وصل إلى 6.9 مليار دولار بعدما كان في حدود 1.3 مليار دولار سنة 2003، حيث تضاعف خمس مرات خلال ثمان سنوات فقط وهو ما يدل على زيادة واضحة في حجم التجارة بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء[1]، وبقي هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري محافظا على مستواه نسبيا، أي ما بين 5 و7 مليار دولار.

وبحسب بيانات معهد الإحصاء التركي، فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية لتركيا مع دول إفريقيا جنوب الصحراء لسنة 2021 بنسبة 24.8 %، مقارنة بعام 2020 ووصل إلى أعلى مستوى له بـ 10.7 مليار دولار. وفي الفترة المذكورة، زادت الصادرات التركية إلى دول المنطقة بنسبة 31 في المائة لتصل إلى 7.9 مليارات دولار، وزادت الواردات بنسبة 10 % لتصل إلى 2.8 مليارات دولار[2].

[1]- خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]- تقرير وكالة الأناضول بعنوان " جولة أردوغان الإفريقية.. آفاق جديدة في الاستثمار والتبادل التجاري" بتاريخ 2022/02/22 .ttps://www.aa.com.tr

وضمن برنامج خطة الانفتاح التركي على القارة الافريقية، الذي حث الطرف التركي على عقد عديد الاتفاقيات مع الأفارقة والتي سماها اختصارا باتفاقيات (TET) أي Trade, Economic, Technical، فقد وقعت تركيا اتفاقات مع كل من مالي والكونغو سنة 2000، ثم أوغندا والسودان سنة 2005، وكل من بوركينافاسو ومالاوي في 2006 ومدغشقر وكينيا سنة 2007، وفي سنة 2008 مع كل من ساحل العاج وأنغولا ومع الكاميرون سنة 2010. وترافقا مع بدء الاتفاقيات وفي سنة 2014 زار تركيا واحد وثمانون (81) وزيرا من أفريقيا جنوب الصحراء للتباحث في إمكانيات التعاون فيما يتعلق بوزاراتهم، وقد شملت حقائب أولئك الوزراء بمجالات الاقتصاد والتجارة والصناعة والتعاون الدولي والمالية. ومنذ 2007 عينت تركيا سبع ملحقيات تجارية تابعة لها في دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما اجتمع الاتحاد التركي للغرف والسلع المتبادلة والمعروف اختصارا ب "TOBB" مع اتحاد الغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة والفلاحة والحرف "UACCIAP" من أجل توسيع التعاون لإنشاء غرفة أفريقية تركية مشتركة[1].

وبفضل التشجيع الحكومي استطاعت الشركات التركية الحصول على فرص استثمارية في أفريقيا فعلى سبيل المثال أكمل المتعاقدون الأتراك في نهاية 2007 أكثر من 3 آلاف مشروع في سبعين (70) دولة حول العالم بقيمة بلغت 105 مليار دولار، وقد كانت حصة الدول الأفريقية منها ما نسبته 22%، غير أن تلك الحصة بدأت تزداد بسرعة مع مرور السنوات. وقد أخذت الحكومة التركية خطوات متقدمة نحو المشاركة في المنظمات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، حيث أصبحت السفارة التركية في نيجيريا مقرضة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروفة اختصارا ب ECOWAS وذلك في سنة 2005، إضافة إلى ما تم ذكره سابقا من حصول تركيا على موقع العضو غير الإقليمي الخامس والعشرون لبنك التنمية الأفريقي، وعضو في بنك الصادرات والواردات الأفريقي والعضوية أيضا في منتدى الشركاء الدوليين لسلطة التنمية بين الحكومية IGAD في سنة 2008، كما انضمت تركيا إلى اللجان الاقتصادية التي أسست مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومالي والسودان في سنة 2009 ومع بوركينافاسو وجيبوتي وكينيا والسينغال ونيجيريا وأوغندا سنة 2010 ومع مالي في 2011. وقد أقامت تركيا منتديات أعمال مع نيجيريا وغانا في سنة 2010، ومع الغابون وجنوب أفريقيا في سنة 2011، كما تم إنشاء منتديات حارة واستثمار مع الكاميرون في 2010 ومع

[1]– نفس المرجع السابق، ص 119.

تنزانيا سنة 2011 وقد تضمنت المنتجة التركية المصدرة الى افريقيا جنوب الصحراء سلعا انتاجية، كمنتجات الحديد والفولاذ وأطعمة ومنتجات استهلاكية وأنسجة وإسمنت، إضافة للبلاستيك ومنتجات أخرى[1].

أما الواردات التركية من الدول الأفريقية جنوب الصحراء فتضمنت غالبيتها منتجات أولية مثل القطن والمعادن والأحجار الثمينة والفحم والجلود والنفط وأخشاب البناء وبعض الأطعمة، ويذكر أن تركيا كانت تستورد نسبة قليلة من النفط الخام من أفريقيا إذ لم تتجاوز 7% فقط مما تستورده من الخارج وذلك سنة 2012، لكن الدولة التركية أصبحت تنشط بشكل متزايد في قطاع الطاقة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، فلقد وقعت سنة 2014 اتفاقيات تعاون طاقوي مع عدة دول أفريقية جنوبية على غرار الكاميرون وكينيا والنيجر والسودان، وفي سنة 2014 ذكر وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي بأن أنغولا تعتبر من أولويات الشركات البترولية التركية من أجل الاستثمار في استخراج النفط الخام. كما وقعت تركيا اتفاقية في سنة 2014 مع شركة الكهرباء الغانية من أجل بناء محطتي تقوية متحركة لتزويد نحو 20% من احتياجات الغانيين الكهربائية تنتهي في ظرف عشر سنوات. وقد وقعت تركيا معاهدات ثنائية استثمارية مع اثني عشر دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء بعد 2011 وهي الكاميرون وجيبوتي وإثيوبيا والغابون وغامبيا وغينيا وموريتانيا ونيجيريا والسينيغال وجنوب أفريقيا والسودان وتنزانيا، كما وقعت اتفاقية للتجارة الحرة والمعروفة اختصارا با "FTA" مع موريتانيا سنة 2011[2].

[1]– محمد اوزكان، من القول إلى الفعل: العلقات التركية – الإفريقية وتحليلها 1998 – 2015، مجلة رؤية تركية، الموقع الالكتروني rouyaturkiyyah.com

[2]– خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص 121

جدول رقم(35): تطور التجارة بين تركيا ودول جنوب الصحراء بافريقيا بالمليون دولار

	2006			2012			2021		
الدولة	الصادرات	الواردات	المجموع	الصادرات	الواردات	المجموع	الصادرات	الواردات	المجموع
ج افريقيا	593	1793	2031	382	1290	1672	2120	887	3007
نيجيريا	83	380	463	439	113	552	840	99	939
غانا	33	57	90	224	303	527	119	119	238
اثيوبيا	92	24	116	395	47	442	324	24	348
السودان	217	8	225	280	11	291	104	105	209

تجميع الإحصائيات من طرف الطالبين بناءا على موقع الإحصاء التركي الرسمي https://data.tuik.gov.tr

وفيما يخص الميزان التجاري بين تركيا وشركائها الأفارقة فيختلف بين شمال القارة وجنوبها، حيث تصدر تركيا إلى دول شمال أفريقيا ثلاثة أضعاف ما تستورده منها، في حين أن الميزان التجاري يعد أكثر مساواة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء مع تفوق مسجل لصالح تركيا، وتعتبر دول جنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا وغانا وساحل العاج من أهم الشركاء التجاريين لتركيا في جنوب القارة.

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي بين تركيا والصومال كحالة خاصة

رغم أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والصومال ضعيف وكذلك حجم الاستثمارات، الا أن الصومال يعتبر حالة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي بين تركيا وافريقيا، وتزداد أهميته كون الجغرافيا الصومالية تحتل مكانة إستراتيجية عالمية، حيث تربط بين القارات وتطل على ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية هامة، ولديها أكبر منفذ بحري في أفريقيا، وتتحكم في الدخول للبحر الأحمر لأنها تطل علي "مضيق باب المندب" و"خليج عدن" وتتحكم في طرق التجارة العالمية بين شرق أسيا والصين والهند لأوروبا وممرا مهما للطاقة في العالم، وأيضا تمتلك الصومال الكثير من الموارد والثروات في ظاهر الأرض وباطنها.

و على أساس هذه المكانة شكّلت الصومال أهمية بالغة بالنسبة لتركيا التي تنوي ترسيخ علاقتها مع القارة الإفريقية، فجعلت منها منطلق المشروع التركي في القرن الإفريقي، وقاعدة العمليات الأساسية، منذ زيارة الرئيس التركي إلى مقديشو (2011) كأول شخصية رفيعة المستوى من خارج القارة الإفريقية منذ زيارة الرئيس الأمريكي عام 1992. وقد أتى أردوغان برفقة وفد سياسي واقتصادي وأمني كبير، رغم المخاطر الأمنية

المرتفعة، لتأكيد إصرار تركيا على الانفتاح القوي تجاه الصومال، وتحويلها لاحقاً إلى قاعدة تركية في المنطقة، بالاستناد إلى أدوات المساعدات الإنسانية، والاستثمارات الاقتصادية، والعلاقات السياسية والدبلوماسية، والبعد الديني والتاريخي، وأداة اللغة التركية، إضافة إلى البعد العسكري والاستخباراتي[1].

ويأتي اختيار الصومال من بين دول المنطقة، باعتبارها الأضعف أمنياً، وبالتالي الأعلى مخاطرة لمنافسي تركيا الدوليين، من جهة، ولاتساع مساحة العمل الذي يمكن البدء به (مدخل المساعدات الإنسانية)، وأنّها الأقل حضوراً للقواعد العسكرية الأجنبية بين جيرانها، ما يُسهّل على تركيا أن تكرّس وجودها العسكري فيها، ضمن المشروع المتكامل في المنطقة وذلك عبر الآلية التالية :

- توقيع الحكومة التركية عدداً من الاتفاقيات لدعم الصومال في مجالات: النقل البحري والصناعة والدفاع والقطاع الرياضي والشباب (2005).
- تنظيم منتدى الأعمال التركي–الصومالي في إسطنبول، وتمّ من خلاله توقيع اتفاقية التعاون التجاري بين الطرفين، تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات أبرزها: الطبيعية، والزراعة، والصحة، والتعليم، وصيد الأسماك (2016)
- توقيع 9 اتفاقيات بين الجانبين، تشمل: المياه المعدنية، الزراعة، الضرائب، المجال الصحي، التعاون العسكري، التعاون المشترك بين وكالتي الأناضول وصونا للأنباء، تمّ توقيعها بحضور الرئيسيين في السفارة التركية في مقديشو (2016).

و قد استفادت الصومال من التعاون التركي الاقتصادي معها حيث أثر ذلك بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية منها :

[1]– مقال بعنوان: العلاقات التركية الصومالية علاقة أخوية وإستراتيجية منشور في ترك بوست، تاريخ الدخول 2019.10.23

1- التبادل التجاري

الجدول رقم (36): تطور حجم التبادل التجاري بين تركيا والصومال (2010-2020)

السنوات	2010	2015	2018	2019	2020
حجم التبادل التجاري بالمليون دولار	**06**	**72**	**187**	**250**	**280**

لقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما، من 6 مليون دولار عام 2010، إلى 72 مليون دولار عام 2015، ليقفز الى 187 مليون دولار عام 2018 ثم يواصل الارتفاع الى 280 مليون دولار سنة 2020[1].

و من أهم المنتجات التي تصدرها تركيا للصومال "المواد الغذائية ومواد البناء"،ومن الطبيعي أن يزداد حجم التبادل التجاري بسبب تدفق الاستثمارات التركية في الصومال[2].

2- الاستثمارات

تحملت تركيا علي نفسها مسئولية "إعادة إعمار الصومال" وبلغت الاستثمارات التركية في الصومال نحو 100 مليون دولار في عام 2015 وتركزت في مجال الاقتصاد والتجارة. وهناك عدد كبير من الشركات التركية بصورة مباشرة أو عبر شركات محلية في عدد من الأقاليم الصومالية خاصة في "مقديشو"،حيث نذكر منها ما يلي[3] :

الاستثمار في مطار مقديشو الدولي: حيث تولت شركة فافوري التركية ترميم وإدارة محطة مطار مقديشو، وإدارة الخدمات والبضائع فيها، والركاب من وإلى المطار، وتسعى لبناء محطة جديدة في المطار. فيما أنشأت تيكا مدرجاً إضافياً فيه، وقام أردوغان بافتتاح الصالة الجديدة في المطار (يناير 2015). ويتمّ تسيير رحلات جوية بين مقديشو وإسطنبول، تربط مقديشو بالعواصم الأوروبية، حتى غدت الخطوط التركية الأكثر نشاطاً دولياً داخل الصومال.

---

[1]- انتعاش اقتصادي وتجاري أبرز مخرجات تعاون الصومال وتركيا، وكالة الأنباء الأناضول، https://www.aa.com.tr/ar تاريخ النشر 2022/02/10.

[2]- دراسة بعنوان: التوجه التركي تجاه الصومال: منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، يونيو، 2018. تاريخ الدخول 25. 04- 2022.

[3]- عبد القادر نعناع، التغلغل التركي في القرن الإفريقي: مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، www.falsharq.com/ تاريخ النشر 2017/03/28.

الاستثمار في ميناء مقديشو: حيث تديره شركة البيرق التركية منذ عام 2015، بعد ترميمه عام 2014، وتذهب عائداته بنسبة 55% للحكومة الصومالية و45% للشركة التركية وفق عقد لمدة 20 عاما، وبلغت استثمارات الشركة فيه 7 مليون دولار.

الاستثمار في قطاع الصحة: حيث تبلغ استثمارات تركيا فيه قرابة 200 مليون دولار لعام 2015، منها 153 مليون دولار تمّ ضخها لترميم وإعادة تأهيل مشفى (ديكفير) في مقديشو، وتحويله إلى مشفى رجب طيب أردوغان، بسعة 205 سرير، من قبل شركة البيرق التركية، ويتكون طاقهم الطبي من: 90 تركياً، و200 صومالي، وقام أردوغان بافتتاحه أثناء زيارته في يناير 2015. ويتمّ العمل على إنجاز المعهد العالي الصحي، الذي سيدرِّس 600 طالب صومالي، ومن المتوقّع أن يكون جاهزاً في سبتمبر 2017.

الاستثمار في قطاع التعليم: تمّ تأهيل13 مدرسة وقطب جامعي، وتحويل بعضها إلى مدراس تركية خالصة.

الاستثمارات في قطاعي الزراعة والغذاء: شملت زراعة 8.9 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، والاستثمار في قطاع صيد الأسماك.

الاستثمارات في البنى التحتية والخدمات، ومن أبرزها[1]:

- إعادة بناء الطرق الرئيسة، بما فيها شارعي المطار والقصر الجمهوري (طريق مقديشو للصداقة)، بطول 23 كم، ويتمّ العمل على إنجاز 10 كم إضافية.
- التحضير لإعادة بناء أكبر معمل للسكر شمال البلاد.
- العمل على ترميم سد نهر شبيلي.
- شركات تركية صغيرة تعمل في مجالات: البناء، النجارة، التجارة.
- شركات تركية لإزالة القمامة من شوارع مقديشو.

[1]– فاروق حسين أبو ضيف، تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 17 ماي 2020

- الاستثمار العقاري، وبناء المساكن الشعبية.

3- المجال الانساني

بنت المنظمات الإنسانية التركية مخيمات للنازحين، وملاجئ للأيتام، ومراكز توزيع المساعدات الإنسانية، ومشاريع إعادة المياه للمنازل. كما قدمت وعود بمشاريع تنموية جديدة وببناء 10 آلاف وحدة سكنية مخصّصة للفقراء في العاصمة الصومالية، وإزالة العشوائيات سنة 2015[1] .

كما تم منح فرص تعليم لطلاب صوماليين في مستويات التعليم المختلفة، داخل تركيا، ارتفعت أعدادهم من 1500 في العام إلى 2000 عام 2016.

كما تم إنشاء مدارس تعليمية ومراكز طبية داخل الصومال تحت إشراف الهلال الأحمر التركي. وافتتحت (وكالة التعاون والتنسيق التركية-تيكا)، 4 مدارس واثنتين للأيتام، وتعمل على تجهيز خمسة مدارس أخرى.

كما حفرت تيكا بالتعاون مع المديرية العامة للمياه في تركيا، 20 بئراً في مقديشو، وبناء خزانات وشبكات وصنابير، لتوفير مياه الشرب لقرابة 400 ألف صومالي (مشروع الوصول لمياه نظيفة في الصومال).

قدمت تركيا 500 مليون دولار، في مجال الاستثمار والدعم الإنساني في الصومال (سبتمبر 2016). منها 400 مليون دولار أنفقتها الهيئات الحكومية التركية والمستقلّة للدعم الإنساني والبنى التحتية، و100 مليون استثمارات[2] .

[1]- التحرك التركي المعاصر في أفريقيا: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65. الأردن. تم تصفحه بتاريخ 2022/05/15.

خلاصة الفصل

اذا كان التنافس الدولي على القارة الإفريقية بالنسبة للبعض هو امتداد لحالة استعمارية قديمة تغيرت آلياتها حديثا، وبالنسبة للبعض هو اكتشاف جديد أملته تصاعد وتيرة التنمية الداخلية، فإنه بالنسبة لتركيا يعتبر الهدف هو استعادة لعلاقات تاريخية تعود إلى القرن السادس عشر، انقطعت بعد الحرب العالمية الأولى حيث انشغلت تركيا ببناء ذاتها وفق حدودها الجغرافية الجديدة وحدودها السياسية المتحالفة مع أوروبا الغربية.

و لأن أوروبا كانت منخرطة في سلب ثروات ومقدرات القارة الإفريقية تحت غطاء القوة العسكرية، فان موقف تركيا كان منحازا ضد مصالح القارة السمراء وهذا ما وسّع الهوة بين تركيا وإفريقيا، ولهذا كانت عودة تركيا إلى حاضنتها الأولى في مطلع القرن الواحد والعشرين تحتاج إلى كثير من المجهودات لترميم الثقة أولا، واستدراك التأخر ثانيا، وهو ما لم تغفله تركيا حيث وضعت خطة للانفتاح التركي على القارة الإفريقية بدأت في تجسيدها سنة 2002 سميت ب: "إستراتيجية تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع أفريقيا".

و قد تركت هذه الاستراتيجية أثرا ايجابيا على التنمية في القارة الإفريقية، حيث ارتفت المبادلات التجارية بين البلدين من 5 مليار دولار سنة 2002 الى 30 مليار دولار سنة 2021، وهو ارتفاع بنسبة 600 %، وتنوي تركيا رفع المبادلات الى 50 مليار دولار في آفاق 2023.

أما حجم الاستثمارات فقد ارتفع من 750 مليون دولار سنة 2000 الى أكثر من 40 مليار دولار سنة 2020، وهي زيادة فاقت 500 %، وهو ما أدى الى خلق 100 ألف منصب شغل لأبناء القارة السمراء، وتنوي تركيا رفع حجم الاستثمارات الى 100 مليار دولار في آفاق 2023.

و قد بدا جليّا مدى الأثر التنموي الذي تركته العلاقات الاقتصادية بين تركيا وافريقيا، الى درجة أنه – على سبيل المثال لا الحصر – لم يتم الاستغناء عن هذه العلاقات في أوّج القطيعة السياسية بين تركيا ومصر خلال العشر سنوات الماضية.

الخاتمة

خاتمة

استطاعت تركيا في ظرف وجيز من بناء تعاون اقتصادي وثيق مع دول القارة الإفريقية، وقد استعملت في سبيل ذلك جميع الوسائل المتاحة، بدءا من الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة على حدى، أو الجماعية من خلال المؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومؤسساته، وكذلك نسجت علاقات متينة مع التكتلات الاقتصادية الجهوية في افريقيا، كما استثمرت في البعد التاريخي والثقافي والديني من أجل ترسيخ هذا التعاون، ودعمت علاقتها بوسائل القوة الناعمة المتمثلة في المساعدات الإنسانية، كما استعملت وسائل القوة الخشنة من أجل تأمين وجودها في القارة عبر إقامة قواعد عسكرية في بعض الدول. كل ذلك من أجل ضمان وصولها إلى الهدف المنشود وهو بناء علاقات اقتصادية وثيقة وإستراتيجية مع دول القارة الإفريقية.

و من خلال عرض هذه المعطيات بالتفصيل مبوّبة في ثلاث فصول تحت عنوان "**التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا وأثره على تحقيق التنمية في القارة الإفريقية** "، والذي حاولنا فيه معالجة الإشكالية التالية : **ما هو أثر التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا على تحقيق التنمية في القارة الإفريقية ؟** توصلنا إلى مجموعة من النتائج بالإضافة إلى الاقتراحات :

أولا : اختبار الفرضيات

1- **الفرضية الأولى** : التي تنصّ على: " **تزخر القارة الإفريقية بثروات مادية وبشرية مقرونة بنمو اقتصادي سريع حفّز الدولة التركية على الانفتاح عليها**" فرضية صحيحة، حيث أثبتت الدراسة بأن إفريقيا فعلا تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية الأساسية و الأكثر طلبا، التي يشتدّ الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد، وذلك إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلّص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم، كما أن معدل نموها 3.4 بالمئة سنة 2021 تجاوز معدل النمو العالمي 3.2. وكون تركيا هي جزء من الدول الكبرى وإحدى دول مجموعة العشرين الصناعية التي تحتاج إلى موارد كبيرة من المواد الأولية خاصة الطاقة، فقد وجدت في إفريقيا احتياجاتها، مما جعلها تنفتح عليها عبر خطة "إستراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية" وضعتها سنة 2002، ولقيت ترحيب قوي من الدول الإفريقية حيث أعلن الاتحاد الإفريقي رسميا سنة 2008 أن تركيا تعد شريكا استراتيجيا للقارة الإفريقية.

2- الفرضية الثانية :التي تنص على : " **تقوم خطة الانفتاح التركي على القارة الإفريقية على مجموعة من المبادئ التي تضمن المصلحة المشتركة للطرفين**" هي فرضية صحيحة، حيث قامت الدراسة بالتطرق إلى موقع القارة الإفريقية في السياسة الخارجية التركية التي تعتمد على مجموعة من الأسس والمبادئ، وبعد دراستنا لأهم الدول المتنافسة على القارة الافريقية ومقارنة بعضها ببعض أيهما أقرب للمصالح الافريقية، توصلنا الى نتيجة مفادها أن علاقة تركيا بإفريقيا تحظى ببعض المميزات عن مثيلاتها المتواجدة على الأرض الإفريقية، ويمكن القول أنها الأقرب الى المصالح الافريقية بسبب المميزات التالية :

- التوازن بين المصالح الاستراتيجية لتركيا والمصالح الإفريقية.
- اعتماد مبدأ الاستفادة المتبادلة على قاعدة (رابح/رابح).
- تقديم مساعدات خالية من أية شروط سياسية لإفريقيا مع احترام سيادة الدول.
- إشراك الأفارقة في تأسيس الرؤية الاستراتيجية لتركيا تجاه القارة.

3- **الفرضية الثالثة** :التي تنص على : "**حجم التعاون الاقتصادي بين تركيا وإفريقيا ضعيف مقارنة بدول أخرى، لكن معدلات تطوّر حجم هذا التعاون هو الأعلى من نوعه بسبب تأثير البعد التاريخي والديني، وبالتالي فمستقبل العلاقة بين تركيا وإفريقيا هو تعاون اقتصادي أكبر**".فرضية صحيحة، حيث أبرزنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الأكثر تواجدا في افريقيا، ثم تدحرجت لحساب الصين منذ 2009، وهذا يدل على أن افريقيا ساحة تنافس مفتوحة لكل من يقدم أكثر، وان كانت تركيا سجلت آخر رقم للمبادلات التجارية هو 29 مليار دولار لسنة 2021، فهو ضعيف مقارنة مع رقم 180 مليار دولار للصين في نفس السنة، لكن نسبة تطور المبادلات التجارية بين افريقيا وتركيا مقارنة بسنة 2008 هو 400 بالمئة مقابل 200 بالمئة بالنسبة للصين، وبالتالي فمستقبل العلاقات الاقتصادية بين تركيا وافريقيا سيكون المزيد من التعاون الاقتصادي، وهو ما يؤثر ايجابا على التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية.

ثانيا : نتائج الدراسة

وفيما يلي سنعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا موضحة كالتالي:

1- تمتلك افريقيا كل المؤهلات الطبيعية والبشرية لتصبح طرفا فاعلا في الاقتصاد الدولي من موقع قوة، عن طريق نسج علاقات وتفاهمات مع القوى الاقتصادية الكبرى من باب الشراكة والتعاون بعيد عن اسلوب الخضوع والاستسلام.

2- لم تتوقف القوى الاقتصادية الكبرى التي لها تاريخ استعماري من محاولات استنزاف الثروات الافريقية عبر خلق الفوضى واللاّإستقرار وتشجيع الانقلابات، وهو ما يؤشر على أن التحديات التي لا زالت تواجه افريقيا من أجل التنمية لا زالت كبيرة.

3- تمتلك تركيا اقتصادا قويا يسمح له بالتوسع خارج اقليمها، حيث يحظى بقوة الطلب على المواد الأولية مما يجعل وتيرة الاستيراد قوية، كما أن كثافة ونوعية المنتوجات يرفع من حجم صادراته، وهذا ما يتطلب اسواقا خارجية.

4- تمتلك تركيا خطة للانفتاح على القارة الافريقية، بدأت في تنفيذها سنة 2003، حيث نجحت في نسج علاقات اقتصادية مع الدول الافريقية من الشمال والجنوب، ونجحت في الرفع من المبادلات التجارية من 5 مليار دولار الى 30 مليار دولار خلال العشرين سنة الأخيرة.

5- نجحت تركيا في التأثير على التنمية بالقارة الافريقية ايجابا، حيث ساهمت استثماراتها التي بلغت 70 مليار دولار سنة 2021 من خلق اكثر من 100 الف منصب شغل، وانجازات كبيرة في البنية التحتية التي تساهم في تنمية افريقيا.

6- استفادت افريقيا من استراتيجية القوة الناعمة التي انتهجتها تركيا للانفتاح على دول العالم، حيث نالت ثلث المساعدات الانسانية التي قدمتها تركيا للعالم، وتجسدت هذه المساعدات في ترميم المرافق العمومية، وبناء المراكز الصحية والمؤسسات التربوية، وكذلك المساعدات الطبية لا سيما أثناء وباء كورونا.

7- تواجه تركيا تحديات كبيرة في تطوير علاقاتها مع دول القارة الافريقية، وذلك بسبب التنافس الدولي من جهة، وبروز اقتصاديات كبيرة منافسة هي الأخرى بإفريقيا مثل جنوب افريقيا ونيجيريا ومصر.

8- تمتلك تركيا حظوظ كبيرة لتطوير علاقتها الاقتصادية مع افريقيا، وذلك عن طريق الاستعانة بالبعد التاريخي والثقافي والديني، إضافة الى الاستعانة بالقوة الناعمة المتمثلة في المساعدات الانسانية والقوة الخشنة المتمثلة في اقامة قواعد عسكرية في بعض البلدان الاستراتيجية.

9- يعتبر التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر نموذجا رائدا في بناء علاقات اقتصادية ناجحة، وهو مؤهل للارتقاء في المستقبل المنظور.

ثالثا : الاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كحلول لرفع مستوى التعاون الاقتصادي بين تركيا وافريقيا ومنه رفع أثر ذلك على التنمية بالدول الافريقية.

1- القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية بالدول الافريقية تسمح باستقطاب أكثر للاستثمارات التركية.

2- تعمل الدول الافريقية على الاستثمار في علاقتها مع تركيا من أجل النهوض بالبنى التحتية، والمجالات الأكثر أهمية مثل الفلاحة والصناعة التي تنتج مناصب شغل اليد العاملة.

3- استثمار الدول الافريقية في الانفتاح التركي عليها من أجل كسب التكنولوجيا ونقل المعارف.

رابعا : آفاق الدراسة

ختاما، وفي إطار الحديث عن التعاون الاقتصادي بين تركيا وافريقيا، ولأن هذا الموضوع حيوي له ارتباط وثيق بالإرادة سياسية ، وبالتالي يحتاج الى المزيد من البحث والتوسع. ولكوننا قمنا بدراسة شاملة تخص القارة الافريقية مقابل دولة تركيا، فقد اكتشفنا أن الموضوع كبير يحتاج للتفصيل، ولهذا نقترح أن تكون الدراسات القادمة تخص التعاون الاقتصادي بين تركيا مقابل الدول الافريقية على حدى، واقتراحنا يكون الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ – المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** تر محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، طبعة 2، مركز الجزيرة للدراسات قطر،2011.
2. بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 : دراسة مستقبلية،** الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.
3. حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحولات النظام الدولي،**الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 2017 .
4. سامي السيد أحمد، **خطوات منقوصة :التكامل الإقليمي الإفريقي ..خبرة الماضي وآفاق المستقبل،** المركز العربي للبحوث والدراسات،القاهرة، 2015 .
5. عبد العزيز طريح شرف،**الجغرافيا المناخية،** دار المعرفة الجامعية،الطبعة11، القاهرة، 2004.
6. عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده،** ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2010.
7. محمد رياض وكوثر عبد الرسول، افريقيا دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012

ثانيا : المقالات والدوريات

1. احمد سلامي، محمد ساحل،عبد الحق بن تفات،" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 2006-2016"، **مجلة رؤى اقتصادية،** جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 02، 2018.
2. أحمد عسكر، " إشكاليات البنية التحتية الافريقية وسياسات تطويرها" ، **مجلة السياسة الدولية،** القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد216 ، 2017.

3. أمنية زكي شبانة، "أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، مصر العدد 02، 1996.

4. أيمن السيد شبانة، "العلاقات التركية الإفريقية : التقرير الإفريقي الاستراتيجي 2008/2007"، **مركز البحوث الإفريقية**، الإصدار الخامس، القاهرة، أكتوبر 2008.

5. بكر محمد رشيد البدور، " المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020"، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

6. بن محمد هدى، طوبال ابتسام ،"الإطار العام للشراكة الصينية–الإفريقية وسبل تحقيقها"،**مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 9 العدد 5، 2020.

7. بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، "دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا "، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، العدد 05، 2018.

8. حمدي عبد الرحمن حسن، " الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا :الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل ." **مجلة قراءات أفريقية، القاهرة**، المنتدى الإسلامي، العدد01 ، أكتوبر2004 .

9. خالد بقاص، " العلاقات التركية الإفريقية بعد 2002: حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 15، جانفي 2017.

10. دريسي حنان، "التوجه التركي نحو إفريقيا؛ المحددات والتحديات "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، المجلد 14، العدد 02، 2021.

11. الزواوي محمد سليمان، "أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 9، ماي 2011.

12. سالي محمد فريد،"تأثير الموارد الإفريقية في مسارات التنمية" ، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد216 ، المجلد54 ،القاهرة، 2019.

13. سعيدي سعيد، "السياسة الخارجية التركية اتجاه افريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية "، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1 المجلد 21، 2021.

14. سماح خالد زهران، "افريقيا إمكانيات وتحديات"، **مجلة مصريقيا**، جامعة عين شمس، مصر، 2008.

15. سمر حسن الباجوري، " تحديات الاستثمار والتنمية في أفريقيا." ، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد216 ، المجلد54 ، أفريل 2019 .

16. سيدي أعمر شيخنا، " تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2014.

17. شليحي الطاهر، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي"، **مجلة الدراسات الافريقية المعاصرة**، مجلد 03، عدد 06،2017.

18. عباس محمد شراقي، " الموارد المائية في أفريقيا والعالم العربي" ، **المجلة المصرية لدراسات حوض النيل**، جامعة القاهرة، المجلد، 02 ، العدد 01، 2014.

19. عبد الحافظ الصاوي،"تركيا وأفريقيا.. سمات وأبعاد الشراكة الإستراتيجية"،**مركز الجزيرة للدراسات**، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 2022/06/07.

20. عبد الحفيظ الصاوي، " خرائط القوى الاقتصادية التركية، المعهد المصري للدراسات "، https://eipss-eg.org/ تاريخ الاطلاع 2022/05/18..

21. عبد الحق زغدار، فهيم رملي، "التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الرابع، الجزائر، ديسمبر 2014.

22. عبد الرحمن سعد، "العلاقات المصرية التركية بعد انقلاب 2013"، **المعهد المصري للدراسات**، https://eipss-eg.org/، تاريخ الزيارة 2022/05/20.

23. عبد القادر نعناع، "التغلغل التركي في القرن الإفريقي"، **مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث**، www.falsharq.com/ تاريخ النشر 2017/03/28.

24. عبد الوهاب بن خليف، " التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في أفريقيا :القرن الأفريقي أنموذجا" ، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة الجزائر 03، المجلد02 ، العدد 06، 2017.

25. علام مصطفى شفيق، " التغلغل الناعم : إفريقيا في الاستراتيجية التركية، المحددات والسياقات والتحديات"، **مجلة قراءات إفريقية**، على الموقع . www.quiraatafrian.com تاريخ التصفح 2022/05/06.

26. علي حسين باكير،" التنافس الدولي في افريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية" ، **مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

27. عمرو عادلي، "التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات"، **مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط**، https://carnegie-mec.org، تاريخ الاطلاع : 2022/06/04.

28. فاروق حسين أبو ضيف،" تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي"، **المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية**، 17 ماي 2020.

29. فتح الجليل عبد الرسول، "تقييم حالة التكامل الاقليمي داخل التكتلات الافريقية : الواقع والطموح "، **مجلة متابعات افريقية**، م ع السعودية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، العدد 13، ماي 2021.

30. كارلوس لوبيز، " التقدم ببطئ نحو التكامل" ، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، العدد، 53 ،2021.

31. محمد السبيطلي، مبارك احمد محمد، " التداعيات الاقتصادية والامنية لجائحة كورونا في إفريقيا "، **مجلة تقدير موقف**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، عدد ماي 2020.

32. محمد المختار، " الاستثمار في أفريقيا ...آمال وتحديات ." **مجلة قراءات أفريقية**، القاهرة : المنتدى الإسلامي، العدد4، سبتمبر 2009

33. محمد أوزكان، " من القول إلى الفعل: العلاقات التركية– الإفريقية وتحليلها 1998–2015م"،موقع رؤية تركية، https://rouyaturkiyyah.com ، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

34. مدني ليلى، " دراسة نقدية لواقع التنمية في افريقيا والرهان على مكافحة الفقر المتعدد الابعاد"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، العدد 15، ديسمبر 2002.

35. معوض علي جلال، "قراءة في فكر أحمد داوود أوغلو"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، جانفي 2010.

36. يوسف خميس ابو رفاس، "الاستثمار في البحث العلمي في إفريقيا :التكلفة والعائد"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، السودان، العدد 01، جوان 2018.

ثالثا : الرسائل والأطروحات

1. بقاص خالد، "**العلاقات التركية الأفريقية الجديدة..دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

2. حداد محمد،" **العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر**" .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2003/ 2004.

3. دراجي هشام، " **أمننة التنمية في إفريقيا**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021/2020.

4. عبد الجليل جميل، "**اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الإفريقي** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس بلعباس، 2014/ 2015

رابعا : المواقع الالكترونية

1. الاتحاد الافريقي : https://au.int/

2. الاتحاد الإفريقي يعلق عضوية مصر بعد عزل مرسي، الموقع الألماني للأخبار بالعربية https://www.dw.com/ar/، بتاريخ 05/ 2013/07

3. إحصائيات البنك الدولي https://data.imf.org/.

4. أزمة الليرة التركية.. هل نحن أمام انفراجة؟ موقع الجزيرة ركن سؤال وجواب https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2022/05/07.

5. أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟، موقع الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 2022/05/12.

6. افريقيا تستورد منتوجات من روسيا بسبعة أضعاف ما تصدره إليها، موقع القدس العربي، https://www.alquds.co.uk، تاريخ الاطلاع 12_05_2022.

7. الاقتصاد التركي.. أبرز مظاهر القوة ونقاط الضعف فيه، موقع ترك برس، www.turkpress.com، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

8. الأولى أوروبياً بعائدات مليارية.. ماذا تعرف عن ثروة تركيا الزراعية؟، موقع https://www.trtarabi.com/ تاريخ التصفح 2022/05/08.

9. آيات سعيد نواورة، التضاريس في تركيا، موقع موضوع https://mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع 2022/08/05.

10. بيانات وزارة الخزانة والمالية التركية 2018 حول تطور الديون الخارجية، http://www.maliye.gov.tr/ تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

11. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق رقما قياسيا في 2021، تقرير لوكالة الأناضول للأنباء، www.aa.com.tr، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

12. تركيا الأعلى اعتماداً على الديون الأجنبية، الموقع الالكتروني لجريدة الشرق الاوسط، https://aawsat.com، تاريخ الاطلاع 2022/08/15.

13. تركيا تتقدم في التنمية البشرية عالميًا: موقع ترك برس /https://www.turkpress.co تاريخ الاطلاع 2022/05/05

14. تركيا ومصر... مؤشرات تطبيع يقترب، موقع العربي الجديد، 02 ماي 2022، تاريخ الزيارة 2022/06/04:

15. تركيا.. البطالة تسجل 11.2 بالمئة في نوفمبر 2021، وكالة الأناضول للأنباء الرسمية التركية، https://www.aa.com.tr، تاريخ الاطلاع 2022/05/04.

16. التقرير السنوي، إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص .واشنطن :البنك الدولي،2019

17. تقرير وكالة الأناضول بعنوان " جولة أردوغان الإفريقية.. آفاق جديدة في الاستثمار والتبادل التجاري" بتاريخ 2022/02/22 ttps://www.aa.com.tr

18. ثورة صناعية عملاقة ومشاريع ضخمة.. هذه تفاصيل قصة نجاح تركيا، https://www.aljazeera.net/ 2020/01/19، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

19. زيادة ملحوظة بعدد مشاريع "تيكا" التركية في إفريقيا، وكالة الأناضول للأنباء التركية، بتاريخ 2022/05/25

20. عادل عبد السلام، تركيا، موقع الموسوعة العربية، http://arab-ency.com.sy/، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

21. عبد الحفيظ الصاوي، ارتفاع التضخم في تركيا.. الأسباب والتداعيات والحلول، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع 2022/05/13.

22. عصر تركيا الذهبي في إفريقيا.. وتنافس محتدم مع فرنسا، وكالة ترك برس، https://www.turkpress.com تاريخ الزيارة 2022/05/20.

23. العلاقات التركية-الجزائرية.. تناغم سياسي متزايد وآفاق اقتصادية متنامية، موقع https://www.trtarabi.com/ تاريخ الدخول 2022/05/05.

24. كيف نجح الاقتصاد التركي في الوصول إلى ثاني أعلى معدل نمو في العالم؟ موقع trtعربي، https://www.trtarabi.com، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

25. لماذا لم تنجح تركيا في تقليص عجز الميزان التجاري رغم تحطيم صادراتها أرقاماً تاريخية؟نوقع القدس العربي، 2021/12/07، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

26. الموسوعة البريطانية https://www.britannica.com/place/Africa/ تاريخ الاطلاع 2022/05/01.

27. الموسوعة الجغرافية: http://www.moqatel.com/

28. موقع https://worldpopulationreview.com، تاريخ الاطلاع 2022/05/08.

29. موقع الاحصاءات العالمية https://www.statista.com/

30. الموقع الاحصائي https://www.statssa.gov.za/

31. الموقع الرسمي لوكالة تيكا https://www.tika.gov.tr/ar

32. موقع امتلاك، https://www.imtilak.net/articles/turkish-algerian-relations تاريخ الزيارة 2022/05/10

33. موقع وزارة الخارجية التركية، " العلاقات التركية مع الدول الإفريقية " تاريخ الاطلاع 2022/05/08. www mfa.gov.tr.ar/2011.

34. موقع ويكيبيديا، ترتيب الدول في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2020 https://ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

35. هيئة الإحصاء التركي https://data.tuik.gov.tr/

36. يحيى السيد عمر أزمة الليرة التركية... عودة إلى الجذور ونظرة إلى المستقبل، موقع : https://sada.proتاريخ الاطلاع : 2022/05/02.

سادسا : مواقع باللغة الأجنبية

1. Free Movement of People ," Africa Regional Integration Index, accessed March 23, 2021, https://www.integrat-africa.org/rankings/dimensions/free-movement-of-people/.

2. Infrastructural Integration," Africa Regional Integration Index, accessed March 23, 2021, https://www.integrate-africa.org/ rankings/dimensions/infrastructural-integration

الملخص

الملخص

تناولت هذه الدراسة المكاسب التنموية للقارة الافريقية نتيجة تعاونها الاقتصادي مع تركيا في إطار خطة "إستراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية" التي وضعتها و طبقتها الحكومة التركية منذ سنة 2002، ولقيت ترحيب من دول الاتحاد الافريقي التي أعتبرت تركيا شريكا استراتيجيا لافريقيا سنة 2006 .

و رغم التنافس الشديد على القارة الافريقية من طرف القوى الاقتصادية الكبرى والصاعدة، فقد خلصت الدراسة أن تركيا استطاعت أن تجد لنفسها تموقعا على مستوى العلاقات التجارية والاستثمار في البنى التحتية في العديد من دول القارة الافريقية ، مستندة في ذلك على الروابط التاريخية والدينية التي تربطها بالقارة من جهة ، وعلى ركائز سياستها الخارجية من جهة أخرى، وأظهرت نتائج الدراسة أن انفتاح تركيا على القارة الافريقية ترك أثرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية فيها، حيث انعكس ذلك على الاستثمار في البنى التحتية، والمبادلات التجارية، وخلق مناصب شغل، ونقل التكنولوجيا، ناهيك عن المساعدات الانسانية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، افريقيا، التعاون الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

Summary

This study deals with the developmental gains of the African continent as a result of its economic cooperation with Turkey within the framework of the "Strategy for the Development of Economic Relations with African Countries" that was developed and implemented by the Turkish government since 2002, and was welcomed by the African Union countries, which considered Turkey a strategic partner for Africa in 2006.

Despite the fierce competition on the African continent by the major and emerging economic powers, the study concluded that Turkey was able to find a position for itself at the level of trade relations and investment in infrastructure in many countries of the African continent, based on the historical and religious ties that link it to the continent from On the one hand, and on the pillars of its foreign policy on the other, the results of the study showed that Turkey's openness to the African continent had a positive impact on its economic development, as this was reflected in investment in infrastructure, trade exchanges, job creation, and technology transfer, not to mention humanitarian aid.

Keywords: Turkey, Africa, economic cooperation, economic development.

تم بحمد الله